

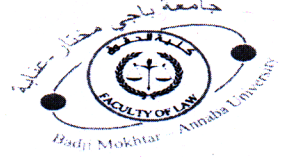


الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

People's Democratic Republic of Algeria

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministry of Higher Education and Scientific Research



Badji Mokhtar-Annaba University
Faculty of Law and political science

جامعة باجي مختار- عنابة
كلية الحقوق و العلوم السياسية

عنابة: 2025/06/10

مستخرج من محضر المجلس العلمي المؤرخ في

2025/06/10

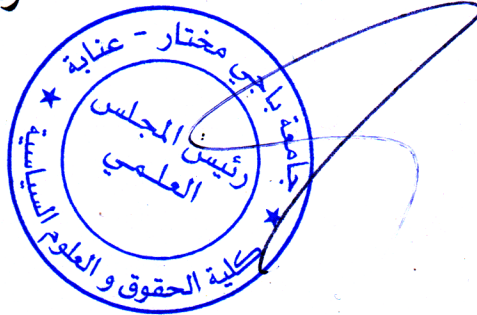
إن المجلس العلمي المنعقد بالتاريخ المذكور أعلاه قد صادق على المطبوعة

البيداغوجية للدكتورة: عابد سميرة و الموسوم بـ "محاضرات في مقياس كيفية إعداد

مذكرة بحث علمي." وذلك لورود تقريرين ايجابيين بخصوصها.

رئيس المجلس العلمي

أ.د. عمراني مراد





الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

People's Democratic Republic of Algeria

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministry of Higher Education and Scientific Research

Badji Mokhtar- Annaba University

Faculty of Law

and Political Science



جامعة باجي مختار - عنابة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

محاضرات في مقياس كيفية إعداد مذكرة بحث علمي

مطبوعة موجهة لطلبة الماستر 02 (قانون جنائي وعلوم جنائية)

من إعداد الدكتورة : عابد سميرة

أستاذ محاضر - أ -



مقدمة :

تتجلى أهمية المنهجية في مجال القانون كأداة فكر وتنظيم وتخطيط وتنفيذ، وفن وإبداع، تستعمل مجتمعة لإعداد طالب الحقوق لممارسة مهامه القانونية لاحقا، كما يستعملها رجال القانون أثناء قيامهم بواجباتهم.

وتعتبر المنهجية بمفهومها الفلسفي هي الفكر السائد المتبع في الأبحاث العلمية، وبمفهومها العلمي هي أحسن الطرق التي يسلكها العقل البشري لمعالجة أو دراسة مسألة معينة أو موضوع ما، قصد التوصل إلى الكشف عن الحقيقة لإقناع الذات، أو لإثبات حقيقة ما لإقناع الغير.

والمنهجية هي أسلوب في التفكير والكتابة يقوم على عرض الأفكار بأسلوب متسلسل مرتب ومتناسق، بعيدا عن العرض العشوائي وغير الموظف للمعلومات، لأن الارتجال عادة ما ينتج عملا يفتقر للدقة والضبط، بخلاف أسلوب التفكير المنظم المعتمد على تقنيات البحث العلمي وشروطه الضرورية، إذ يكسب الإنسان القدرة على التعبير عن أفكاره الذاتية، وعن أفكار غيره بأسلوب سليم مقنع. وهذا أمر يهم الطالب والباحث والممارسين. ذلك أن المنهجية تضع طالب الحقوق على الطريق القويم، بأن يكون لديه أسلوب بحث وطريقة خاصة به، وشخصية قانونية مستقلة، لأن البحث العلمي سمة واضحة للتقدم والتطور والازدهار على مستوى أي مؤسسة أو دولة، من دول العالم المختلفة وتم إقرار تدريس الأبحاث القانونية في المؤسسات الأكاديمية والجامعات، لمساعدة الطلبة على تحضير بحوثهم وتعليمهم الأطر الموضوعية والشكلية لولوج ميدان العمل.

ولأن ميدان العلوم القانونية يتميز بالأبحاث العلمية المختصرة التي تتميز بخصوصية في الجانب التقني المنهجي، إذ ينفرد إعدادها بعدة تقنيات وقواعد منهجية لا نجدها غالبا في

الأبحاث الأخرى في باقي الميادين. وتهدف المنهجية التي يدرسها طلبة الماستر إلى الجمع بين الجانب النظري والتطبيقي، وذلك لأن المعلومات النظرية وحدها غير كافية لتوضيح مختلف المسائل القانونية التي يتلقاها الطالب، فوجب عندئذ تزويده بأعمال تطبيقية وتمارين عملية واقعية أبرزها الأحكام والقرارات القضائية، أو الاستشارات القانونية وتحليل النصوص القانونية التي تلعب دورا كبيرا في ترسيخ المعلومات في ذهن الطالب.¹

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للبحث العلمي

المبحث الأول : ماهية البحث العلمي

في هذا الاطار سيتم التعرض لبيان مفهوم البحث العلمي ثم أهميته وخصائصه

المطلب الأول : مفهوم البحث العلمي وخصائصه وأنواعه

الفرع الأول : الدلالة اللغوية :

البحث العلمي : إن البحث العلمي هو مصطلح مركب من كلمتين هما: البحث والعلمي، سيتم بيان المقصود بكل كلمة على حدي، ثم وضع تعريف للبحث العلمي ككل.

¹ بوسعدية رؤوف، محاضرات في منهجية العلوم القانونية، ألفت على طلبة السنة الثانية حقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الأمين دباغين، سطيف 2، 2015-2016، ص 48.

أ-المقصود بالبحث : إن كلمة " بحث " هي مصدر للفعل الماضي بحث بمعنى طلب، فتش، سأل، اكتشف تحرى، حاول، تقصى، تتبع، فبذلك يعني البحث، الطلب والتفتيش والتقصي لحقيقة من الحقائق أو أمر من الأمور.¹

يقصد بالبحث بذل مجهود في موضوع من المواضيع لغرض الوصول إلى نتيجة أو هو ذلك الجهد الذهني المبذول للوصول إلى المعرفة أو الحقيقة، أو هو مجموعة الأعمال والأنشطة الذهنية التي تسعى إلى اكتشاف المعرفة أو القوانين والقواعد الجديدة، ويمكن أن يكون البحث المبذول في المسائل القانونية لغرض البحث عن القواعد القانونية التي تحقق العدالة والأمن والاستقرار للعلاقات التي تنشأ بين أفراد المجتمع.

ب-المقصود بكلمة " علمي ": إن كلمة " علمي " هي صفة منسوبة إلى العلم، الأمر الذي يستوجب تعريف العلم وتحديد معناه وكذا القيام بعملية تمييزه عما يقاربه ويشابهه من مصطلحات.

ب-1-تعريف العلم:

تعني كلمة " علم " لغة، إدراك الشيء بحقيقته، وهو اليقين والمعرفة، والعلم اصطلاحاً هو جملة الحقائق والوقائع والنظريات ومناهج البحث التي تزخر بها المؤلفات العلمية.²

تستخدم كلمة علم في عصرنا هذا، للدلالة على مجموعة المعارف المؤيدة بالأدلة الحسية وجملة القوانين التي اكتشفت لتعليل حوادث الطبيعة تعليلاً مؤسسا على تلك القوانين الثابتة تدور جل محاولات تحديد مفهوم العلم وتعريفه حول حقيقة أن العلم هو جزء من المعرفة

(1) سقلاّب فريدة : محاضرات في منهجية العلوم القانونية 2017/2018 - ص 4
(2) عوابدي عمار، مناهج البحث العلمي و تطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية و الإدارية، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر- ص 5

يتضمن الحقائق والمبادئ والقوانين والنظريات والمعلومات الثابتة والمنسقة والمصنفة، والطرق والمناهج العلمية الموثوق بها لمعرفة واكتشاف الحقيقة بصورة قاطعة ويقينية.¹

ب -2- تمييز العلم عما يقاربه من مصطلحات:

ليتضح معنى العلم أكثر، يجب تمييزه عن غيره من المصطلحات والمفاهيم المشابهة له واللصيقة به في غالب الأحيان مثل: المعرفة والثقافة والفن، وذلك كما يلي:

تمييز العلم عن المعرفة: تعني المعرفة في أبسط معانيها تصورا عقليا لإدراك معنى الشيء بعد أن كان غائبا بعبارة أخرى، فإن المعرفة هي كل ذلك الرصيد الواسع والضخم من المعلومات والمعارف التي استطاع الإنسان أن يجمعها عبر التاريخ بحواسه وفكره.

تعتبر المعرفة ضرورية للإنسان، لأن معرفة الحقائق هي التي تساعد على فهم المسائل التي يواجهها يوميا، إذ بفضل المعلومات التي يحصل عليها يستطيع أن يتعلم كيف يجتاز العقبات التي تحول دون بلوغه الأهداف المنشودة ويعرف كيف يضع الاستراتيجيات التي تسمح له بتدارك الأخطاء.

تنقسم المعرفة إلى ثلاثة أقسام هي:

- **المعرفة الحسية:** هي التي اكتسبها الإنسان عن طريق حواسه، كاللمس والاستماع والمشاهدة، وهذا النوع من المعرفة يسير، لأن الحجج متوفرة وثابتة في ذهن الإنسان، كمعرفة الإنسان لتعاقب الليل والنهار، الحرارة والبرودة،

- **المعرفة الفلسفية:** هذا النوع من المعرفة يتطلب النضج الفكري والتعمق في دراسة الظواهر الموجودة، وهذا يتطلب الإلمام بقوانين وقواعد علمية لاستنباط الحقائق، وذلك عن طريق البحث

(1) عوابدي عمار، المرجع نفسه - ص 13.

إقامة الدليل على النتائج التي تحصل عليها والتي تعبر عن الحقيقة والمعرفة الصحيحة للموضوع.

- **المعرفة العلمية التجريبية:** تقوم على أساس الملاحظة المنظمة المقصودة للظواهر، وعلى أساس وضع الفروض الملائمة و التحقق منها بالتجربة، و جمع البيانات و تحليلها، ويتطلب الأمر من الباحث أن يصل إلى القوانين و النظريات العامة التي تمكنه من التعميم و التنبؤ بما يحدث للظواهر المختلفة في ظروف معينة .

تعتبر المعرفة إذن أوسع وأشمل من العلم، فهذا الأخير جزء وفرع من المعرفة حيث ينطبق العلم على المعرفة العلمية التجريبية فقط ولا يستغرق كل من المعرفة الحسية والمعرفة الفلسفية.

- **تمييز العلم عن الثقافة:** إن الثقافة هي كل القيم المادية والروحية التي يخلقها المجتمع من خلال سير التاريخ. فالثقافة ظاهرة تاريخية يتحدد تطورها بتتابع النظم الاقتصادية والاجتماعية وتعتبر الثقافة أيضا ذلك الكل المعقد الذي يشمل المعرفة، العقيدة، الفن، الأخلاق، القانون والعبادات وسائر القدرات التي يكتسبها الإنسان كعضو في المجتمع، وكذا أنماط الحياة والسلوك فالعلم فرع صغير من فروع الثقافة وهو في نفس الوقت مؤثر وفعال فيها، في المجتمع حيث يعتبر من أبرز فروع وعوامل الثقافة فاعلية وتأثير في حياة المجتمع وفي الثقافة ذاتها.¹

- **تمييز العلم عن الفن:** إن الفن هو المهارة والقدرة الخاصة الاستثنائية في تطبيق المبادئ والنظريات والقوانين العلمية في الواقع والميدان، مثل: الفنون الأدبية والفنون الرياضية، فنون الموسيقى...، أو هو المهارة الإنسانية والمقدرة على الابتكار والإبداع والخلق، وهذه المقدرة

(1) سقلاّب فريدة : المرجع السابق - ص 6-7

تعتمد على عدة عوامل وصفات مختلفة ومتغيرة، مثل درجة الذكاء وقوة الصبر وصواب الحكم والاستعدادات القيادية لدى الأشخاص.

من خلال ما سبق يتضح أن هناك فرق بين العلم والفن، كون العلم يسعى إلى فهم الظواهر وتفسيرها باستعمال أساليب علمية للتوصل إلى نتائج حقيقية، بينما يقوم الفن ويعتمد على أساس المهارة الإنسانية ويرتكز على الملكات الذاتية والمواهب الفردية والاستعدادات الشخصية، وهو يستند إلى الاعتبار العلمية أكثر من استناده على الاعتبار النظرية.

إذا اجتمعت صفة العلم والفن في الشخص فإن ذلك يؤدي إلى بروز العبقرية والنبوغ وبعبارة أخرى فإن العالم الحقيقي يجب أن تتوفر فيه خصال وأخلاقيات الفنان ويزداد عطاؤه كلما قوى وصقل مواهبه ومهارته الفنية بالعلم.¹

الفرع الثاني : تعريف البحث العلمي:

من تعاريف البحث العلمي المتداولة أنه عملية الاستقصاء الذي يتميز بالتنظيم الدقيق لمحاولة التوصل إلى معلومات أو معارف أو علاقات جيدة، والتحقق من هذه المعلومات والمعارف الموجودة وتطويرها باستخدام طرائق أو مناهج موثوق في مصداقيتها.

ويعرف أيضا بأنه " عملية فكرية منظمة يقوم بها شخص يسمى الباحث من أجل تقصي الحقائق في شأن مسألة أو مشكلة معينة تسمى موضوع البحث، بإتباع طريقة علمية تسمى منهج البحث بغية الوصول إلى نتائج صالحة للتعميم أو علاج لمشكلة ما بطريقة أيضا قابلة للتعميم على المشاكل المماثلة تسمى نتائج البحث.²

(1) سقلاب فريدة : المرجع نفسه - ص 8

(2) بوسيدة فيصل : محاضرات المنهجية - جامعة سكيكدة 20 أوت 1955 - ص 13

كما يرى الأستاذ محمد عويس أن البحث العلمي هو الاستخدام المتكرر لإجراءات منظمة ودقيقة وموضوعية، يمكن بواسطتها اختبار الواقع، وهو الخطوات المتتالية العلمية التي تعتمد في تنفيذها على قواعد المنهج العلمي، والبحث هو نشاط للكشف عن المجهول، وإذا اقترن اللفظ بالعلم، يصبح ذلك النشاط محددًا وفق خطوات منهجية محددة ويصبح حينئذ بحثًا علميًا.¹

المطلب الثاني : أهداف البحث العلمي و أهميته :

الفرع الأول : أهمية البحث العلمي:

- للبحث العلمي عموما والقانوني خصوصا أهمية واضحة تتجلى في وجوه عدة أهمها :
- توسيع إطلاع الباحث على الوثائق العلمية المختلفة.
 - صقل الشهية العلمية لدى الباحث.
 - تنمية روح الاستنتاج العقلي لدى الباحث .
 - الكشف عن بعض الحقائق بغية تطوير الواقع المعاش، ومن ثم تطوير الواقع الاجتماعي.
 - تطوير إقبال الباحث على الدراسة، البحث و التأليف.
 - كما تتمثل أهمية البحث العلمية لطالب الحقوق فيما يلي :
 - إبراز مدى قدرة الطالب على استيعاب المعلومات النظرية التي يتلقاها في المحاضرات وكيفية التعبير عنها وفقا لأهداف السؤال المطروح.
 - تعويد الطالب على ترتيب وتنظيم أفكاره وعرضها بشكل منسق وتسلسل منطق.

(1) جودية خليل : المرجع السابق - ص 6

- تدريبه على الأسلوب القانوني في الكتابة، والقائم على الدقة والاختصار والوضوح وعدم التكرار وإبعاده عن السطحية والأسلوب السردى المؤلف في كتابة البحوث.

- التعود على استخدام الوثائق والكتب والمصادر والروابط بينهم للوصول إلى نتائج جديدة.¹

الفرع الثاني : أهداف البحث العلمي:

يميل البحث العلمي اليوم للتخصص ومعالجة الجزيئات بالتفصيل ويسلط الضوء على أسبابها وكيفية عملها ونتائجها ويوازن بين الأمور.

يضع حلاً لمشكلة ما كانت ثقافية أو اجتماعية أو أخلاقية أو سياسية وهناك عدة أهداف تتمثل في:

1- الفهم :

هو العرض الأساسي للبحث العلمي فالبحث العلمي هو نشاط إنساني يهدف إلى فهم الضوابط المتلفة وتفسيرها والفهم يختلف عن الوصف وذلك يعني معرفة الأسباب التي أدت إلى الظاهرة وليست معرفة صفاتها، كذلك يضمن فهم العلاقة بين الدراسة وواقعها.

وذلك يعني وصفا الظاهرة وتفسيرها.

2 - التنبؤ: إن فهم الظاهرة وإدراك العلاقات والمفاهيم التي يحكمها، يؤدي إلى زيادة قدرة الإنسان على التنبؤ والاستدلال فالتنبؤ هو التصور.

1 (سقلاّب فريدة : المرجع سابق – ص 10

3- الضبط والتحكم: يهدف البحث العلمي إلى التحكم والسيطرة عليها وذلك بعد فهم الظاهرة والعوامل التي تتحكم فيها وذلك يكون قدرا على السيطرة على هذه العوامل ومعرفة وتقرير أثارها حسب ما يريد.

فهذا الفهم يرتبط بالهدفين السابقين وهما الفهم والتنبؤ.

4- التثبت: تركز بعض الأبحاث على التثبيت والتي تقوم بموضوع سابق دراسته للتثبيت فيقوم الباحث بالتثبيت على عينة وبيئة مختلفة بحيث يكون الموضوع نفسه لكن في مؤسسة أخرى لكي تمكن من المقارنة بينهما.

5- تحسين مستوى الحياة وتطويرها: لم يتم ذلك إلا من خلال التفكير المنظم وتحليل منطقي لمشاكل الحياة بعيدين عن العشوائية والارتجال.

6- يساعد البحث العلمي الباحث على الاعتماد على دراسة المواضيع وإصدار الأحكام في حقها واستعمال الألفاظ المناسبة يهدف البحث العلمي تعريف التطبيقات التي تؤدي إلى اكتشاف النظرية والأجهزة والتجهيزات التي تخدم التطور العلمي فلا يقتصر التوصل فحسب، بل أيضا إلى معرفة المنتوجات من الناحية العلمية.

المبحث الثاني : خصائص و أنواع البحث العلمي:

عند الحديث عن البحث العلمي لابد من التأكيد على أنه نوع من الكتابة وتحليل وتجميع للمعلومات يختلف عن أي نوع من المقالات المطولة وغيرها.

وعليه فثمت خصائص تميزه عن غيره من الكتابات وهذا ما سيتم توضيحه:

المطلب الأول : خصائص البحث العلمي:

يتصف البحث العلمي بمجموعة من الخصائص نذكر منها:¹

1- الاتسام بالدقة والتحديد: يتصف البحث العلمي بالتنظيم والدقة، لأن الباحث يتأكد دائماً من وصفه للأشياء التي يلاحظها، هل هي مطابقة للواقع أم لا، وتتسم الملاحظة العلمية بالتحديد، لأن البحث العلمي نشاط عقلي منظم، دقيق ومخطط.

2 - البحث العلمي بحث تجريبي: يقوم البحث العلمي على أساس القيام بالتجارب لأن البحث العلمي الكامل يجب أن تبني نتائجه بصفة أساسية على الملاحظة والتجربة.

3 - البحث العلمي يقوم على الأدلة: لا مناص من ارتكاز البحث العلمي على الدليل، فوجود هذا الأخير يبرهن على النتائج والحقائق التي تم إثباتها بخصوص موضوع أو إشكالية معينة.

4- البحث العلمي تجديدي: يجب أن ينطوي البحث دائماً على تجديد وإضافة في المعرفة عن طريق تعميق البحث في المواضيع السابقة أو استبدال الأفكار القديمة بالمعارف الجديدة وإضافة الجديد سمة أساسية تطبع البحوث العلمية.

5- البحث العلمي يراعي الترتيب المنطقي في التبويب: ينبغي أن يراعي الترتيب المنطقي في أبواب وفصول البحث، وأن يحكم هذا الترتيب التصاعد الدرامي للأفكار، ابتداء من تساؤلات وافتراضات البحث حتى الوصول إلى النتائج.

6- البحث العلمي يتصف بالموضوعية: يجب أن تكون خطوات البحث العلمي كافة قد تم تنفيذها بشكل موضوعي وليس بشكل شخصي متحيز، ويتحتم على الباحث أن ينحى عواطفه

(1) جودية خليل : المرجع السابق - ص 6

الشخصية عند إعداد بحثه وأن يحكم على الأمور بفكر عقلاني واقعي موضوعي، متحرر من الضغوط والأهواء.¹

المطلب الثاني : أنواع البحث العلمي:

هناك أنواع كثيرة وفقا للمعايير التالية:

- تصنيف البحوث حسب طريقة التنفيذ.
- تصنيف البحوث كميا وكيفيا.
- تصنيف البحوث حسب غرض ونطاق البحث.
- تصنيف حسب الباحث إلى إعداد البحث وهناك تقسيمات:

الفرع الأول : حسب طريقة التنفيذ:

1 - البحث الاستطلاعي: يتم اللجوء إليه عندما يكون موضوع البحث جديدا أو عندما تكون ضآلة في المعلومات و المعرفة العلمية المتحصل عليها حول الموضوع محل الدراسة و التحليل، و يتطلب هذا النوع من البحوث جهدا كبيرا و وقتا أطول.²

2-البحث الوصفي: يقوم الباحث بوصف الظاهرة التي يريد دراستها وجمع أوصاف وبيانات دقيقة عنها ويعتمد على دراسة الواقع أو الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفا دقيقا ويعبر عنها كميا وكيفيا دون تحيز عن الباحث.

3-البحث التاريخي: ويهتم الباحث في هذا النوع بدراسة الماضي ويتعرف على العلاقات السببية من الماضي كما يقوم مراجعة شاملة للبيانات حول المشكلة وإجراء مقارنة بينها وتفسيرها واستخلاص النتائج منها.

(1) جودية خليل : المرجع سابق ص 6 و 7
(2) جودية خليل : المرجع السابق - ص 8

4-البحث التجريبي: يعالج الباحث هذا البحث متميزا ومستقلا ويخضعه للتجربة أي يحدث تغيرا معتمدا مع ضبط التغيرات المعتمدة بالأخرى ويلاحظ النتيجة على واحد أو أكثر من المتغيرات التابعة -بحث تحرير المضمون-يقوم الباحث بملاحظة بشكل غير مباشر وذلك بتحليل المعاني الواضحة من المصادر المتعلق بموضوع البحث ويكثر استخدام هذا النوع من البحوث الأدبية.

5-البحث الاستنباطي: يقوم فيه الباحث بدراسة نصوص باستنباط تحليلي بهدف استخراج مبادئ بالأدلة الواضحة بحيث لا تتعارض النتائج مع بعضها البعض ويكثر هذا النوع في دراسة النظريات.

6-البحث الارتباطي: يتطلب من الباحث جمع البيانات بغرض تحديد وجود علاقة ووصف قوة الارتباط بين هذه المتغيرات ويكثر هذا النوع في الدراسات الإنسانية والتربوية.

الفرع الثاني : تصنيف البحوث كميا وكيفيا:

1- من حيث الكم:

أ-الأبحاث القصيرة: وهي التي تطلب من طلبة المدارس بكافة مستوياتها والهدف منها تدريب الطلبة على كتابة الأبحاث وتوسيع آفاق ثقافتهم واحتكاكهم بالمكتبات ويكون حجم البحث من 5 إلى 10 ورقات.

ب الأبحاث متوسطة الحجم: وهي تلك التي تطلب من طلبة الجامعات كمطلب استكمالي لمواد التخرج وتتراوح ما بين 25 و50 صفحة.

ج الأبحاث كبيرة الحجم: هي الأبحاث الكبيرة التي ينجزها طلبة مدرسات العليا، من الماجستير والدكتوراه ويحاول الباحث في هذا النوع من الأبحاث التخصص في موضوع معين الإثراء بفائدة جديدة حول موضوع معين.

2- من حيث الكيف: قد يكون البحث دراسة جديدة يعودها الباحث ويقدم بها نفعاً للناس وقد يكون محفوظ من كتب الإسلام التي تزيد عن 10 ملايين مخطوط الموزع في أرجاء العالم ألفه مجموعة من المسلمين وتكون له أهمية في موضوع فيعمل الباحث على خدمته في الحصول على تحقيق نصها وتحقيق وتعليق عليها بما يفيد قارئها وتوفيرها بين أيدي الباحثين.

الفرع الثالث : تصنيف البحوث حسب غرض ونطاق البحث:

أولاً : تصنيف البحوث حسب غرض البحث العلمي :

حيث يقسم البحث العلمي إلى نقطتين اثنتين:

1 - البحث العلمي النظري: وهو نوعية من البحوث العلمية تستهدف الوصول إلى المعرفة فقط دون أن يكون هناك هدف تطبيقي مقصود، فالبحث العلمي النظري يقوم به الباحث فقط من أجل الإحاطة بالحقائق العلمية وتحصيلها دون النظر إلى التطبيقات العلمية لها ويكمن العرض هذا النوع من البحوث في معرفة اشباع الغريزة حسب الاستطلاع والطموح العلمي ويتناول البحث العلمي النظري عدد المواد والموضوعات والأفكار العلمية سواء الأدبية أو الاجتماعية كانت منها أو العلوم القانونية أو السياسية.

2- البحث العلمي التطبيقي: من الممكن أن يكون البحث العلمي نظرياً خالياً من أي شكل من أشكال التطبيق والتجريب، لكنه في المقابل قد يكون إجرائياً أو ميدانياً تطبيقياً يستند إلى إجراء الاختبارات والتجارب على الفرضيات المطروحة وتسجيل الملاحظات.¹

ويستهدف البحث العلمي التطبيقي الوصول إلى المعرفة ليس فقط بالمعنى المحدد لها ولأجلها وإنما تحقيق واكتشاف ما هو جديد في القضايا والمشكلات التي تهم المجتمع ويعني

(1) عبد المنعم نعيم: تقنيات إعداد الأبحاث العلمية القانونية المطولة والمختصرة - دار بلقيس- بدون طبعة - ص 25

منها وتخص منها مشكلات الإنتاج والمخترعات والمبتكرات والخدمات التي يساهم حلها في تحقيق أغراض المجتمع في التقدم الإنتاجي وتحسين أدواته.

ثانيا : تصنيف البحوث حسب نطاق البحث العلمي:

تبعاً لهذا المعيار ينقسم البحث العلمي إلى نوعين:

1-البحث العلمي الأساسي: وهو نوع من البحث العلمي التي تستهدف الوصول إلى المعرفة العامة أي إلى الحلول العامة القضية العامة ضمن نمط معين وذلك بدراستها ضمن الميدان العلمي الذي ينتمي إليه تلك القضية وتكون نطاق البحث الأساسي إحدى ميادين المعرفة المحددة.

2- البحث العلمي العملي: تستهدف الوصول إلى معرفة خاصة محلية وضمن نطاق يتعلق بمشكلة خاصة في زمان ومكان محددين وتمتع خصوصية البحث استيفاء أية ظروف جديدة وإنما يلزم الباحث في بحثه بالظروف القائمة فعلاً وفي الوقت نفسه لا يستخدم النتائج المتوصل إليها إلا على المجتمع البحث فقط.

3 - البحث العام: المعنى أن يكون المقصود من الدراسة الوصول إلى معرفة عامة وليس قاصرة على فن أو مذهب أو خاص.

4-البحث الخاص: المعنى أن يكون موضوع البحث هدفه الوصول إلى معرفة خاصة بفن أو مذهب أو مكان أو زمان معين ويكون نتائج البحث المتوصل إليها مقتصرة فقط على تلك الدراسة ولا يستطيع الباحث أن يعممها على مجتمعات أو مذاهب أخرى.

الفرع الرابع : الباحث إلى إعداد البحث العلمي:

يتنوع البحث بهذا الاعتبار الى أربعة أنواع وهي كالآتي:

1- النوع الأول: أن يكون الباحث إلى إعداد الرغبة الشخصية عند الباحث بتحقيق هدف من الأهداف التي يتعدى الباحث بعض لأجل تحقيق شيء منها، كإضافة جديدة أو توضيح غامض أو ترتيب مختلط.

2 - النوع الثاني: أن يكون الباحث لإعداد مطلب مؤسسة علمية له كجامعة أو مركز علمي أو محله متخصص أو طالب بعض الجهات له لإلقائه في ندوة علمية ومؤتمر علمي.

3 - النوع الثالث: أن يكون الباحث لإعداد تدريب من يقوم لهذا البحث على إعداد البحوث أوسع وأعمق وهذا البحث هو ما يكلف به الطالب أثناء دراسته في الجامعة وهي البحث العلمي الجامعي ويقصد به تدريب الطالب على كيفية إعداد البحوث بطريقة صحيحة.

4 - النوع الرابع: أن يكون الباحث إلى إعداد ه الحصول على درجة علمية أكاديمية وهي: بحث التخرج أو البحث الجامعي وتكون متطلباته درجة ليسانس.

بحث الماجستير ويطلق عليه أطروحة أو رسالة الماجستير.

بحث الماستر ضمن النظام الجديد.

بحث الدكتوراه وتطلق عليه رسالة أو أطروحة دكتوراه.

بحث التأهيل الترقية.

وهناك بحث آخر يقسم إلى :

أ - البحث الذي يهدف للكشف عن الحقيقة: وهو من البحوث التي تقتضي جمع المعلومات الدقيقة التي تساعد الانسان على معرفة جوهر القضية وهو نوع يستعمل في معالجة المشاكل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وفي هذه البحوث فإن الباحث غير ملزم بالوصول إلى نتائج يمكن تعميمها وإنما مطالب فقط يثبت صحة الدقائق والتأكد من دقة المعلومات التي

حصل عليها وتحليلها بأسلوب علمي منطقي مما يجعله يكشف عن صحة الحقائق المجتمعة لديه.

ب - البحث الذي يطلق عليه اسم التفسير النقدي: وهذا النوع مكمل للنوع الأول ماذا كانت الحقائق هي الهدف الأساسي للباحث في النمط الأول فإن الهدف الرئيسي للباحث الثاني يهتم بترتيب معلومات وتحليلها توضح نقاط القوة والضعف التي تتوافر في أي قضية يدرسها ويبحث فيها.

ج - البحث الكامل: وهو تجمع بين البحثين السابقين بالإضافة إلى كونه يعتمد على الحقائق والطرق التي تساهم في حل المشكلة المطروحة ثم اختيار النتائج والتأكد بأن ما وصل إليه الباحث من نتائج متفق مع جميع الحقائق المتوفرة في الموضوع وبالتالي يكون الباحث في هذا الحالة يعتمد على الحقائق القابلة للبرهان وتحليل تلك الحقائق القابلة للبرهان وتحليل تلك الحقائق وبنبوتها بحيث يمكن أن يتحقق الإثبات المنطقي لتلك العروض بواسطة المنطق والعقل في التحليل.

الفصل الثاني

منهجية إعداد مذكرة ماستر

سبق لنا وأن بينا منهجية البحث العلمي بصفة عامة ذلك وأنها تمر بمراحل تأخذ مدة زمنية معينة في الانجاز مذكرة أو رسالة تخرج فمهما يكن من أمر فإن خطوات البحث ومراحله فان اختلفت بين مرحلة واخرى فانه يمكن تقسيمها الى قسمين:

1. مرحلة الاعداد والتحضير

2. مرحلة التحرير

المبحث الأول : مرحلة الاعداد والتحضير:

المطلب الأول : مرحلة اجراء بحث مكتبي أولي:

في هذه المرحلة سنتعرف على بعض الخطوات الاساسية من أجل اعداد بحث علمي وأول خطوة هي ضرورة اجراء بحث مكتبي أو بيليوغرافي أولي. إن الباحث الراغب في اختيار موضوع ما ملزم بإجراء بحث مكتبي أولي وجاد بهدف اختيار موضوع معين للبحث فيه شكل مذكرة ماستر، فهنا وجب عليه أن يطلع على ما كتب في هذا الموضوع من كتب خاصة ورسائل ومذكرات ماجيستر ودكتوراه ومقالات علمية منشورة لديه التصور الاول ماذا يريد فعله على صعيد البحث العلمي.¹

(1) عمار بوضياف - المرجع في كتابة البحوث القانونية - جسور للنشر و التوزيع - ط 2014 - ص 71

الفرع الأول : المراجع المتعلقة بالموضوع

1- المراجع المتعلقة بالموضوع بصفة عامة: وهنا ننصح كل باحث قانوني حال إجراء البحث البيبلوغرافي الأولي ألا يركز على المراجع العامة التي تناولت موضوع بحثه بصفة عارضة وثانوية.

إن التركيز على المراجع العامة قد يوهم الباحث في بداية الأمر أن بين يديه وعاءا مرجعيا كبيرا، ثم يكتشف بعد مرحلة بيبلوغرافية أنه لم يهضم موضوعه بعد، ولم يحط بخفاياه وعمقه، فالأفكار العامة الموجودة بالمراجع العامة تكاد أن تكون واحدة فكيف بالباحث أن يثبت جودة الموضوع وجدة الطرح وعمقه.

2- المراجع المتعلقة بالموضوع بصفة خاصة (متخصصة): يتعين على الباحث التركيز على المراجع المتخصصة من كتب عالجت موضوع بحثه ولو في تشريع آخر غير تشريع دولته، فالمرجع الخاص كتابا كان أم رسالة جامعية أو مقالا منشورا أو مداخلة مكتوبة يحتوي على عمق في الطرح، وإثارة لنقاط جزئية وفرعية تتم عن جهد مميز وجاد. واستعانة الباحث بهذه الأقسام ضروري حتى يتعمق في الدراسة ولا يطفو على السطح.

وتأسيسا على ما تقدم يفضل عند التقرب للمكتبات الجامعية ومكتبات مراكز البحث أن يبدأ الباحث وهو يجمع المادة العلمية بالمراجع الخاصة بالاستعانة والتزود بها يمكن الباحث من معالجة المسائل الفرعية ذات العلاقة بموضوعه وإبراز جوانبه الخفية.

ويمكن أيضا من مقابلة الآراء بعضها ببعض ليبدأ التحليل والمفاضلة والاستنتاج.¹

(1) عمار بوضياف : المرجع السابق – ص 72

3 - الرسائل العلمية، أطروحات الدكتوراه، مقالات، اجتهادات علمية، ملتقيات: كما ينبغي على الباحث أن يركز على الرسائل الجامعية من أطروحات للدكتوراه، ومذكرات الماجستير والمقالات المنشورة في مجلات محكمة ومتخصصة، ومدخلات مكتوبة مقدمة في ملتقيات دولية وملتقيات وطنية فمتى استعان الباحث بأقلام متخصصة من المؤكد أنه سيذهب ببحثه من حيث المضمون والمدى والنتائج بعيدا.

الفرع الثاني : اختيار الموضوع:

لعل الاجماع ينعقد في كل الجامعات داخل الوطن وخارجه، وأيا كان التخصص والشعبة، وأيا كان المجال المعرفي، أن أصعب مرحلة يواجهها الباحث هي مرحلة الاختيار. فيجد نفسه أمام مفترق طرق، وخيارات يصعب المفاضلة بينها. وحيرة تراود نفسه وتطارده في كل مكان.

وكم من باحث أدرك سوء اختياره فاضطر بعد سنة أو أكثر لإعادة ضبط عنوان بحثه. أو تغير الموضوع من أصله وكم من باحث أيضا أدرك ساعة المناقشة أن عنوان بحثه يحتوي على مشكلة ما كان يجب الحسم فيها قبل المناقشة.

وحتى يتفادى الباحث الوقوع في مثل هذا النوع من المشاكل، حري به أن يحسن اختيار الموضوع، وأن يتربص ساعة الاختيار، وأن يكون كثير البحث والتنقيب، وكثير اللجوء للاستشارة والتزود بالرأي من أهل التخصص ومن ذوي الخبرة.

ومن المفيد الإشارة أن الباحث هو من يسأل عن موضوعه وعنوانه الذي اختاره، حتى ولو كان مهندس هذا العنوان وهذا الاختيار الأستاذ المشرف. فيتحمل الباحث عبء الاختيار وتوابعه ساعة المناقشة لوحده. ولو وافقت اللجنة العلمية على العنوان وزكى المجلس العلمي للكلية ذلك تظل مسؤولية الباحث قائمة ولا مسؤولية تضامنية في هذا المجال.

أولاً : طرق اختيار الموضوع:

يتم اختيار الموضوع من قبل الباحث أو الأستاذ المشرف. وطريقة اختيار الموضوع تكون لعدة معايير وهذا لتفادي الطالب الوقوع في كل مرة في خطأ من اجل صياغة وضبط عنوان بحثه بل يجب أن يراعي في ذلك عدة مواصفات وخصائص في ضبط العنوان.

1- اختيار الموضوع من جانب الباحث: ان طريقة اختيار موضوع الاطروحة أو المذكرة الجامعية من جانب الباحث طريقة نزكيها عن غيرها ونثمنها لمزاياها العديدة. ونحسب أن عديد الأساتذة في الجامعة الجزائرية وخارجها يحبذون هذه الطريقة لذات الأسباب. فهي الأسلوب الأمثل والأسلم من وجهة نظر الكثير ممن كتبوا في منهجية البحث العلمي.

فالباحث حين يختار موضوعا ما، ويضع له عنوانا، من المؤكد أن هذا الموضوع استماله واستهواه ورغب فيه، فهو يعرفه بمحاوره الكبرى وبجزئياته، ويتحكم في أبعاده وحدوده. ولربما هذا الموضوع بحث فيه مستوى معين فراق له التعمق فيه في شكل مذكرة أو أطروحة. أو ربما تأثر الباحث بغيره من الباحثين في الخارج فأراد أن يعالج ذات الموضوع مع اختلاف التشريع. فإذا قرأ الباحث رسالة نوقشت في جامعة عربية تحمل عنوان " الرقابة الخارجية على الصفقات العمومية في تونس " وأعجب بمحتواها فقد يتأثر بها ويريد البحث في ذات المجال مع تغيير التشريع. المهم من كل هذا أنه يدرك ماذا يفعل، ويعرف الموضوع معرفة ليست بالسطحية. وإذا عرف الباحث موضوعه أبدع فيه ونجح لا شك.¹

2- اختيار الموضوع من قبل الأستاذ المشرف: قد يعجز الباحث رغم محاولاته وجهوده في كثير من الجامعات ان يقترح موضوعا يليق بالبحث فيه إطار أطروحة للدكتوراه أو مذكرة

(1) عمار بوضياف : المرجع السابق – ص 73

للماجستير أو الماستر. مما يضطره والحال هذا أن يستنجد بأستاذه فهو أكثر منه علما ومعرفة، ويملك من الخبرة في إدارة البحوث العلمية ما يؤهله لتقديم قائمة لموضوعات صالحة للبحث فيها في شكل أطروحة أو مذكرة وليس لموضوع واحد.

وهذه الطريقة يحبذها الباحثون أنفسهم لأنهم يرون أن الأستاذ هو الاقدر على ترشيح موضوع معين بالنظر لمؤهله العلمي الكبير، كونه أستاذ دكتور، أو دكتور، وتجربته العلمية، وسعه نظره واطلاعه ومناقشاته الكثيرة واحتكاكه بالباحثين. لذا فهو الاقدر من وجهة نظرهم على اختيار موضوع ما يصلح لتسجيله في شكل أطروحة للدكتوراه أو مذكرة للماجستير أو الماستر.

وكل هذه الحجج والأسباب لا أحد يشكك فيها. فالأستاذ صاحب مؤهل علمي عال، ويملك من التجربة ما يجعله يميز بين الموضوع العام والموضوع الخاص، بين الموضوع التقليدي والموضوع الذي يصلح مذكرة أو حتى مقالا للنشر.

ويبقى أن هذه الطريقة بها عيبا لا أحد ينكره، أن الاختيار متى كان من الأستاذ، فكان هو مهندس عنوان الاطروحة أو المذكرة، من المحتمل أن الباحث قد يجهل هذا الموضوع الذي يحمل اسمه في الوثائق الجامعية. فليس له سبق معرفة بفروعه ومحاوره وحدوده وجزيئاته وموجباته ... ولا يعرفه سوى عنوانا يحتوي على عبارات وسياق لفظي تم اختياره من أستاذه المشرف. وهو ما يجعل نظرتة للموضوع غير كاملة، بل قد تكون غامضة. وقد ينساق لتسجيل الموضوع ثم يدرك بعد زمن أنه يحمل عنه فكرة سطحية. فيعدل حينها عن المواصله، أو يستمر ويتحمل العبء.¹

(1) عمار بوضياف : المرجع السابق – ص 74

ثانيا - ضبط عنوان الأطروحة أو المذكرة:

هذه أيضا مرحلة صعبة جدا يمر بها كل باحث، فتراه يقلب صياغة عنوان بحثه كل مرة بشكل، وبمباني لفظية مغايرة وهذا أمر طبيعي إلى غاية أن يهتدي للعنوان الذي استقر عليه بعد موافقة الأستاذ المشرف. وحتى يتفادى الباحث انتقادات قد توجه إليه ساعة المناقشة تعين عليه مراعاة خصائص أو مواصفات العنوان.

1 - من مواصفات وخصائص العنوان:

أ - يجب أن يكون العنوان قصيرا: لا يصح أن يكون العنوان طويلا فهذه الفكرة مستبعدة في الأبواب والفصول والمباحث فما بالك بالنسبة لعنوان المذكرة أو البحث.

ب - أن يكون العنوان واضحا: أي كل من يقرأ هذا العنوان تكمن لديه فكرة واضحة شاملة جامعة عن الموضوع فمثلا: اذا أخذنا عنوان اثبات الجريمة المعلوماتية فهذا العنوان يتسم بالوضوح فهو يعالج بالدراسة والتحليل كيفية اثبات الجريمة المعلوماتية.

ج - أن يكون العنوان محددا: فلا يحق للباحث مثلا: أن يختار لبحثه العنوان التالي: اثبات الجريمة فهنا يطرح أكثر من سؤال؟ ما المقصود بالجريمة؟ فعلى الباحث أن يتوخى التحديد والصياغة الدقيقة في العنوان لأن الأخيرة هي التي تتحكم في حدود البحث في أجزاء والصياغة الدقيقة للعنوان هي التي تجعل الباحث يوم المناقشة مريحا.

د - أن لا يكون العنوان في شكل مطروح: لا يحق للباحث صباغة عنوان مذكرة في شكل استفهام مثلا: هل يكفي الاعتراف لإثبات جريمة القتل؟

هـ - أن لا يكون في شكل تعجب: إن صياغة التعجب في ضبط عناوين المذكرات والبحوث الجامعية عموما متقدمة لأنها جاءت في غير موضعها.

و - أن لا يكون عنوان المذكرة عاما ومطلقا ومرنا: على الباحث اجتناب البحث في المسائل العامة فلا يصح مثلا تسجيل موضوع عنوانه التنظيم القضائي الجنائي أو التنظيم القضائي الجزائي فهي عبارة عن مواضيع عامة غير مجدية لا يمكن للطالب التحكم في الموضوع والاحاطة به مهما بذل من الجهد والوقت.

ونشير هنا أنه فيما سبق، أي في وقت مضى، كان يستساغ ويسمح بالبحث في الموضوعات العامة. ربما لقلة البحوث في زمن ما. فقد أورد البعض في مجال الادب مثلا عنوان بحث: " المتنبي حياته وشعره " ومثل هذا العنوان لا يمكن قبوله لسعته ولأنه مترامي الأجزاء. وفي مجال القانون كانت البحوث سابقا يطغى عليها الطابع العام وهذا شيء في غاية طبيعته في ظل مرحلة معينة. أما اليوم فبدأنا ندخل مرحلة التجزئة والتفريع.

ثم بعد تطور حركة البحث العلمي في الجامعات ومراكز البحث صار لا يقبل إلا البحث في المسائل الخاصة الدقيقة الجزئية. وكلما كان البحث محددا من حيث النطاق والأجزاء والمحاوِر كلما نجح الباحث في الوصول لنتائج مهمة وذات قيمة علمية.

ز - أن لا يكون العنوان خارج الاختصاص: وهذا جانب موضوعي يجب مراعاته وقت اختيار المذكرة، فلا يجوز للطالب الذي يختار الموضوع البحث أساسا يتعلق باختصاص غير اختصاصه فلا يجب للطالب الجنائي أساسي أن يختار موضوع يتعلق بالقانون المدني أو الاداري، غير أن التداخل بين اختصاصات القانون ظاهرة لا يمكن انكارها، فقد يختار الباحث موضوع يجمع بين تخصصين كمدني وجنائي.

ح - أن يتوخى الباحث في العنوان استخدام المصطلحات القانونية اللازمة: لا يحق للباحث وهو يضبط عنوان بحثه إلا استخدام المصطلحات القانونية المعروفة والمكرسة في النصوص مثلا: يستعمل الطالب مثلا كلمة الحبس الاحتياطي في حين أن المشرع الجزائري يستعمل

الحبس المؤقت، فاذا اختار الباحث المصطلح مستعملا من جانب المشرع فلا أحد له الحق في أن ينتقده أو يبين عيوب هذا المصطلح فالمهم أن يلتزم الباحث أثناء صياغته للعنوان باستعمال ذلك المصطلح القانوني اللازم و المستعمل في النصوص القانونية التي جاء بها المشرع الجزائري.

ط - ابراز مجال وحدود دراسة البحث: ففي هذه النقطة على كل طالب أن يحسن صياغة العنوان وهذا لمعرفة حدوده وعناصره مثلا اذا اختار الطالب عنوان اثبات الجريمة المعلوماتية في التشريع الجزائري فهذا يعني أن التشريع أو الدراسة تنصب على التشريع الجزائري فلا يحق للطالب دراسة الموضوع مقارنة مع تشريع آخر.

ي - أن يكون اختيار الموضوع ذو طابع علمي تطبيقي: حبذ أن يكون موضوع البحث من المواضيع العلمية أو التطبيقية لأن الموضوع على صلة مباشرة بالواقع العلمي مثلا: لو اختار الطالب موضوع المسؤولية المدنية أو الجزائية فهنا يكون بحث الطالب المحامي أشمل من الطالب العادي لأن الطالب المحامي يكون عبي دراية أكثر كونه على أرضية الميدان.

ك - اختيار الموضوع وفقا للوعاء المرجعي: أثناء عملية الاختيار على الطالب ان يجري بحث مكتبي طويل معمق وجاد لكي يضع يده أكبر عدد ممكن من المراجع لأنه قد يصطدم بشبح المراجع وبالتالي يكون أمام وضعية طلب تغيير موضوع وهذا سيأخذ وقت من أجل مناقشة بحثه، فعليه اذا أن يأخذ بحث طويل ومعمق.¹

ثالثا : معايير اختيار الموضوع:

يخضع اختيار الموضوع إلى جملة من المعايير والاعتبارات منها ما هو ذاتي ومنها ما هو موضوعي نفصل ذلك فيما يلي:

(1) عمار بوضياف : المرجع السابق - ص 78

1- المعايير الذاتية: إن الحديث عن المعايير الذاتية يفرض أن نضع بعين الاعتبار ما يلي:¹

أ - القدرات الذاتية للباحث واستعداده: تسود عملية اختيار موضوع البحث العلمي وتتحكم فيها عدة عوامل ومعايير ذاتية متصلة بنفسية الباحث ومدى استعداداته وقدراته العلمية، ونوعية تخصصه العلمي وكذا ظروفه الاجتماعية والاقتصادية، حيث يمكن إجمال مختلف هذه العوامل فيما يلي:

عامل الرغبة النفسية: يولد مثل هذا العامل إرادة قوية مليئة بالحيوية والنشاط، تدفع بالباحث إلى تسخير وقته في العمل، باعتبار أن هناك نوع من الانسجام العاطفي بين الباحث وموضوع البحث وهذا ما يجعل الباحث لا يستسلم لمختلف الصعوبات التي يمكن أن تصاحب عمله مستقبلاً، كونه يتحدى الأمور بطريقة علمية لكي يصل لهدفه الأساسي المتمثل في إعداد بحث ناجح.

عامل مدى توفر الاستعدادات والقدرات الذاتية: يجب أن تكون لدى الباحث استعدادات وقدرات ذاتية تمكنه من إعداد بحث علمي مك في مجال اختصاصه، حتى يكون قادراً على المقارنة، الفهم، التعمق، التحليل والربط بين مختلف أجزاء الموضوع، ومن بين هذه القدرات تحكم الباحث في اللغة، سواء كانت لغة وطنية أو لغات أجنبية، باعتبار أن هناك وثائق علمية مكتوبة باللغات الأجنبية، فالاطلاع عليها وفهم محتواها لتوظيفه في البحث لا يكون إلا بالتحكم فيه.

عامل توفر الباحث على إمكانيات اقتصادية كافية تمكنه من إعداد البحث العلمي: يجب على الباحث أن يتوافر على بعض القدرات الاقتصادية التي تسمح له بالتنقل من مكان لآخر

(1) عمار بوضياف : المرجع السابق - ص 80 و 81

للبحث عن الوثائق العلمية، شرائها أو تصويرها، لأن حالة العازة تسبب متاعب للباحث وتحد من نشاطه العلمي، فالبحوث العلمية خاصة الطويلة منها، كبحوث الماجستير والدكتوراه، تتطلب وسائل مادية معتبرة من أجل التنقل واقتناء المراجع المصادر العلمية من المكتبات الوطنية والخارجية.¹

ب- عامل احترام معيار التخصص العلمي او الأكاديمي: وهذا لا يركز على ذات الباحث كسابقة وإنما يركز على الموضوع وهو تخصص الباحث من الناحية الأكاديمية فلا يحق للباحث وهو مسجل في تخصص جنائي أن يبحث في موضوع يتعلق بالشفعة وحقوق الجوار وعلا الباحث ساعة اختيار الموضوع مراعاة مجال اختصاص.

ج- معيار التخصص الوظيفي: قد يمارس الطالب الباحث وظيفة ما كموظف في بنك او مؤسسة للتأمين وغيرها من المجالات فله الحق ان يختار موضوعا له علاقة بالمؤسسة التي يشتغل بها لا شيء الا لكونه موظفا فيها. على سبيل المثال طالب وموظف في الجمارك فيحق له (يستطيع) أن يبحث في الاثبات في المشاركات الجمركية فهنا وظيفته تساعد به كثير في اعداد مذكرة بحثه والاخيرة تساعد في عمله.²

2- المعايير الموضوعية المؤثرة في اختيار البحث العلمي: بالإضافة إلى العوامل والمعايير الذاتية، هناك مجموعة من العوامل والمعايير الموضوعية تتوقف عملية اختيار موضوع البحث العلمي عليها، ومن أهم هذه العوامل نذكر:

أ- عامل مدى توفر الوثائق العلمية: يجب على الباحث اختيار الموضوع الذي يتوفر على قدر معين من المراجع فالقيمة العلمية للبحث تقدر بكثرة المراجع وتنوعها، فالموضوعات

1 (سقلاب فريدة : المرجع السابق - ص 20 و 21

2 (عمار بوضياف : المرجع السابق ص 84

المطروحة للبحث تختلف بدرجات متفاوتة من حيث كمية الوثائق والمصادر العلمية المختلفة المتعلقة بها، فهناك موضوعات تعاني من ندرة الوثائق العلمية وهذا ما يسبب للباحث متاعب كبرى، كونه يضيق جهده لمدة معينة وبعد ذلك يتنازل عن هذا الموضوع.

ب - عامل الجد والابتكار: يجب أن يكون الموضوع المراد البحث فيه جديدا ومبتكرا لم يناقش من قبل، وذلك لغرض تقييم القدرات العلمية للباحث من جهة، وكذا تشجيع عملية الابتكار التي تساهم في تطوير العلوم بمختلف أصنافها.¹

رابعا : مرحلة جمع الوثائق العلمية:

1 - المقصود بالوثائق العلمية: يطلق مصطلح الوثائق العلمية على جميع المصادر والمراجع الأولية والثانوية التي تحتوي على جميع المعلومات والحقائق لموضوع البحث.

2 - أنواع الوثائق العلمية: تنقسم الوثائق العلمية بصفة عامة إلى قسمين هما:

أ- الوثائق الأصلية الأولية والمباشرة (المصادر): هي تلك الوثائق التي تتضمن الحقائق والمعلومات الأصلية المتعلقة بالموضوع وبدون استعمال وثائق ومصادر وسيطة في نقل هذه المعلومات، وهي التي يجوز أن نطلق عليها اصطلاح " المصادر"، أي أنها تلك المصادر التي قام الباحث بتسجيل معلوماتها مباشرة استنادا إلى الملاحظة أو التجريب أو الإحصاء، أو جمع بيانات ميدانية لغرض الخروج بنتائج جديدة وحقائق غير معروفة سابقا.

تتمثل أنواع الوثائق الأصلية والأولية في ميدان العلوم القانونية فيما يلي:

- المواثيق القانونية العامة والخاصة، الوطنية والدولية.

- محاضر ومقررات وتوصيات هيئات المؤسسات العامة الأساسية، مثل المؤسسة السياسية، التشريعية والتنفيذية.

(1) سقلا ب فريدة : المرجع السابق ص 22

- التشريعات والقوانين والنصوص التنظيمية المختلفة.

- العقود والاتفاقيات والمعاهدات المبرمة والمصادق عليها رسميا.

- الشهادات والمراسلات الرسمية.

- الأحكام والمبادئ والاجتهادات القضائية.

- الإحصائيات الرسمية

ب- الوثائق غير الأصلية وغير المباشرة (المراجع): أي أنها الوثائق و المراجع التي نقلت الحقائق و المعلومات عن الموضوع محل البحث أو عن بعض جوانبه من مصادر و وثائق أخرى، فهي تلك الوثائق التي تستمد قوتها العلمية و معلوماتها سواء من المصادر (الوثائق الأصلية المباشرة) أو المراجع (وثائق غير أصلية و ثانوية)، سواء من الدرجة الأولى أو الثانية أو الثالثة ... و هكذا، فيعتبر مرجعا من الدرجة الأولى إذا اعتمد في نقل المعلومات من المصدر مباشرة، و المثال على ذلك إذا أراد الباحث (أ) دراسة موضوع ما في قانون العقوبات و استعمل مباشرة نصوص هذا القانون، يعتبر بحثه مرجعا من الدرجة الأولى. ويعتبر مرجعا من الدرجة الثانية إذا استعمل مرجعا سبق أن تطرق لهذا الموضوع، واستنادا إلى المثال السابق يكون: -نصوص قانون العقوبات: مصدرا أصليا.

- مرجع الباحث (أ): مرجعا من الدرجة الأولى.

- مرجع الباحث (ب): مرجعا من الدرجة الثانية.

ومن أمثلة الوثائق غير الأصلية (المراجع) في المجال القانوني نذكر: -الكتب والمؤلفات القانونية الأكاديمية العامة والمتخصصة في موضوع من الموضوعات، مثل كتب القانون الدولي، القانون الإداري، الدستوري، القانون المدني والتجاري، الدوريات والمقالات العلمية المتخصصة.

- الرسائل العلمية الأكاديمية المتخصصة مجموع البحوث والدراسات العلمية والجامعية التي تقدم من أجل الحصول على درجات علمية.

- الموسوعات والقواميس.

- أماكن تواجد الوثائق العلمية:

توجد الوثائق العلمية في أماكن مختلفة، كالمكتبات العامة مثل المكتبات الجامعية والمكتبات التابعة لجهة معينة، وكما توجد في المكتبات الخاصة التي تتبع الكتب

3 - وسائل الحصول على الوثائق العلمية: يتحصل الباحث على الوثائق العلمية المتعلقة بموضوع البحث بوسائل عديدة مثل: الشراء، التصوير، الإعارة العامة والخاصة أو بوسائل النقل والتلخيص.¹

خامسا : مرحلة القراءة والتفكير:

بعد جمع الوثائق العلمية التي لها صلة بالموضوع، تأتي المرحلة الموالية المتمثلة في قراءة ما تحتويه هذه الوثائق وتقسيم الموضوع تبعا لذلك.

يقصد بمرحلة القراءة والتفكير، عمليات الاطلاع والفهم لكافة الأفكار والحقائق التي تتصل بالموضوع حتى يتولد في ذهن، لا عقليا فكرياً لهذه المعلومات والأفكار، وتأمل هذه المعلومات والأفكار تأملا عقليا فكريا، حتى يتولد في ذهن الباحث النظام التحليلي للموضوع يجعل الباحث مسيطرا على الموضوع، مستوعبا لكل أسرارهِ وحقائقهِ متعمقا في فهمهِ قادرا على استنتاج الفرضيات والأفكار والنظريات منها.

(1) سقلاب فريدة : المرجع السابق - ص 23

1 - أهداف مرحلة القراءة والتفكير: تهدف القراءة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تساعد الباحث على استخراج الأفكار التي يراها ضرورية لإعداد بحثه، ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

أ- التعمق في فهم الموضوع والسيطرة على كافة جوانبه.

ب- اكتساب نظام تحليلي للمعل ومات.

ج- اكتساب الأسلوب العلمي المنهجي.

د- القدرة على إعداد خطة الموضوع.

هـ- الثروة اللغوية الفنية المتخصصة.

و- اكتساب الباحث للشجاعة الأدبية.

2 - شروط وقواعد القراءة: لكي تكون قراءة الوثائق العلمية سليمة وناجحة، يجب مراعاة مجموعة من الشروط المتمثلة فيما يلي:

أ - أن تكون القراءة واسعة وشاملة لجميع الوثائق والمصادر والمراجع المتعلقة بالموضوع.

ب - الذكاء والقدرة على تقييم الوثائق والمصادر.

ج - الانتباه والتركيز أثناء عملية القراءة.

د - يجب أن تكون القراءة مرتبة ومنظمة لا ارتجالية وعشوائية.

هـ - يجب احترام القواعد الصحية والنفسية أثناء عملية القراءة.

و - اختيار الأوقات المناسبة للقراءة.

ز - اختيار الأماكن الصحية والمريحة.

ح - ترك فترات للتأمل والتفكير ما بين القراءات المختلفة.

ط - الابتعاد عن عملية القراءة خلال فترات الأزمات النفسية والاجتماعية والصحية.

3 - أنواع القراءة: تكون قراءة الوثائق العلمية عادة على ثلاثة مراحل هي:

أ - **القراءة السريعة الكاشفة:** تتم بكيفية سريعة للتعرف على الموضوعات ذات الصلة بالموضوع وذلك بأخذ نظرة كلية خاطفة للموضوع، عن طريق تصفح فهرس الوثائق بعناوينها الأساسية والجزئية، كما تشمل القراءة السريعة الاطلاع على مقدمات الوثائق والخاتمة وقائمة المراجع المستعملة في إعدادها.

بعد إطلاع الباحث على الوثائق العلمية المختلفة بالكيفية السابقة، يحدد ذات القيمة العلمية منها والأكثر فائدة لإنجاز بحثه بصورة أفضل.

ب- **القراءة العادية:** يتمركز هذا النوع من القراءة حول الموضوعات التي تم اكتشافها بواسطة القراءة السريعة والاستطلاعية، يقوم بها الباحث بعمق وهدوء ويستخلص الأفكار والنتائج ويدونها بعد ذلك في البطاقات والملفات المعدة لذلك.

ج - **القراءة العميقة والمركزة:** هي القراءة التي تتركز حول بعض الوثائق دون البعض الآخر، لما لها من أهمية في الموضوع وصلة مباشرة به، الأمر الذي يتطلب التركيز في القراءة والتكرار والتمعن والدقة والتأمل تتطلب صرامة والتزاما أكثر من غيرها من أنواع القراءات.¹

سادسا : إعداد الخطة:²

والتي تعتبر تصميم لهيكل الموضوع هو محل دراسة أن أو بحث فلا يحق للطالب الباحث القانوني كغيره من الباحثين سرد المعلومات وعرضها هكذا بصفة مجمعة دون تقسيم أو تنظيم وتغيير خطة الباحث بين مرحلة وأخرى فالخطة الاولى التي سلمها للأستاذ المشرف

(1) سقلاب فريدة مرجع سابق ص 23-29

(2) عمار بوضياف : المرجع السابق - ص 86

بغرض دراسة موضوع بحثه ليست بالضرورة الخطة النهائية التي سيظهر البحث بها، وهنا يجب أن تكون وفقا لمقتضيات البحث العلمي الجاد والمعمق.

فحصول الباحث على المراجع جديدة خاصة بموضوع بحثه سيلفت انتباهه لبعض لنقاط أغفلها سابقا فلا مانع من أن تغيير التصميم الهيكلي ويتم ذلك كله بعد الاتصال بالمشرف وموافقته على مشروع الهيكل الجديد، غير انه ينبغي على الطالب الباحث أثناء اعداده للخطة أن يراعي بعض النقاط الاساسية والتي تتمثل فيما يلي:

أولا : ضرورة ربط الخطة بالعنوان الرئيسي للبحث:

عند تصميم الخطة يتعين على الباحث قراءة عنوان بحثه جيدا حتى لا يقحم جزء في الخطة لا علاقة له ببحثه ويجب ان يراعي المضمون الذي يتناوله أو الاجزاء التي يتناولها في الخطة لان اذا حصل وأن قلت من الطالب الباحث جزء من اجزاء بحثه مما يجعله الباحث يبتعد عن موضوع بحثه.

1 - ضرورة ربط الخطة بالإشكالية المطروحة: يضبط كل بحث قانوني بإشكالية معينة يكلف الباحث بمعالجتها وتحليلها وابرار عناصرها الجزئية والدقيقة ثم الاجابة عنها وهذا لا يكون الا من خلال خطة معينة فالخطة اذا لا تشمل كعنوان على اجابات مجزئة وفرعية على الاشكالية المطروحة.

2 - ضرورة المحافظة على توازن الخطة: إن توازن الخطة تماما كتوازن البناء ولا يمكن أن يكون مختلا من جهة او من جهة أخرى فلا يمكن له ان يصمم فصلا من 7 مباحث وفصلا آخر يحتوي على مبحثين فمثل هذا التقسيم لا يقبل ومن الفائدة في الاستشارة أن تصميم الخطة وضبط اجزائها يعد مظهر من مظاهر تحكم الباحث في موضوع بحثه وهذا يفرض مسألة التوازن فان كانت الخطة غير ذلك فحتما الباحث سوف توجه له انتقادات.

3 - تقسيم الخطة: ان تقسيم الخطة أمر يتحكم فيه الموضوع ويتوقف على نظرة الباحث فيما خص لهذا التقسيم بعد موافقة المشرف فكل باحث له الخيار كيفية تقسيم الخطة فهناك من يحبذ استعمال اسلوب الاقسام ويعتمد نظام أقل منه وهو أسلوب الفصول وكل هذا يتحكم فيه طبيعة الموضوع وعدد صفحات البحث فكل مذكرة بحث تختلف عن الاخرى.

مثال: أسلوب الاجزاء وعناوينه الفرعية :

الجزء ينقسم الى قسمين اذا أخذنا الجزء الاول يقسم الى أقسام **(القسم 1 و2)** والقسم يقسم الى أبواب **(الباب الاول والباب الثاني).**

الباب ينقسم الى فصلين وهكذا لكن ما يهمنا هنا للإعداد مذكرة ماستر هو أسلوب الفصول وعنوانيه الفرعية

الفصل: يعتبر أقل من الباب من حيث التقسيم وبالتالي يتضمن ما يلي:

الفصل: يقسم الى مباحث: **المبحث الاول، المبحث الثاني.**

المبحث: ينقسم الى مطالب، **المطلب الاول، المطلب الثاني.**

المطلب: ينقسم الى فرعين: **الفرع الاول، الفرع الثاني.**

الفرع يقسم الى: **أولا، ثانيا، ثالثا.**

ونحن بصدد إعداد مذكرة ماستر يحبذ نظام الفصول وهذا بالنظر لكم الصفحات ويفضل في التقسيم الثنائية ما لم تفرض مقتضيات الموضوع تقسيمات آخر، فيخصص الباحث مثلا: **"الفصل 1: جانب نظري والجانب الثاني تطبيقي عند اعداد خطة البحث لا يتم في مرحلة واحدة لهذا فينصح بضبط خطة كلما تقدم الباحث في بحثه وكلما تنامي لديه الوعاء المرجعي."**

وغالبا ما يستعمل الفصل التمهيدي ن اجل عرض أو ابراز أفكار يراها الباحث مهمة وضرورية وذات علاقة بموضوع البحث خاصة اذا طرأت على الاخير تعديلات جديدة فعلى الباحث أن يتطرق اليها دون اسهاب في ذلك فتعتبر هذه المرحلة مرحلة تحضيرية مباحث فبعد تسجيله للموضوع رسميا يبدأ الباحث في هذه المرحلة بتخزين المعلومات في جهاز الكمبيوتر بطريقته الخاصة وتبدو أهمية هذه المرحلة أن كم الكتب والمراجع المتخصصة تحتاج الى افراغها في شكل بطاقات أو ملفات أو تخزينها لهذه التحكم في مضمونها العلمي واستعمالها في البحث بطريقته علمية فاستعمال البطاقات أو الملفات سواء كانت ورقية أو ذاكرة الكمبيوتر دليل على أن الباحث تحكم في بحثه.

سابعا : إعداد البطاقات أو الملفات:¹

هذه أيضا مرحلة تحضيرية يمر بها الباحث، فبعد تسجيل الموضوع رسميا والحصول على الوثائق الإدارية الدالة على ذلك والتي يتبين من خلالها عنوان الاطروحة أو المذكرة. يبدأ الباحث بمرحلة جديدة هي مرحلة إعداد البطاقات أو الملفات أو تخزين المعلومات في جهاز الكمبيوتر بطريقته الخاصة.

وتبدو أهمية هذه المرحلة أن كم الكتب والمراجع المتخصصة التي وضع الباحث اليد عليها، تحتاج إلى إفراغها في شكل بطاقات او ملفات أو تخزينها في الكمبيوتر بغرض التحكم في مضمونها العلمي، وبغرض استعمالها في البحث بطريقة علمية وعقلانية.

فاستعمال البطاقات أو أسلوب الملفات سواء كانت ورقية أو في ذاكرة الكمبيوتر دليل تحكم الباحث في البحث، ومظهر من مظاهر التنظيم وحسن الترتيب هذا الأخير الذي يعد بمثابة علامة نجاح مبكرة لصاحب البحث.

(1) عمار بوضياف : المرجع السابق – ص 90

فكم من باحث لم يستخدم وعاءه المرجعي استخداما جيدا لا لشيء إلا أنه لم يعد بطاقاته أو ملفاته وكتب بطريقة بعيدة عن المنهجية العلمية السليمة. فميز بين الأقلام، وفقد حياده العلمي، فأبعد قلماء، أو أقصى آخر، رغم اتحادهما في موضوع المعالجة. كل ذلك سببه غياب البطاقات والملفات أي محاولة حرق مرحلة جد مهمة من مراحل وخطوات البحث العلمي هي مرحلة إعداد البطاقات أو الملفات.

1 - كيفية اعداد البطاقات: يدون الباحث أولا كل البيانات المتعلقة بالبحث اسم ولقب المؤلف رقم الطبعة، دار النشر سنة النشر ويخصص الباحث بطاقة لكل مرجع فاذا تعددت المعلومات وتشعبت وصار من غير الامكان تدوينها في بطاقة واحدة تعين استعمال أكثر من بطاقة وهو الغالب والمتتبع فالباحث أثناء عملية التدوين حبذا أن يضع خط أحمر على كل فقرة أو معلومة تساعد وتسهل عليه العمل كثيرا أثناء مرحلة التحديد نصيحة للباحث في كيفية اعداد البطاقات: عند اعداد البطاقات ننصح بما يلي:

- (1) الحرص الكبير على نقل معلومات الآخرين بكل دقة وأمانة علمية والاشارة الى كل بيانات المرجع الذي أخذ الباحث من كل معلومة فأخلاقيات البحث العلمي تفرض ذلك.
- (2) أثناء مرحلة نقل عبارة الآخرين نقلا حرفيا و تدوينها في الاوراق واتضح بالقراءة المتأنية والمركزة مما استعان بهم الباحث.
- (3) لا يجوز استعمال عبارات التهكم والالفاظ المسيئة للآخرين مثلا(هذا رأي لا ينبغي أن نلتفت اليه أو هذا رأي يجهل صاحبه كذا أو كذا.....).

فهذا يدل على أن الباحث خرج من ضوابط وأخلاقيات البحث العلمي.¹

(1) عمار بوضياف : المرجع السابق – ص 91

2 - كيفية إعداد الملفات: يتمثل هذا الأسلوب في حافظة معدة لاحتواء الأوراق بحيث يقوم الباحث بتقسيم أجزاء الموضوع، فيحفظ كل جزء في ملف، نأخذ على سبيل المثال عبارة مقدمة أو ندخل في كتابة المبحث (1) أو الفصل (1) وانما مع ذكر عنوان الجزء الذي تطرق اليه الباحث وبالتالي فيخصص لكل جزء معين من البحث عنوان خاص به، فبمجرد فتح الملف وبعد تسجيل المعلومات بداخله يجد الباحث كل ما خص بتلك الجزئية مثال: كان يفتح الطلب ملفا ويضع له عنوانا كبيرا لتعريف مثلا الجريمة المعلوماتية وداخل الملف الذي يحتوي على أوراق يكتب كل المعلومات الواردة تحت هذا العنوان، وقد سبق له وأن أخذها من مراجع متنوعة، فكلما تواصل الباحث الى مرجع جديد يخص تلك الجزئية أضاف المعلومة الجديدة ضمن مشتملات هذا الملف.

ولقد فضل بعض الباحثين أسلوب الملفات على أسلوب البطاقات كونه يمكن الباحث من التحكم في أجزاء البحث وفي التدفق الكبير للمعلومات كما أن نظام الملفات أسهل كونه يتصل بالخطوة وعبرة عن ملفات جاهزة ويكفي الرجوع إليها لمعرفة ما كتب في أي جزئية من أجزاء الخطوة.

وبالتالي فهو أسلوب سهل مقارنة بنظام البطاقات الذي يعتمد على فكرة المرجع الواحد ومحتوياته كما سلف القول ومع ذلك هناك من يفضل أسلوب البطاقات.

ومن هنا يتضح الفرق شاسعا بين نظام البطاقات السالف الذكر وبين نظام أو أسلوب الملفات. ففي أسلوب البطاقات الأساس في التصنيف والتنظيم هو المرجع فيخصص الباحث لكل مرجع بطاقة. بينما في أسلوب الملفات أساس التنظيم والتصنيف هو العنوان الفرعي أو الجزء المأخوذ أساسا من الخطوة.¹

(1) عمار بوضياف : المرجع السابق - ص 97

3 - تخزين المعلومات في جهاز الكمبيوتر: تفرض هذه الطريقة أن يجذب الباحث أو الطالب استخدام جهاز الكمبيوتر استخداما جيدا وهذا لكي يتمكن من تخزين المعلومات التي حصل عليها في المراجع وتخزين المعلومات تأكيد في شكل ملفات صغيرة بعدة مباحث أو عنونتها، فقد يعتمد أسلوب المرجع الواحد في الملف الواحد أو يعتمد أسلوب العنوان الواحد في الملف الواحد.

أ - أسلوب الملف الواحد والمرجع الواحد: مثلا: كأن يفتح الباحث ملفا بعنوان الدكتور حسن بوصقية ويذكر بيانات المرجع كاملة غير منقوصة ثم يذكر عبارات المؤلف حول مسائل لها علاقة بموضوع البحث لاستعملها فيها بعد مباشرة عملية التحرير.

ب - أسلوب الفكرة الواحدة في الملف الواحدة: وهذا يعني أن يفتح الباحث ملفه أن يحمل مثلا عنوان تعريف الجريمة المعلوماتية أو أركان الجريمة المعلوماتية وداخل الملف يدون بيانات كلها مرجع لوحده ومختلف الأفكار التي كتبت في هذا العنوان دون سواه استعملها فيما بعد عند مباشرة عملية التحرير وهنا للباحث الحرية المطلقة لاختيار الأسلوب الذي يحبذه.¹

4 - مواصلة البحث الببليوغرافي (بعد كتابة في البطاقات أو الملفات) : إن الحرص على توكيل البيانات الأساسية بالبحث خاصة المتعلقة بجمع المادة العلمية بالقدر المعقول وكذلك اعداد البطاقات المتعلقة بكل مرجع أو اعداد الملفات على النحو السابق لا يقف حائلا أمام الباحث لمواصلة بحثه المكتبي المعمق، فحصول الباحث في مرحلة متقدمة بعد التسجيل لا يمنعه من مواصلة جهده في جمع المادة العلمية، فكلما وضع الباحث يده على مرجع متخصص لعنوان بحثه كلما تغير تصوره اتجاهه، و يزداد عطائه العلمي واجتهاده أثناء عملية البحث لإعداد مذكرته، فجمع المادة العلمية من كتب متخصصة واطروحات ومذكرات فكلها مقتضيات

(1) عمار بوضياف : المرجع نفسه - ص 98

البحث المكتب طوال مدة انجاز البحث يكفي القول والاشارة أن الباحث يوم المناقشة مطالب بتقديم الاحداث من الدراسات التي تمس موضوعه، والاحداث من النصوص التشريعية و التنظيمية لكون مواكبا بالتطور الذي يهيم أو يعالج موضوعه. مثلاً: باحث تطرق الى الحبس الاحتياطي فاستبدل بالحبس المؤقت ثم جاء تعديل فاستبدل بالمثل الفوري (يأمر به قاضي التحقيق أو الموضوع) ثم جاءت إجراءات جديدة بالإضافة الى الحبس المؤقت كالوساطة والمثل الفوري" حتما نتطرق الى إجراءات السوار الالكتروني.

ثامنا : الاتصال المستمر بالمشرف:

لا يقتصر دور المشرف في تنوير الباحث بخفايا البحث في موضوع محدد وكذا الكشف عن ابعاده العلمية واجازة البحث في عنوان محدد ودقيق بل يظل هو المرشد العلمي للباحث وعليه أن يكون دائم الصلة به كلما اقتضى الامر ذلك فيطلع كل مرة عن الجديد في بحثه.

المبحث الثاني : مرحلة التحرير:¹

وهي من أصعب وأطول المراحل التي تواجه كل باحث أي كان التخصص فجمع المادة العلمية من قوانين رسائل جامعية كتب اعداد البطاقات الملفات الخ يجعل الباحث في مرحلة الصفر مالم يبادر الى تحليل هذه المادة التي جمعها ومعالجتها في إطار موضوعه وعليه فالطالب الباحث في هذه المرحلة عليه مراعاة النقاط التالية :

1. القراءة المركزة لمضمون البطاقات أو الملفات التي قام بها الباحث من قبل: هنا على الباحث التمعن والتدقيق للمعلومات والأفكار اللازمة لبحثه لاستثمارها من الناحية العلمية وعليه فالباحث يوم المناقشة يقرأ للغير بتركيز وبدقة وتتغيب مما تكسبه شخصيته والقراءة أنواع فيجب تمون سريعة، معمقة، عادية.

(1) عمار بوضياف : المرجع السابق – ص 102

2. **مراجعة الخطة ومحاولة النظر فيها:** نظرا لكون الطالب جمع عدا كبيرا من المراجع فسوف يكون لديه حتما رصيد علمي معتبر وبالتالي فنظرته للخطة قد تتغير وبالتالي يفتح فضاء لمراجعة الخطة حسب ما تتوافر لديه من معلومات بعد قراءة مركزة وبالتالي ومراجع مخصصة.

3. **اعداد مشروع مقدمة:** يجب أن تحتوي المقدمة على عناصر بحيث تسهل ولغوي نظرة شاملة سواء للباحث أو للمشرف أو أحد أعضاء لجنة المناقشة فكرة عامة عن الموضوع وعن شخصية الباحث وهذه العناصر هي كالآتي:

- التعريف بالموضوع وأهميته.
- دوافع الاختيار.
- الإشكالية.
- الأهداف.
- المنهج المتبع.
- الدراسات السابقة ان وجدت.
- الصعوبات التي واجهت الباحث.
- التصريح بالخطة.
- المقدمة: يكون ترقيم المقدمة أو الإشارة إليها بالأحرف.
- المقدمة لا تهميش.

4. **تحليل مضمون البطاقات أو الملفات.**

5. **انتقال من الفكرة العامة الى الفكرة الخاصة.**

6. **استعمال الهوامش.**

7. طريقة توثيق المراجع:¹

أ- **توثيق الكتب:** هنا يتم تسجيل جميع البيانات الموجودة في جميع في غلاف الكتاب كما ورد في الغلاف، عنوان الكتاب كاملاً، رقم الجزء إن وجد، الطبعة إن وجدت، اسم دار النشر، تاريخ النشر، صفحة الاقتباس.

ب - **توثيق المقالات:** اسم ولقب صاحب المقال كما ورد في المجلة، عنوان المقال اسم المجلة الهيئة المصدرة للمجلة، السنة صفحة الاقتباس.

ج - **توثيق المداخلات العلمية:** كذلك في هذه النقطة على الباحث أن يذكر اسم ولقب صاحب المداخلة كما وردت في الوثيقة، عنوان المداخلة ويكتب العنوان كاملاً، بيان نوع الملتقى إن كان وطني أو دولي، إن كانت مداخلة في يوم دراسي أو ندوة، ذكر الجهة المنظمة للملتقى الندوة أو اليوم الدراسي، ذكر تاريخ عقد اليوم الدراسي أو الندوة.

د - **توثيق النصوص الرسمية:** يحتاج توثيق النصوص الرسمية لتوثيق البيانات:

- ذكر عبارة أنظر بعد رقم الإحالة.
- تحديد طبيعة النص إذا كان جريدة رسمية، دستور، موائيق، مراسيم رئاسي، مرسوم وزاري.

- ذكر بيانات النص كاملة من رقم وتاريخ وموضوع

- ذكر المواد

- ذكر صفحة الاقتباس.

هـ - **توثيق القرارات القضائية:** وجب احترام البيانات التالية:

(1) عمار بوضياف : المرجع السابق - ص 128

- ذكر عبارة "أنظر".
 - عبارة القرار
 - رقم القرار
 - تاريخ صدور القرار
 - الفهرس
 - رقم الملف
 - الجهة القضائية المصدرة للقرار.
 - الغرفة الذي صدر عنها القرار بدقة
 - المجلة التي تنشر فيها القرار.
 - العدد.
 - الصفحة الاقتباس.
8. **الاستعمال الجيد والسليم للمراجع:** هنا لا يبالغ الباحث في الاعتماد على مرجع وحيد فريد في أغلب الحالات فهذا قد يعرضه للنقد كونه اعتمد على فكر واحد وبالتالي عليه أن يستعين بعدة مراجع ومصادر علمية لتتراكم الأفكار لديه ويستطيع مقابلة فكرة بفكرة أخرى وعليه فعلى الباحث أن يراعي في ذلك النقاط التالية:
- التركيز في استعمال المراجع على الكتب المتخصصة وهذا بأكثر من لغة.
 - التركيز في استعمال المراجع على المقالات المنشورة في المجالات المتخصصة داخل الوطن أو خارجه.
 - التركيز على الأوراق البحثية المقدمة في مناسبة ملتقى وطني أو دولي لها علاقة بموضوع البحث شريطة أن تكون منشورة.

- التركيز على استعمال مذكرات الدكتوراه والماجستير لاحتوائها على محتوى علمي جاد ومعتبر.¹

9. احترام قواعد الاقتباس:² إن الكتابة العلمية تفرض على الباحث الاستعانة بأفكار ومعلومات الآخرين ممن كتبوا سواء كانت كتاباتهم لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالموضوع وإذا استعان الباحث بفكرة ل أحد المؤلفين من الكتب المتعمد عليها فيجب عليه أن يكتبها كما هي شريطة أن يحترم قواعد الاقتباس.

للاقتباس أنواع يمكن حصرها فيما يلي :

أ - الاقتباس المباشر: يعني أن الباحث ينقل ويدون الفكرة كما وردت في المرجع دون زيادة أو نقصان وغالبا ما يستعمل هذا الاقتباس في مجال العلوم القانونية مثلا تلك حالة الاستدلال بنص رسمي، نص دستوري، نص قانون، نص مرسوم رئاسي، الخ.

ب - الاقتباس غير المباشر: يقصد به أن الباحث أخذ الفكرة من المرجع أو مراجع لكن الصياغة يتم تغييرها بصيغته الخاصة بالباحث فبذلك يعتبر صاحب التراكيب اللفظية.

ج - الاقتباس المتقطع: وهو مزيج بين الاقتباس الأول والثاني.

د - الاقتباس في الهامش: قد يواجه الباحث نفسه أمام فكرة ذات قيمة علمية غير أن إدراجها في المتن قد يجعله موضع نقد كونه أسهب في نقطة لا علاقة لها بموضوعه فهنا لا بأس من ذكرها في الهامش.

(1) عمار بوضياف : المرجع السابق - ص 137

(2) عمار بوضياف : المرجع نفسه - ص 140

10. الكتابة بأسلوب مباشر: فالباحث يكتب لغيره لا يكتب لنفسه وبالتالي ينبغي عليه أن يكون واضحاً في أسلوبه وأن يختار الألفاظ والمباني والتراكيب النحوية التي تؤدي إلى المعنى والفرق المطلوب من الفكرة بطريقة مباشرة دون أن يسبب ذلك للقارئ مشقة في الفهم لما يريد الباحث الوصول إليه.

11. الكتابة بلغة سليمة.

12. احترام المصطلحات القانونية وتوضيحها جيداً.

13. إبراز شخصية الباحث.

14. استعمال علامات الوقف والترقيم.

15. اعداد خلاصة للأبواب أو الفصول أو المباحث.

16. اعداد خاتمة للبحث.

17. اعداد الملاحق ان وجدت.

18. اعداد قائمة المراجع.

19. معايير ترتيب المراجع:

أ - ذكر وترتيب النصوص الرسمية حسب القوة والتاريخ :

- النصوص الرسمية

- المعاهدات

- القوانين العضوية

- القوانين والأوامر

- النصوص التنظيمية: رئاسية، تنفيذية، وزارية مشتركة، وزارية (بالترتيب).

ب - الكتب المتخصصة: يجب احترام الترتيب الأبائي

ج - ذكر المقالات: مع احترام السنة

د - رسائل الدكتوراه في الماجستير

هـ - المداخلات العلمية

و - المؤلفات العامة.

ز - المعاجم والقوانين إن وجدت

20. اعداد فهرس الموضوعات

21. اعداد قائمة مختصرات إن وجدت.

22. اعداد ملخص الرسالة أو المذكرة

23. اعداد غلاف المذكرة.

الفصل الثالث

منهجية التعليق على السندات ومنهجية إعداد الاستشارة القانونية والمذكرة الاستخلاصية

المبحث الأول: منهجية التعليق على النصوص القانونية والأحكام والقرارات القضائية

يعد النص القانوني المحور الذي تدور حوله الدراسات القانونية، فبدون هذا النص تعد الدراسة القانونية قاصرة، ولهذا فإن أول نقد يوجهه الباحث الماهر عند الانتهاء من بحثه هو النقد الموجه إلى المشرع بضرورة تعديل نص أو إلغائه أو الإضافة عليه، ذلك أن النص القانوني هو المحور الأساسي في البحث القانوني المتكون من (التشريع، الفقه، القضاء).¹ إن التعليق على النص القانوني عبارة عن محاولة لتفسير وتوضيح النص بقدر من الحرية وبأسلوب شخصي إلى حد معين، عن طريق البحث في مكوناته والعناصر التي يحتويها، وصولاً إلى إعطاء فكرة تأليفية أو تركيبية عن الموضوع.

إن لمنهجية التعليق على الأحكام والقرارات القضائية طرق مختلفة، إلا أن الفرق بينها ليس شائعاً باعتباره يمس الشكل فقط، حيث أن هذه الطرق المختلفة تتفق في الموضوع كونها تركز على الوقائع والمشاكل القانونية التي يطرحها القرار، ومن ثم إبراز الحل القانوني السليم.² ويواجه الطالب في دراسته الأكاديمية بعض التطبيقات الواقعية للقرارات أو الأحكام القضائية، حيث يعرض أمامه مجموعة وقائع عملية، قد صدر حكم أو قرار قضائي بشأنها، ويطلب منه التعليق على تلك القرارات. ويمثل التعليق على الأحكام والقرارات القضائية أهم أنواع الدراسات التطبيقية، لأنه يقتضي الجمع ما بين المعارف النظرية التي تعلمها الطالب في مادة قانونية ما، وطرق وأساليب المنهجية القانونية التي تسمح بتقييم الحكم أو القرار.³

¹ عمار عباس الحسيني، منهج البحث القانوني (أصول إعداد البحوث والرسائل القانونية)، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2012، ص 288.

² سقلاّب فريدة، محاضرات في منهجية العلوم القانونية، موجهة لطلبة السنة الثانية حقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمن ميرة، بجاية، 2017-2018، ص ص 64، 72.

³ صالح طليس، المنهجية في دراسة القانون، منشورات زين الحقوقية، لبنان، 2010، ص 239.

ويعتبر منهج التعليق على النصوص والقرارات القضائية من المناهج الفرعية التي تنفرع عن المنهج الاستدلالي، الذي ينطلق دائما من مقدمات ثابتة ليرتب عليها نتائج عن طريق القياس والتركيب والتجريب العقلي والبرهان الرياضي، فهو لا يعتبر منهجا أساسيا قائما بذاته، لأنه يستمد قواعده من المنهج الاستدلالي، كما يستمد بعض قواعده من منهج تحليل المضمون. والتعليق هو الفحص الانتقادي لمضمون وشكل النص ويسمى بالفرنسية (commentaire de texte) وهو يختلف عن التحليل الذي يعني الدراسة المفصلة للنص ويسمى بالفرنسية (Analyse de Texte) ، وعليه فالأمر هنا يتعلق بمدى عمق الدراسة، فالتحليل يذهب إلى أبعد مدى في فهم النص، بينما يعتبر التعليق أقل من ذلك.¹

ارتأينا من خلال هذا المبحث التطرق لخطوات التعليق على كل من النصوص القانونية والأحكام والقرارات القضائية في مطلبين. حيث سنتطرق في المطلب الأول لمنهجية التعليق على النصوص القانونية، وفي المطلب الثاني لمنهجية التعليق على حكم أو قرار قضائي.

المطلب الأول: منهجية التعليق على النصوص القانونية

تستعمل أحيانا عبارة تحليل نص قانوني وأحيانا عبارة تعليق على نص قانوني، فهل يعني ذلك أن هناك فرقا بين تحليل النص أو التعليق عليه؟ أي هل أن التعليق على النص هو غير تحليل النص؟

إن تحليل النص القانوني يعني كتحليل أي شيء، تفكيكه إلى العناصر التي يتألف منها ومن ثم بيان أجزائه ومكوناته. أما التعليق على النص القانوني، كالتعليق على أي موضوع، فهو عبارة عن محاولة لتفسير وتوضيح هذا الموضوع بقدر من الحرية وبأسلوب شخصي إلى حد معين، وذلك من خلال البحث في مكونات هذا الموضوع والعناصر التي يحتويها، ليخلص المعلق بالنهاية إلى إعطاء فكرة تأليفية

¹ رشيد شمشيم، مناهج العلوم القانونية، دار الخلدونية، للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص 186.

أو تركيبية عن الموضوع.¹

وعليه يمكننا القول بأن التحليل هو: "دراسة مفصلة لشيء معين حتى يمكن استيعابه"، أما التعليق، فهو: "فحص انتقادي لمضمون وشكل النص". ومن خلال هاذين التعريفين يتبين لنا بأن: "دراسة النص ما هي إلا عملية تحليل وتعليق على هذا النص". وبالتالي يمكن القول، بأن عملية التعليق على النص لا يمكن أن تبلغ قمتها والغاية المرجوة منها، وهي الانعكاس الفكري الطليق للمعلق، إلا بالتحليل الدقيق والهادف لهذا النص، الذي يجب تشريحه إلى الجزيئات الأساسية التي يتألف منها، من أجل استيعابها كليا، وبالتالي استيعاب الصورة التي يراد التعبير عنها في هذا النص.²

إن التعليق هو عمل مركب لأنه يقوم على مجموعة متناسقة من الأفكار (سواء كانت مبادئ أو مفاهيم أو ما ينتج عنها من نتائج)، حيث تقوم على التوفيق بين عملية تحليل الأفكار وتفتيتها لتمييز وإدراك المسائل الأساسية والثانوية، وتبيان الأفكار الهامة والفرعية، وبين عملية التركيب التي تعالج بناء وتوحيد هذه الأجزاء وإقامة الروابط بينها والعلاقات والقوانين التي تحكمها في سياق المنظور المعلوماتي المحصل حول تلك الأجزاء (المكونة للموضوع محل التعليق)، وهذا يؤدي إلى الحصول على معرفة جديدة.³

وفي إطار العمل الأكاديمي فإن تحليل النص القانوني لا يقتصر على مجرد تفكيك النص القانوني، لبيان أجزائه ومكوناته فقط، وإنما يعني أيضا تعليما وتوجيها للطلاب لتزويدهم بالأدوات اللازمة من أجل دراسة وفهم النص القانوني بمنهج معين، فالتحليل هنا لا يستبعد التعليق القانوني، وإنما هو إقامة التعليق على أساس سليم.⁴

¹ حلمي محمد الحجار، راني حلمي الحجار، المنهجية في حل النزاعات ووضع الدراسات القانونية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، الطبعة الثانية، 2013، ص 513.

² عبود عبد الله العسكري، منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، المكتب المصري للمطبوعات، القاهرة، 2011، ص 136.

³ علي مراح، منهجية التفكير القانوني نظريا وتطبيقيا، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الرابعة، 2010، ص 154.

⁴ صلاح الدين شروخ، الوجيز في المنهجية القانونية التطبيقية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2010، 186.

فلا بد من إتباع منهجية علمية عند تحليل أي نص قانوني، تتمحور حول أمرين الأول: شكل ينصب على هوية النص، طبيعته، والبحث في بنيته وغاياته.

والثاني: موضوعي عن طريق فهم النص وتحديد القاعدة القانونية والإشكالية، ووضع خطة التحليل تتطلق من مقدمة فعرض ثم بعد ذلك يتعين على الطالب أن ينتقل إلى مرحلة ثانية، وهي مناقشة النص القانوني وتقييمه وعلاقته بنصوص مجانسة أو مختلفة للإجابة بشكل أكثر دقة عن الإشكالية، التي يطرحها النص موضوع التعليق.¹

سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق لخطوات التعليق على النص القانوني، والتي تنقسم إلى مرحلتين الأولى تحضيرية يستخرج فيها المعلق كافة العناصر التي تعرفنا بالنص محل التعليق، والثانية تحريرية يتم من خلالها التحليل والتقييم للنص القانوني.

الفرع الأول: المرحلة التحضيرية:

إن من خصائص القاعدة القانونية أنها عامة ومجردة وهذا يستتبع وجود الكثير من النصوص القانونية التي تحتاج إلى تفسير وتوضيح وأحيانا إلى تقييم، من هنا وجدت فكرة التعليق على النصوص القانونية بحيث أن المعلق يعتمد دائما إلى طرح النص القانوني موضوع التعليق لمناقشته من جميع النواحي ومن ثم إبداء رأيه الشخصي بكل حرية وتجرد.²

ذلك أن النص القانوني -سواء كان نصا تشريعيًا أو فقهيًا- هو عبارة عن مجموعة أفكار تتعلق بمسألة قانونية معينة تعرض على الطالب لمناقشتها. والهدف من عرض موضوع المسألة القانونية على الطالب عن طريق النص القانوني هو إبعاده عن المناقشة التقليدية للمسائل القانونية، لأن هذه المناقشة تتم عن طريق التحليل النظري للمواضيع باستعمال أسلوب إنشائي حر لا يسمح للطالب إلا بإعادة سرد ما حفظه عن ظهر قلب من معلومات سردا لا يكتسي أية أهمية.³

¹ جودية خليل، محاضرات في المنهجية الجامعية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة القاضي عياض، مراكش، المملكة المغربية، 2016، ص 98.

² وسام حسين غياض، المنهجية في علم القانون، دار المواسم للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2007، ص 244.

³ غناي زكية، منهجية الأعمال الموجهة في القانون المدني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2008، ص 73.

وتستهدف المرحلة التحضيرية البحث عن كل العناصر الشكلية والموضوعية التي سيتكون منها تحليل النص ويتمحور عليها، أو المرتبطة بالنص تحضيراً لمناقشته وفقاً لخطة علمية، فيقوم الباحث القائم بالتحليل أو المحلل بتحليل النص تحليلًا شكلياً ثم تحليله موضوعياً، أي دراسته من ناحية شكلية وموضوعية، ويفيد القيام بهذين التحليلين في فهم النص فهماً جيداً والتحضير لمناقشته.¹

إن المرحلة التحضيرية بخطواتها المختلفة لا يمكن أن تتم إلا بعد قراءة النص القانوني، والوقوف على العناصر التي يتكون منها، وكما سبق الإشارة فإن هذه المرحلة تشمل التحليل الشكلي للنص ثم التحليل الموضوعي له.

أولاً: التحليل الشكلي للنص:

في الإطار الأكاديمي فإن استعمال عبارة تحليل النص القانوني لا يقصد منها بالضرورة الاقتصار على تحليل النص بالمعنى الضيق، بل يجب أن تفهم في إطارها التعليمي والتوجيهي أي تزويد الطالب بالأدوات اللازمة من أجل دراسة وفهم النص القانوني عبر منهج معين. بعبارة أخرى إن تحليل النص لا يعني استبعاد التعليق بل جل ما يعنيه هو إقامة التعليق على أساس دقيق وسليم.²

فهناك خطوات معينة لابد من مراعاتها من قبل المعلق حتى يكون التعليق مبنياً على أسس علمية صحيحة وسليمة، فالنص القانوني موضوع التعليق له مصدر ويتضمن موضوعاً معيناً وبالتالي يتوجب على المعلق أن يبين الفائدة من وجود النص، وإظهار الثغرات التي تعتريه وكل ذلك بهدف تحليل النص إلى عناصره الأولية ومناقشته وتقويمه من الوجهة الاجتماعية والاقتصادية وأحياناً السياسية. ولتحقيق كل ذلك لابد من إتباع منهجية معينة.³

¹ عبد المنعم نعيبي، المرجع السابق، ص 195-196.

² حلمي محمد الحجار، راني حلمي الحجار، المرجع السابق، ص 514.

³ وسام حسين غياض، المرجع السابق، ص 245.

ويقصد بالتحليل الشكلي للنص القانوني قراءته، وجمع المعلومات المتعلقة به والتي تعد مدخلا له، إذ في غيابها لا يستطيع الطالب أن يفهم النص وأيضا تحليل هويته ومرجعياته، وطبيعته وغاياته ليتمكن من تحديد الإشكالية ووضع التصميم.¹

من خلال التحليل الشكلي للنص يتم التعريف به، بتبيان مصدره وطبيعته والظروف المحيطة بصدوره، وبنيته الطوبوغرافية واللغوية وكذلك الغاية من إصداره.

1. تحديد مصدر النص:

إن النص القانوني الذي يمكن أن يكون موضوعا للتعليق، غير مقيد بحدود معينة، فالنص يمكن أن يكون طويلا أو قصيرا، يمكن أن يكون نصا كاملا ورد في قانون أو مرسوم يتألف من عدد كبير من المواد، كما يمكن أن يكون النص موضوع التعليق هو مادة أو بعض مواد من قانون أو مرسوم، أو عدة مواد وردت في قوانين مختلفة. ويتوجب على المعلق أن يشير إلى مصدر هذا النص ورتبته ضمن سلم القواعد القانونية، وهل هو نص متكامل ورد ضمن قانون أو مرسوم أو قرار واحد، أو أنه جزء فقط-مادة أو عدة مواد- من هذا القانون أو المرسوم أو القرار أو من قانونين أو من قانون ومرسوم.²

فتعيين الجهة التي أصدرت النص يساعد كثيرا في تحديد الغاية التي من أجلها نص على هذه القاعدة أو تلك، كما أنه لا بد من الإشارة إلى أن تحديد تاريخ صدور النص له أهمية كبرى، لجهة معرفة المناسبة التي رافقت صدوره، فيما إذا كان قد صدر ضمن نطاق حملة تقنينية قام بها المشرع بنفسه، أم أنه صدر ضمن جملة متتالية من المراسيم. كما يجب التعرف أيضا على مدى انعكاس هذه النصوص على الوضع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للبلاد، ونوع ردات الفعل تجاهها من قبل الناس عامة. ومن البديهي أيضا، تحديد انتماء هذا النص من حيث موضوعه، فيما إذا كان مدنيا، تجاريا، عقاريا، أو بشكل عام فيما إذا كان ينتمي

¹ جودية خليل، المرجع السابق، ص 98.

² حلمي محمد الحجار، المنهجية في القانون، مؤسسة عبد الحفيظ البساط لتجليد وتصنيع الكتاب، لبنان، الطبعة الثانية، 2002، ص 433.

إلى فرع القانون الخاص أو فرع القانون العام؟ وهذا ما يؤدي بالتالي إلى التعرف على الفئة من الناس التي وجه إليها النص.¹

والنص القابل للتعليق غير مقيد بحد معين في طوله، ولكن على المحلل أن يذكر مصدر النص الذي يحلله ورتبته في سلم القواعد القانونية، ويعرف بواقعه طولاً وقصراً وكونه كلاً أو جزءاً، واحداً أو مجموعة قواعد وتاريخ إصداره، فإن كان صدر في ظرف خاص فعلى المحلل أن يشير إلى ذلك الظرف، وباختصار نقول على المحلل أن يعرف بكل الصفات التي يتصف بها النص، وبما يكفي لتمييزه من غيره.²

يفيد تحديد مصدر النص في معرفة ملابساته وظروف صدوره، خاصة وأن النص لا يشترط فيه أن يكون تشريعياً فقد يكون نصاً فقهيّاً، فمعرفة الجهة المصدرة له تفيد في معرفة توجهاته وبالتالي الفهم الدقيق له.

2. تحديد طبيعة النص:

يتعين الإشارة إلى طبيعة النص القانوني أثناء تحليله، حيث نحدد القانون الذي ينتمي إليه، هل هو القانون الخاص الذي يعنى بتنظيم سلوك الأفراد داخل المجتمع، أم القانون العام الذي ينظم العلاقة بين الأفراد والدولة باعتبارها صاحبة السلطة والسيادة (القانون العام الداخلي)، أو ينظم العلاقة بين دولة ما وغيرها من الدول (القانون العام الخارجي)، ويندرج ضمن تحديد طبيعة النص القانوني، تحديد هل يتعلق الأمر بنص قانوني أمر لا يجوز الاتفاق على مخالفته، أم نص مكمل يمكن الاتفاق على مخالفته؟³

وإذا كان النص فقهيّاً يذكر الطالب موقعه من المرجع الفقهي الذي أخذ منه، وذلك ببيان العناصر التالية بالترتيب: اسم المؤلف - عنوان المرجع - دار النشر - البلد أو المدينة - السنة - الطبعة إن وجدت - الصفحة.⁴

¹ عبود عبد الله العسكري، المرجع السابق، ص ص 137-138.

² صلاح الدين شروخ، المرجع السابق، 187.

³ جودية خليل، المرجع السابق، ص 99.

⁴ غناي زكية، المرجع السابق، ص 76.

إن تحديد طبيعة النص من شأنها المساهمة في فهم النص، والوقوف على خلفيات إصداره ومن ثم توجيه المعلق أثناء تحليله للوقوف على المعنى الصحيح له.

3. تحديد بنية النص:

يتم البحث في بنية النص من ناحيتين: البنية المطبعية: أو الطوبوغرافية وتشمل طول النص وقصره وعدد الفقرات التي تضمنها، مع تحديد مبدئها ومنتهاها بدقة، لأن النص قانونيا كان أو فقها غير مقيد بحدود معينة فيمكن أن يكون طويلا أو قصيرا، يتكون من مادة قانونية واحدة أو عدة مواد قانونية كاملة تنتمي لتقنين واحد أو تقنيات مختلفة أو حتى جزء من مادة قانونية أو أنه يتكون من فقرة واحدة أو عدة فقرات كاملة أو جزء من فقرة... وهكذا.¹

والبنية اللغوية إذ يتعين على الطالب الوقوف عند المصطلحات التي استعملها المشرع وكيفية صياغة المادة، وبأي كلمة بدأت وانتهت؟ والأسلوب المعتمد والمنطق الذي بنيت عليه والأسلوب الذي اعتمدته. ويجب التمييز داخل النص القانوني بين ثلاثة أنواع من المصطلحات: وهي المصطلحات القانونية والمصطلحات العادية والمتداولة والكلمات المفاتيح، وهي التي تسهل على الطالب تحديد مضمون النص بشكل دقيق.²

أثناء تحديد بنية النص لابد من تحديد عدد الفقرات، من خلال تحديد بداية الفقرة ونهايتها، وتجدر الإشارة في هذا المجال أنه ليس من الضروري أن يتطابق عدد الفقرات مع عدد الأفكار الرئيسية للنص.

4. تحديد الغاية من النص:

لا يصدر نص قانوني عادة دون أن تكون هناك غاية منه أو فائدة يسعى المشرع لتحقيقها. وتبين الأسباب الموجبة للقانون الفائدة من وضعه، وترتبط على ذلك عندما يسن المشرع قانونا ما تكون لديه قناعة بأن القواعد التي يتضمنها هي حلول للمسائل القانونية مثارة

¹ عبد المنعم نعيبي، المرجع السابق، ص 197.

² جودية خليل، المرجع السابق، ص ص 99-100.

في الحياة اليومية. ويتعين على الطالب الإشارة إلى الفائدة التي تكمن وراء إصدار النص القانوني، سواء تعلق الأمر بقانون جديد، أو بتجديد نص قديم.¹

ويقصد بغايات النص المصالح التي يهدف إلى حمايتها، وذلك يتضح إما من عبارات النص أو مضمونه، فاستعمال المشرع لعبارات النهي أو المنع أو الأمر فيه تعبير عن إرادته بأن يكون هذا النص أمراً لا يمكن مخالفته بالإرادة المنفردة.²

إن تحديد الغاية من النص يمكن المعلق من الفهم الجيد للنص، لأنه لا يمكن أن نتصور نص قانوني بدون هدف أو غاية من إصداره.

ثانياً: التحليل الموضوعي للنص

إن التحليل الموضوعي للنص يقتضي دراسته من حيث المضمون، وهذا يعني أن الطالب سيتوغل في موضوع المسألة القانونية التي يتعلق بها النص. ويتطلب هذا قراءة النص قراءة جيدة مع الفهم الصحيح للمصطلحات الموظفة فيه ثم تحليل كل فقرة من فقراته، وفي كل فقرة يقف الطالب عند كل فكرة يثيرها النص، فيقوم بتسجيلها لتحضير مناقشتها فيما بعد. وبعد الانتهاء من هذا العمل يجد الطالب نفسه قد سجل مجموعة من الأفكار تساعد على وضع خطة لمناقشة موضوع المسألة القانونية محل التعليق.³

بعد قيام المعلق بالتحليل الشكلي للنص بعناصره المختلفة، يلجأ إلى الدراسة الموضوعية للنص من خلال تحليل مضمونه وتحديد الفكرة العامة والأفكار الرئيسية، وتحديد إشكاليته.

1. تحليل مضمون النص:

لفهم النص فإن أول شيء نقوم به هو قراءته عدة مرات، مع دراسة كل كلمة وردت فيه، لأنه لا يمكننا التعليق على غير مفهوم. ففي القراءة الأولى يتم التعرف على نص القاعدة

¹ المرجع نفسه، ص 100.

² عكاشة محمد عبد العال، سامي بدیع منصور، المنهجية القانونية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2009، ص 75.

³ غناي زكية، المرجع السابق، ص 78.

وتكوين فكرة أولية أو رؤية شاملة لها، ونبدأ في القراءة الثانية باستخراج الجمل الرئيسية وعزلها عن بعضها البعض، بوضع خط تحت أدوات الربط بينها، وذلك للبدء بتحديد المكونات الأساسية للنص. أما في القراءة الثالثة فيتم البحث عن الحالات الواقعية المشمولة بالقاعدة، وتبيان الحكم الذي تقرره القاعدة عند توفر شروط تطبيقها، أي توفر أي حالة واقعية مشمولة بفرضيات القاعدة.

والحكم الذي تقرره القاعدة هو بالنهاية الحل القانوني، كما أن القواعد القانونية قد تتميز بالاختصاص والإيجاز، وقد يشوبها الغموض أو يرد بها بعض الألفاظ التي تحتاج إلى بيان أو إلى ضبط المراد منها، عدا عن تعارضها أو تناقضها أحيانا مع قواعد قانونية أخرى في القانون نفسه أو في نصوص قانونية أخرى.¹

إن الغاية من تحليل مضمون النص هو التوصل إلى معرفة روح النص نفسه أي ما يرمي النص إلى تحقيقه، فيكون ذلك بإبراز القاعدة القانونية من ثانيا النص نفسه، والتي يمكن استنباطها من المواد المختلفة التي يتألف منها النص موضوع الدراسة. فعند قراءة النص، يضع المعلق خطوطا تحت الكلمات أو العبارات التي تشكل "مفاتيح الكلمات" المعبرة عن القاعدة القانونية التي يوجب النص الالتزام بها، أو قد يعبر هذا الأخير عن عدة قواعد قانونية في آن واحد. فتدرس وتحلل فرضيات كل قاعدة قانونية على حدا من أجل معرفة واستيعاب الوقائع المادية المشمولة بهذه الفرضيات، وبعدها يتم تعيين الحكم أو الأثر المقرر لها، الذي يمثل الحل القانوني المترتب لهذه القاعدة.²

يؤدي تحليل القاعدة القانونية التي يتضمنها النص إلى تبيان الحكم الذي تقرره القاعدة عند توفر شروط تطبيقها أي توفر أية حالة واقعية مشمولة بفرضيات القاعدة، والحكم الذي تقرره القاعدة هو بالنهاية الحل القانوني الذي تتضمنه تلك القاعدة.

¹ صالح طليس، المرجع السابق، ص ص 292-293.

² عبود عبد الله العسكري، المرجع السابق، ص ص 138-139.

والحكم الذي تتضمنه القاعدة القانونية_أية قاعدة قانونية_ يشكل بالنهاية المفاعيل التي يرتبها القانون_ بالمعنى الواسع_ عند توفر حالة واقعية تدخل ضمن فرضيات القاعدة القانونية. ولا شك أن تبيان الحل القانوني الذي تتضمنه القاعدة القانونية يتيح للمعلق أن يقوم النص موضوع التعليق.¹

فيتوجب على المعلق أن يبين بوضوح الموضوع الذي يتناوله النص موضوع التعليق فهل هو نص عام يطبق على جميع الحالات أم أنه نص خاص يطبق في حالات معينة وعلى أشخاص معينين بالذات.

ولا يكفي فقط أن يبين المعلق موضوع النص وإنما يتوجب عليه أن يحلله إلى عناصره الأولية، فالنص القانوني قد يتكون من قاعدة قانونية واحدة وأحياناً من عدة قواعد، ففي الحالة الأولى يركز المعلق على هذه القاعدة ويقوم بتحليلها أي تبيان الفرضيات التي تتكون منها والحكم المقرر لهذه الفرضيات، ومن بعدها يباشر التعليق على هذا الحكم. أما في الحالة الثانية أي عندما يتضمن النص أكثر من قاعدة قانونية فإن التحليل يجب أن ينصب على كل قاعدة من تلك القواعد وبنفس الطريقة وبالنتيجة يتم التعليق على كل قاعدة على حدى.²

ويكون تحليل النص القانوني على النحو التالي:

- إذا تضمن النص قاعدة قانونية واحدة، تحلل هذه القاعدة لبيان الفرضيات التي فيها، والحكم الذي تقرره القاعدة لتلك الفرضيات، ثم يتم التعليق على الحكم.

- في حال تضمن النص أكثر من قاعدة قانونية يتم تحليل كل واحدة منها بالطريقة المذكورة أعلاه، ثم يكون التعليق عليها تباعاً، وبذلك تبين الحالات الواقعية المشمولة بالقواعد متسلسلة، ويكون الحل القانوني هو-في النهاية-الحكم الذي تقرره القاعدة، وهو ما يؤدي إلى تقويم النص.³

¹ حلبي محمد الحجار، راني حلبي الحجار، المرجع السابق، ص 518.

² وسام حسين غياض، المرجع السابق، ص ص 247-248.

³ صلاح الدين شروخ، المرجع السابق، ص 188.

لا يمكن للمعلق أن يقف على مضمون النص القانوني إلا بعد أن يقرأه أكثر من مرة قراءة متأنية ومعمقة، تفيد في الوقوف على الأفكار الرئيسية للنص، لأنه لا يمكن له تقييم النص إلا بعد تحليله ومعرفة مضمونه.

2. تحديد الإشكالية:

إذا كانت القاعدة القانونية ثابتة، فإن الواقع متغير بجزئياته وتفاصيله، كما أن القواعد القانونية قد تتميز بالافتقار والإيجاز. كما قد يشوبها الغموض أو ترد عليها بعض الألفاظ التي تحتاج إلى بيان أو إلى ضبط المراد منها، فضلا عن تعارضها أو تناقضها أحيانا مع قواعد قانونية أخرى في القانون نفسه أو في نصوص قانونية أخرى. لهذا الباعث فإن تحليل أي نص قانوني ينتهي بإثارة العديد من التساؤلات أي الإشكالية، التي يتعين على من يقوم بالتحليل الإجابة عنها.¹

إن الهدف من التعليق على النص القانوني ليس الدراسة النظرية المحضة له، وإنما دراسته بطريقة نقدية، لهذا يجب على المعلق أن يحدد الإشكالية التي يدور حولها النص.

3. استخراج الفكرة العامة والأفكار الرئيسية:

يقصد بالفكرة العامة أي المعنى الإجمالي للنص، ويسهل استخراجها بعد قراءة متأنية للنص وفهمه فهما جيدا بحيث يتبين للطالب موضوع المسألة القانونية التي يتعلق بها. ويفيد استخراج الفكرة العامة من النص في تحديد إطار المسألة المراد مناقشتها حتى لا يخرج الطالب عن الموضوع.²

ولاستخراج الأفكار الرئيسية من النص ينبغي قراءته قراءة متأنية وتلخيصه، ولتسهيل ذلك على الطالب أن يقوم بتقسيم النص إلى فقرات تقسيما منطقيا، يكون مبنيا على عدد الفقرات حسب الفكرة وليس حسب المظهر، بحيث تتعلق كل فقرة بفكرة واحدة أو بعدد من

¹ جودية خليل، المرجع السابق، ص 101.

² سقلاب فريدة، المرجع السابق، ص 69.

الأفكار المتقاربة بينها يسجلها الطالب ويجمع بينها إن أمكن لتحديد أهمها ثم يذكرها مراعيًا التسلسل المنطقي لها.

وفيد تلخيص النص وإحصاء الأفكار الرئيسية فيه في التحضير لوضع خطة ملائمة.¹ يفيد تحديد الفكرة العامة والأفكار الرئيسية للنص في تمكين المعلق من وضع خطة يستطيع من خلالها تفكيك الأفكار التي يتكون منها النص ودراستها دراسة تحليلية، لأنه سبق الإشارة إلى أن التعليق على النص القانوني وتقييمه تسبقها عملية التحليل للعناصر التي يتكون منها النص.

الفرع الثاني: المرحلة التحريرية

تعتبر المرحلة التحريرية مهمة بالنسبة للطالب أو المعلق، حيث يقوم فيها بتقويم النص من الوجهة القانونية عبر مناقشة المسألة أو المسائل التي أثارها النص المستهدف بعملية التحليل، والتي عرضها الطالب من خلال هذا النص وحللها شكليًا وموضوعيًا، وذلك وفق خطة مناسبة مكونة من مقدمة وصلب موضوع وخاتمة.²

بعدما يقوم المعلق بالدراسة الشكلية والموضوعية للنص، تأتي المرحلة التحريرية التي يتم فيها وضع خطة للتعليق مكونة من مقدمة وعرض وخاتمة، يحاول فيها المعلق قدر الإمكان الإحاطة بجميع النقاط التي يتكون منها النص من خلال التحليل للأفكار الرئيسية للنص، ثم يصل في الأخير إلى تقييم النص وانتقاده من الوجهة القانونية.

أولاً: وضع الخطة:

بعد الفهم الكامل للنص وتحديد القاعدة القانونية أو القواعد التي يتضمنها، وبعد تحديد الإشكالية التي يثيرها، يمكن للطالب الإعلان عن التصميم.

ولما كان تحليل النص القانوني يعد خطوة متقدمة في القراءة، بحيث يستطيع الطالب على إثرها أن يتوصل إلى ربط النص بواقعه التطبيقي، ووضعه في البيئة القانونية الخاصة به،

¹ المرجع نفسه، ص 80.

² عبد المنعم نعيبي، المرجع السابق، ص 200.

وتحليل كل مقتضى فيه على ضوء ذلك، لذا بات لازماً عليه التقيد بالأسس العلمية والتقنية وصياغتها في مخطط يحترم التقسيم المتعارف عليه والذي يتألف من مقدمة وعرض وخاتمة، ويشكل إجابة معمقة لما طرح في الإشكالية.¹

فبعد أن يتعرف الطالب على موضوع المسألة القانونية المراد مناقشتها عبر النص القانوني، وبعد إحصاءه لجميع الأفكار التي تعرض لها النص، يشرع في جمع هذه الأفكار وفرزها ببيان ما هو أساسي منها وما هو ثانوي، وباستبعاد ما هو خارج عن الموضوع ثم ترتيبها تحضيراً لوضع خطة مناسبة.

والهدف من وضع الخطة هو مناقشة النص مناقشة تحليلية إنتقادية. فلا يكفي الطالب بمجرد شرح النص لأن مثل هذا الشرح يؤدي به إلى وضع نفس خطة الكاتب، بل عليه بالإضافة إلى توضيح أفكار النص أن يناقشها وأن يبدي رأيه فيها مع البرهان والتبرير بالإضافة إن كان لها محل، وبهذا سينجح في اقتراح خطته الشخصية، والتي تكون مغايرة لخطة الكاتب وفي نفس الوقت ملائمة لمناقشة المسألة القانونية محل التعليق.²

تشكل الخطة التصور العام للموضوع والإحاطة بالأفكار الرئيسية المتعلقة بهذا الموضوع، وذلك استناداً على القراءة الأولية للمعلومات المتحصل عليها، والتي ساعدت في تحديد الإشكالية.

وبذلك يتمكن الباحث من وضع خطة أولية كإطار لتقسيم مضمون النص، لذا يشترط ما يلي:

- أن تكون الخطة خادمة للإشكالية، وعليه لابد من الربط بين إشكالية البحث وتقسيماته الرئيسية، ولا يشترط ذلك بالضرورة التطرق لجميع المسائل التي يتناولها البحث.
- ومن أجل الوصول للتقسيم الرئيسي للموضوع لابد من تحديد عناصره الأساسية، من خلال طرح مختلف التساؤلات التي يثيرها الموضوع محل الدراسة.³

¹ جودية خليل، المرجع السابق، ص 102.

² غناي زكية، المرجع السابق، ص 81.

³ علي مراح، المرجع السابق، ص 155-156.

- لابد من تحقيق التوازن بين مختلف تقسيمات البحث، لأن ذلك يعتبر دليلاً واضحاً على قدرة الباحث في طرح المسائل التي يقتضيها تناول إشكالية البحث.
- الالتزام بعنوان كل قسم من أقسام البحث، وهذا دليل واضح على أهمية العناوين الجزئية وارتباطها بالإشكالية أو الفكرة المحورية للموضوع باعتبارها العنوان الرئيسي للبحث.
- يجب أن يكون العنوان الرئيسي دالاً على عناصر الجزء الذي يشمل، وعليه يصبح أكثر عمومية من العناوين الفرعية، وهنا يكون التدرج بين عناوين خطة البحث من العمومية إلى الخصوصية.¹

تشمل خطة البحث العناصر التالية:

- مقدمة: تعتبر ممهدة للعرض ومدخلا له، ويتعين أن تكون مقتضبة ومركزة، وأن تتضمن مجموعة من العناصر:

- ❖ الإطار العام الذي يندرج فيه النص.
- ❖ تحديد طبيعة النص ومصدره وتاريخه ومكانه.
- ❖ تحديد هل النص أمر أو مكمل؟ وهل هو نص عام أم خاص؟
- ❖ تحديد موضوع النص والإشارة إلى النصوص المشابهة أو المماثلة التي ترمي إلى نفس الغاية من حيث القانون أو من حيث النتيجة المرجوة من النص.
- ❖ إثارة الإشكالية التي يتمحور حولها النص موضوع التحليل.
- ❖ الإعلان عن الخطة مع التعليل، وهذا الأخير مسألة جوهرية لإقناع القارئ بالخطوات والخطة المتبعة في تحليل النص القانوني.²

¹ المرجع نفسه، ص 156.

² جودية خليل، المرجع السابق، ص 102.

- العرض: ينصب التحليل على النص برمته ولهذا لا يجب الاقتصار على فقرة منه فقط.

بعد استخلاص كل الأفكار يمكن للمعلق أن يقوم بتقديرها وإعطاء رأيه فيها سلباً أو إيجاباً مع الاعتماد بالدرجة الأولى على المعارف التي بحوزته. يمكن للمعلق أن يتبنى خطة من قسمين، يخصص الأول لشرح النص والقسم الثاني للتعليق عليه.

فإذا تعلق الأمر بالتعليق على مادة قانونية، من المستحسن أن يقوم المعلق بتحديد طبيعة النص، وكذا موقع المادة من النص وقدّر الإمكان الإشارة إلى مصدر النص.¹ يجب على الطالب الحذر من الخروج عن إطار الموضوع، والحرص على التقيد بأفكار النص التي سبق له استخراجها وطرحها، أو الأفكار المجاورة والتابعة لها والمتصلة بها، والمقصود بها تلك التي وإن لم يتعرض لها النص إلا أن تحليل مضامين المسائل القانونية محل التحليل، يتطلب التعرض لها دون أن يعتبر هذا خروجاً عن الموضوع. وفي سياق متصل على الباحث أيضاً أن يتجنب إعادة كتابة ما جاء في النص وتكراره من غير فائدة، بل عليه أن يبدي رأيه فيما تضمنه النص من مسائل قانونية وإشكالات مع التبرير المقترن بالدليل والبرهان، ووضع الأمثلة المناسبة التي قد تغني عن الشرح المستفيض الذي قد يوقع الطالب في إشكالية التكرار والإطناب والحشو.²

ويقتضي التحليل السليم للنص القانوني إيجاد نوع من الترابط والملائمة بين الجزئيات المختلفة لموضوع التحليل، فتبدو وكأنها مكملّة لبعضها البعض، وهذا من شأنه أن يجنب الطالب التحليل الناقص أو غير المتجانس للنص القانوني. ويمكن للطالب اعتماد آليات مختلفة للتحليل كالاستنباط والاستقراء، ويمكنه أن يلجأ لأسلوب المقارنة العمودية بذكر أوجه الاختلاف والشبه مع نص قانون آخر.³

¹ دليل توجيهي للمترشحين لمسابقة الالتحاق بسلك القضاء، المدرسة العليا للقضاء، الميزان، 2013، ص 5.

² عبد المنعم نعيبي، المرجع السابق، ص 202.

³ جودية خليل، المرجع السابق، ص 103.

وقد يستدعي من الطالب إعمال الاستنتاج عن طريق القياس، أو الاستنتاج بمفهوم المخالفة، وذلك باستعمال المعنى العكسي لعبارة النص، والبحث في غايات النص أو المصالح التي يهدف إلى حمايتها بتمحيص عبارات النص وفقراته ومضمونه.¹

- الخاتمة: يلخص الطالب في الخاتمة موضوع المسألة القانونية في فقرة وجيزة، يليها عرض للنتائج والاستنتاجات التي تم التوصل إليها من خلال التحليل، والتي يمكن أن تكون:

❖ موقف الباحث أو الطالب أو رأي المشرع أو الكاتب مع عرض البديل إن كان له موقف مخالف.

❖ عرض الاقتراحات المقدمة من أجل مراجعة أو إلغاء أو تعديل النص، سواء من حيث الصياغة أو من حيث الأحكام.²

إن وضع الخطة من طرف المعلق يأتي بعد القراءة الجيدة والمستفيضة للنص القانوني محل التعليق، وتحديد أفكاره الرئيسية، لأنه في هذه المرحلة يتم تحليل مضمون النص تمهيدا لتقييمه والتعليق عليه.

ثانيا: مناقشة النص القانوني وتقييمه:

بعد تمام مرحلة تحليل النص القانوني، ينتقل الباحث أو المكلف بتحليل النص إلى مرحلة التعليق. وهي مرحلة جد مهمة، وينبغي أن يبرز المحلل قدراته العلمية من خلال عمق الطرح وإبراز شخصيته وبصماته العلمية. فلا يكفي أن يقتصر الباحث على الجانب الوصفي والتحليلي الأول، بل يتعين عليه تقديم تعليقه الخاص على المادة محل التحليل. وهو ما يفرض على الباحث أن يظهر جانب الإنصاف والعدل مثلا في النص القانوني ويكشف عن بعد النص في

¹ زكرياء خليل، محاضرات في مادة مناهج العلوم القانونية والاجتماعية (الفصل الأول قانون عربي مجموعة 3)، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة القاضي عياض، مراكش، المملكة المغربية، 2014-2015، ص 73.

² سقلاب فريدة، المرجع السابق، ص 71.

المحافظة على النظام العام. أو يكشف مثلاً تعارض النص أو المنظومة مع الشريعة الإسلامية.¹

يمكننا التأكيد على أن التعليق على نص قانوني، أي أن الدراسة الانتقادية أو التقويمية للنتائج العملية التي استنبطت من تحليله، لا يمكن أن يحقق هدفه إلا عن طريق التحليل المتقن والدقيق لهذا النص، فتحليل النص والتعليق عليه، هما وجهان لعملة واحدة، وهي دراسة النص القانوني.²

تعتبر هذه المرحلة كنتيجة للمعلومات والخبرة التي استقاها الباحث من عملية القراءة المتأنية والفاحصة، فبعد قيامه بدراسة الأنظمة ومقارنتها لبيان مزاياها وثغراتها والتعرف على أوجه الاختلاف فيها، سيساعده ذلك ويمنحه القدرة على التحليل والتعمق في طرح الأفكار. فلا بد على الباحث أن يتناول كل نقاط نص التعليق بتعمق، دون الاكتفاء بسرد المعلومات والآراء، فعليه بالتحليل والتقييم حتى يوضح قيمتها العلمية (تأييد/ تنفيد).³

فالتعليق على النص القانوني يعد مرحلة متقدمة لا يصلها الباحث القانوني إلا إذا امتلك ثقافة قانونية واسعة وبعدا علميا وعمليا، فضلا عن ثقافته العامة وامتلاكه للمراجع القانونية التي تعينه في تحليل النص ومن ثم التعليق عليه، وهي مرحلة تأتي بعد أن يفهم الباحث النص ويحلله. ويكون ذلك التعليق بإيراد وجهات نظر الباحث حول موضوع النص القانوني، وإيراد أهم الاجتهادات الفقهية والقضائية حول النص مع إيراد النصوص المقارنة الأخرى به.⁴

فعند صدور نص قانوني يتضمن قواعد قانونية معينة، لابد للمعلق من القيام بإجراء مقارنة أولية بين هذا النص وبين النصوص القانونية السابقة، وخصوصا من حيث المبادئ، أو القواعد العامة التي تتضمنها (مقارنة النص القانوني بالنصوص السائدة)، وبما أن أغلبية

¹ عمار بوضياف، المرجع في كتابة البحوث القانونية (أطروحة دكتوراه، مذكرة ماجستير، مذكرة ماستر، المقالات القانونية)، جسر للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2018، ص 54.

² عبود عبد الله العسكري، المرجع السابق، ص 139.

³ علي مراح، المرجع السابق، ص 158.

⁴ عمار عباس الحسيبي، المرجع السابق، ص 291.

القواعد القانونية المعمول بها، تهدف بشكل أو آخر إلى تحقيق غايات معينة لمصلحة المجتمع بشكل عام في الحالات العادية، فلا بد أيضا من مقارنة انعكاس هذا النص على النواحي التي تعتبر من مقومات المجتمع (انعكاس النص على مقومات المجتمع)، وأخيرا إن المعلق لابد له من أن يتساءل عن الفائدة العملية من صدور هذا النص (أي مدى الحاجة لتطبيق هذا النص)، علما بأن كل هذه المقارنات تتم من وجهة نظر المعلق التقويمية والشخصية، وذلك بالاستناد إلى المناقشة التي يثيرها حول النتائج العملية للنص المذكور.¹

وتتم عملية مناقشة النص القانوني من خلال ما يلي:

__ مناقشة المسائل المختلف حولها بعمق ذلك أن اختلاف وجهات النظر دليل على وجود اختلافات سياسية أو اجتماعية، أو اتجاهات فكرية معينة، لذا لابد من اتخاذ موقف محدد وتدعيمه بحجج.

__ إبراز الرأي الخاص، دون الخروج عن المبادئ القانونية السليمة أو المستقرة. وفي جميع الحالات لابد من مراعاة بعض البيانات وإتباع بعض الخطوات في ذلك:

❖ الإدراك التام للنص لتمييز الأفكار والعناصر الأساسية من الفرعية.

❖ مراعاة قواعد المنطق ذلك أن التعليق ليس مجرد ربط لأفكار متنوعة مهما كانت درجة

أهميتها، وإنما بناء وتركيب تلك الأفكار بطريقة منطقية ضمن مسار معين للوصول

إلى نتيجة مقصودة.²

❖ الموضوعية: أي التزام الحياد والقدرة على استقبال أفكار الغير دون تحفظ والتفتح عليها.

¹ عبود عبد الله العسكري، المرجع السابق، ص 139.

² علي مراح، المرجع السابق، ص 158.

❖ التحكم في اللغة: والمقصود هنا تمكن الباحث من اللغة القانونية من حيث البناء النحوي أو الأسلوب، ودلالة المصطلحات المستعملة، والتعبير عنها بصورة مباشرة وبلغة بسيطة وفعالة، ودقيقة وواضحة، من خلال استعمال جمل قصيرة واضحة ودقيقة، وتجنب مجرد التصريحات الغامضة أو التعميمات.¹

فعندما يخرج النص موضوع التعليق عن المبادئ والقواعد العامة، فيفترض بالمعلق أن يبين ما إذا كان واضح النص قصد الخروج عن تلك المبادئ وما هي الاعتبارات التي حتمت عليه ذلك، ومن ثم تقويم تلك الاعتبارات. وبالعكس إذا كان النص يتوافق مع المبادئ والقواعد العامة فيفترض بالمعلق أن يشير إلى ذلك ويدعم رأيه بالنصوص التي يعتبرها مؤيدة لهذا الرأي.²

__ النقد والمناقشة: وهذا لا يتم إلا من خلال توفر المادة العلمية اللازمة لتوظيفها في التعليق. ذلك أن التعليق هو عملية متساقطة تستهدف تقديم مختلف النتائج التي يتوصل إليها المعلق وفقا لما يخدم الهدف المراد تحقيقه.

وهذا ينأتى من خلال القراءة المعمقة للدراسات المتعلقة بالموضوع أو المرتبطة به، ذلك أن التعليق لا يقوم على التخمين وإنما على الحقائق والبيانات والمعلومات المتحصل عليها وتقييمها وانتقاءها لتوظيفها للوصول إلى نتائج معينة.³

من المعروف أنه تتحكم في وضع أية قاعدة قانونية مجموعة اعتبارات يحاول المشرع مراعاتها عند وضعه للقاعدة، ويبرز بين الاعتبارات التي تحكم في وضع القواعد القانونية اعتباران رئيسيان: الاعتبار الأول هو مراعاة القاعدة لمبادئ العدالة والإنصاف. أما الاعتبار الثاني فهو الاستقرار الاجتماعي، حيث يضحى أحيانا باعتبارات العدالة لمصلحة الاستقرار

¹ المرجع انفسه، ص 159.

² حلمي محمد الحجار، راني حلمي الحجار، المرجع السابق، ص 520.

³ علي مراح، المرجع السابق، ص 159.

الاجتماعي، فيجد المشرع أن المصلحة العامة تتشأ من مراعاة لبعض الاعتبارات الاقتصادية أو الأمنية أو السياسية أحيانا، مثلا: العفو العام، الذي يصدر أحيانا أو في فترات معينة، فهو يمس بمبدأ العدالة ويراعي الاعتبارات الأخرى.¹

وإبداء الرأي بالحلول التي يمكن استخلاصها من النص، تفرض أحيانا التعرض لمدى ملائمة الصياغة التي أفرغ فيها النص، أي هل هي صياغة واضحة أو ملتبسة، هل تراعي هذه الصياغة فن صياغة النصوص القانونية أم أنها بالعكس يغلب عليها الأسلوب الفقهي، بمعنى أن المعلق يتعرض هنا لتقويم النص من ناحية صياغته.²

إذا كان لكل قاعدة قانونية غرض يسعى المشرع لتحقيقه، فيقع على عاتق المحلل أن يكشف عن هذه الزاوية ويتناولها بالتعليق. فيربط مثلا الاعتبارات الواقعية التي تتحكم في تطبيق النص القانوني وتحيط به، وألفاظ النص أو المادة، لنعرف بعد مرحلة التعليق عما إذا كانت القاعدة القانونية أو النص تغطي كل المجال المشمول بها، أم أن المشرع غفل عن مجال معين أو زاوية محددة فلم يشملها بالنص والألفاظ الصريحة. فكم من نص قانوني تبين عيبه بعد تطبيقه ونزوله لأرض الواقع، مما جعل المشرع يعرض عنه تحت ضغط الكتابات الفقهية.³

وعليه يتضمن التعليق بيان الفائدة الحاصلة من صدور النص المعالج، ويكون المعلق أمام احتمالين:

أ- أن يكون النص تعديلا أو تطويرا لنص سبق صدوره، أو لنصوص سارية ومعمولا بها عند صدوره. فيناقش هذا التعديل أو التطوير وما إذا كان العمل مبررا، بالاعتماد على مقارنة اللاحق بالسابق.

¹ صالح طليس، المرجع السابق، ص 294.

² حلمي محمد الحجار، المرجع السابق، ص 439.

³ عمار بوضياف، المرجع السابق، ص 55.

ب- أن يكون النص جديداً، أي أن النصوص السابقة لم تتضمن قواعد قانونية حول الموضوع، فاستحدث النص قاعدة قانونية لم تكن معروفة في القانون الوضعي من قبل.

فيبين المعلق هذه المستجدات التي ألزمت بإصدار النص المدروس، ويبين قيمته.¹ وينطلق تقويم النص لجهة الاعتبارات التي روعيت عند وضعه، من الحل أو الحلول التي يحتملها هذا النص بصرف النظر عن الاعتبارات القانونية التي حتمت إصداره. وإذا كان النص يحتمل أكثر من حل فيبين المعلق تلك الحلول المحتملة مشيراً إلى الحل الذي يعتبره الأفضل من بينها، وإذا كان النص لا يحتمل إلا حلاً واحداً فيشير المعلق إلى هذا الحل ويبيدي رأيه فيه.

وإبداء الرأي بالحلول التي يمكن استخلاصها من النص، تفرض أحيانا التعرض لمدى ملائمة الصياغة التي أفرغ فيها النص، أي هل هي صياغة واضحة أو ملتبسة، هل تراعي هذه الصياغة فن صياغة النصوص القانونية أم أنها بالعكس يغلب عليها الأسلوب الفقهي، بمعنى أن المعلق يتعرض هنا لتقويم النص من ناحية صياغته.²

إن التعليق إذا أخذ المنحى والسياق العلمي، وصيغ بألفاظ بعيدة عن الاحتقار وفي حدود ما يسمح به في الكتابات العلمية عموماً، وكان بعيداً عن العاطفة، والتزم صاحبه الموضوعية والحياد، وقدم فيه الباحث الحجج والبراهين، وأجرى عملية ربط، وقدم طرحاً موضوعياً وأكاديمياً، لاشك أنه سيقنع الآخر ويبرز شخصيته العلمية، وتكون كتابته إضافة نوعية تثرى بها المكتبة القانونية.³

إن تقييم النص القانوني يتجلى من خلال مقارنة النص بغيره من النصوص القانونية المتعلقة بنفس الموضوع، ومعرفة قيمته القانونية وقيمه من الناحية التطبيقية أو العملية. ففي

¹ صلاح الدين شروخ، المرجع السابق، ص 190.

² وسام حسين غياض، المرجع السابق، ص 250.

³ عمار بوضياف، المرجع السابق، ص 56.

عملية التقييم يبرز دور المعلق الذي يجب أن يراعي في هذه العملية المبادئ القانونية، أي أن يبدي رأيه الشخصي في النص القانوني محل التعليق دون الخروج عن تلك المبادئ، وفي حالة وجود اختلافات فقهية حول النص يجب أن يتبنى اتجاهها معينا مع التعليق وإبداء الحجج والبراهين.

المطلب الثاني: منهجية التعليق على حكم أو قرار قضائي

يمثل التعليق على الأحكام والقرارات القضائية أهم أنواع الدراسات التطبيقية في القانون. ذلك أن إتقان التعليق على حكم أو قرار قضائي يفترض الإلمام الجيد بالمعارف النظرية المتعلقة بموضوع التعليق، واستيعاب المعطيات المنهجية والقانونية التي تسمح بتقييم الحكم أو القرار، فالتعليق بمثابة تلخيص للتحليل الدقيق لقرار قضائي انطلاقا من المعلومات النظرية التي حصلها الطالب حول الموضوع، مع الأخذ بعين الاعتبار أهمية القرار وما سيكون له من تأثير على الفقه والاجتهاد القضائي وعلى التشريع أحيانا. ذلك أن كل نزاع يعرض على الجهات القضائية يؤدي إلى تحليل مسألة قانونية، والغاية من التعليق هي مناقشة أو تحليل تطبيقي لمسألة قانونية نظرية تلقاها الطالب في المحاضرة.¹

من المعلوم أن الجهات القضائية تنتظر في النزاعات التي تنتشب بين الأفراد ثم تفصل فيها عن طريق إصدار أحكام أو قرارات قضائية. وبما أن كل نزاع يعرض على الجهات القضائية يتعلق بمسألة قانونية معينة، فإن كل حكم أو قرار قضائي يصدر من جهة قضائية سيحل حتما مسألة من المسائل القانونية. إذن فالتعليق على الحكم أو القرار القضائي ما هو في الحقيقة إلا مناقشة تطبيقية لمسألة قانونية نظرية يكون الطالب قد تلقاها في المحاضرة.² ومن ثم فإن المطلوب من الباحث في أثناء التعليق على القرار، ليس العمل على إيجاد حل للمشكل القانوني باعتبار أن القضاء قد بت فيه، ولكنه مناسبة للتأمل ومحاولة لفهم الاتجاه الذي ذهب إليه القضاء، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فالمطلوب هو التعليق على قرار لا

¹ جودية خليل، المرجع السابق، ص 89.

² غنائي زكية، المرجع السابق، ص 19.

دراسة قرار بشكل يتجاهل كلياً موضوع الدعوى المعروضة، لذلك لا يجوز الغوص في بحث نظري للموضوع الذي تناوله ذلك القرار. فليس المطلوب هو بحث قانوني في موضوع معين، وإنما التعليق على قرار يتناول مسألة قانونية معينة.¹

وعليه يعتبر التعليق على القرارات القضائية عملية قانونية في غاية من الأهمية بالنسبة لدارسي العلوم القانونية والإدارية، وذلك لما يحتله القضاء من مكانة في تطبيق نصوص القانون أو الاجتهاد في حالة عدم وجود نص. ومن هنا يتعين على كل دارس للقانون التركيز على إبراز التوجه القضائي من خلال تحليل الأحكام والقرارات الصادرة عن السلطة القضائية في المواد المختلفة، ليتمرس على المادة القانونية عرضاً، وتحليلاً، ونقداً، وفق منهجية علمية سليمة اتفق على قواعدها بين مختلف المدارس.²

وتبعاً لذلك يكون على الطالب، عندما يعلق على قرار قضائي، أن يستخرج منه العناصر الواقعية_إدعاءات وحجج الخصوم_ المسائل القانونية المطروحة_الحل الذي أعطاه القاضي والتعليل الذي اعتمده للوصول إلى ذلك الحل، ليخلص بالنتيجة إلى مناقشة الحل والتعليل الذي ارتكز عليه على ضوء القواعد القانونية والآراء الفقهية والاجتهادية في الموضوع.³

تعتبر عملية التعليق على الأحكام والقرارات القضائية نظرية وتطبيقية في آن واحد، ذلك أن الطالب يستعمل فيها معلوماته النظرية السابقة حول الموضوع، فيقوم بالمقارنة بين المعلومات النظرية والتطبيق العملي المجسد في مضمون الحكم أو القرار محل التعليق. وتجدر الإشارة في هذا المجال أن عملية التعليق على الأحكام والقرارات القضائية تتم من خلال مرحلتين الأولى تحضيرية والثانية تحريرية.

¹ جبري ياسين، المنهجية العلمية للبحث في العلوم القانونية والإدارية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2017، ص 231.

² عمار بوضياف، المرجع السابق، ص 61.

³ حلي محمد الحجار، راني حلي الحجار، المرجع السابق، ص 471.

الفرع الأول: المرحلة التحضيرية:

قبل الشروع في التعليق على القرار القضائي يحسن بالمعلق أولاً تحليل القرار الذي بين يديه، ولا يتم ذلك إلا من خلال عرض الوقائع والإجراءات والحجج، والمشكل القانوني والحل المقترح والمقدم الذي أفصح عنه القرار القضائي دون زيادة أو نقصان أو تعليق أو إبداء رأي. فيعرض الأمر بكل أمانة علمية ما وجد من معلومات في صلب القرار القضائي.¹

ويمكن اختصار عمل المعلق باستخراج العناصر الواقعية والمسائل القانونية المثارة من القرار أو الحكم القضائي موضوع التعليق، ومن ثم إظهار إدعاءات الخصوم وحججهم والحل أو النتيجة التي توصلت إليها المحكمة، ومن ثم القيام بعملية مناقشة هذا الحل والتعليل الذي ارتكز عليه على ضوء القواعد القانونية والآراء الفقهية والاجتهادية المتعلقة بالموضوع.²

وللتمكن من تحليل القرار يجب استخراج بصفة دقيقة الوقائع التي أثارت الإشكال القانوني الذي قامت الجهة القضائية المصدرة للقرار بالفصل فيه، بعد ذلك يقوم المعلق بإعداد تسلسل للإجراءات التي سبقت إصدار القرار، يتساءل بعد ذلك وهي المرحلة الحاسمة عن المشكل القانوني الذي يفترض أنه حل بصدور القرار وكذا حول تسبب هذا الحل.

فالتعليق لا يقتصر فقط على المنطوق (الإجابة التي قدمت للمتقاضي)، ولكن أيضاً على الأسباب (التفكير القانوني الذي اتبعه القاضي حتى توصل لهذه الإجابة). ففي هذه المرحلة يصبح ممكناً تقدير الاختيار الذي قام به القاضي والأسباب الظاهرة والكامنة التي قادت لهذا الاختيار، وأيضاً تحديد أثر هذا القرار وتقييمه.³

فالمرحلة التحضيرية يذكر فيها المعلق العناصر الأساسية التي يتكون منها القرار أو الحكم القضائي، وذلك بعد أن يقوم بقراءته، والتي تتمثل في الوقائع والإجراءات، الطلبات والادعاءات، الحثيات، المشكل القانوني.

¹ جيري ياسين، المرجع السابق، ص 233.

² وسام حسين غياض، المرجع السابق، ص 276.

³ دليل توجيبي للمترشحين لمسابقة الالتحاق بسلك القضاء، المرجع السابق، ص 3.

أولاً: الوقائع:

- يقصد بالوقائع كل الأحداث التي نشأ بسببها النزاع من أفعال مادية (ضرب)، أو أقوال (وعد)، أو تصرفات قانونية (عقد). ويجب على المعلق أن يراعي في استخراجها ما يلي:
- أن لا يستخرج إلا الوقائع التي تهم في حل النزاع.
 - أن يستخرج الوقائع متسلسلة تسلسلا زمنيا حسب وقوعها ويرتبتها في شكل نقاط.
 - أن يبتعد عن افتراض وقائع لم تذكر في القرار.
 - أن يكيف الوقائع تكييفاً قانونياً صحيحاً.
 - أن لا يذكر إلا الوقائع الثابتة التي يتفق على حدوثها كل من طرفي النزاع.¹

وتجدر الإشارة في هذا المجال أن المعلق يبدأ مرحلته هذه بذكر أطراف النزاع لأن ذلك له بالغ الأهمية بخصوص معرفة جهة الاختصاص، وعما كانت القضية تدخل ضمن ولاية واختصاص القضاء العادي أو القضاء الإداري مثلاً، ثم يعقب بتحديد موضوع النزاع الذي يفيد في معرفة القانون الواجب التطبيق على الخصومة أو المنازعة. والحكمة من ذكر وحصر الوقائع هو تحضير القائم بالتعليق لاستيعابها ومعرفة حكم القانون بشأنها.²

وعليه فالتعليق يبدأ بعرض واضح للعناصر الواقعية التي طرحت على المحكمة، وتقتصر مهمة المعلق هنا على استخلاص العناصر الواقعية التي يتضمنها القرار، وفي أي جزء وردت فيه. والعناصر الواقعية تشمل الأحداث المادية التي يدور النزاع حولها. وتتصب أيضاً مهمة المعلق في هذا المجال على عرض موجز لمراحل النزاع وبشكل واضح، ويقتصر هذا العرض على تبيان مراحل النزاع القضائي، من حيث التقدم بالمطالبة القضائية

¹ غناي زكية، المرجع السابق، ص ص 21-23.

² عمار بوضياف، المرجع السابق، ص ص 62-63.

إلى حين صدور القرار موضوع التعليق، ويعرض في كل مرحلة الأسباب القانونية والواقعية، ثم الحل القانوني الذي أعطته المحكمة للنزاع.¹

تعتبر الوقائع القانونية من أهم العناصر التي يتكون منها الحكم أو القرار القضائي لذا لا بد على المعلق من استخراج أهمها، لأن ذلك سيساعده في تحليل مضمون الحكم أو القرار القضائي وتقييمه من الناحية القانونية.

ثانياً: طلبات أطراف النزاع

مما لا شك فيه أن رافع الدعوى وهو يقصد القضاء يعرض مجموعة حجج من خلال دعواه يريد إقناع هيئة الحكم بها، ولا شك أيضاً أن خصمه سيعرض مجموعة حجج أخرى يحاول من خلالها دحض حجج رافع الدعوى. وينبغي عرض هذه الحجج من خلال ما ورد في القرار محل التعليق دون زيادة أو نقصان أو تصرف أو إبداء رأي. وهذه مرحلة مهمة فبعد أن عرض المعلق الوقائع لاشك وهو يعرض الحجج التي يتمسك بها كل خصم سيساعده على الميل لقوة حجة مطروحة على أخرى.²

والادعاءات هي مزاعم وطلبات أطراف النزاع التي استندوا عليها للمطالبة بحقوقهم، يجب أن تكون الإدعاءات مرتبة مع شرح الأسانيد القانونية، أي ذكر النص القانوني الذي اعتمدوا عليه ولا يجوز الاكتفاء بذكر "مخالفة القانون"، فالبناء كله يعتمد على الادعاءات، وذلك بهدف تكييفها وتحديد الأحكام القانونية التي تطبق عليها، أي أن الأحكام والقرارات لا بد أن تستند إلى إدعاءات الخصوم.³

إن استخراج طلبات الخصوم وإدعاءاتهم من طرف المعلق سيفيده في معرفة توجه الخصومة، خاصة وأن كل طرف يعرض للحجج والبراهين التي يحاول من خلالها تدعيم طلباته.

¹ حلمي محمد الحجار، راني حلمي الحجار، المرجع السابق، ص ص 484-485.

² عمار بوضياف، المرجع السابق، ص 64.

³ جبيري ياسين، المرجع السابق، ص ص 236-237.

ثالثا: الحثيات

يقصد بالحثيات الأسباب الموضوعية والقانونية التي دفعت القاضي إلى اختيار الحل الوارد بالمنطوق دون غيره، ولماذا أيد أو رفض طلبات الخصوم، وتكون فقرات الأسباب هي الجزء الأهم في الحكم بالنسبة للقانوني، كما تستغرق عادة أكبر جزء في الحكم أو القرار.¹

يعبر هذا الجزء عن رأي المحكمة في النزاع المطروح عليها، بما يتضمنه من دفع وأسباب دفاع ونقاط ومسائل قانونية ومطالب مطروحة من الخصوم. ويتناول هذا الجزء بالتالي المسائل والنقاط القانونية المطروحة على المحكمة، ويعطي لكل منها الحل القانوني على ضوء القاعدة أو القواعد القانونية الواجبة التطبيق، وبالطبع إن المسائل والنقاط القانونية التي تطرح ضمن هذا الجزء تختلف بين حكم وآخر باختلاف معطيات النزاع وحدوده، فقد يقتصر النزاع على طرح مسألة واحدة كما قد يطرح عدة مسائل، ويتوجب على المحكمة أن تعطي حلا لجميع المسائل المطروحة من الخصوم مع بيان الأسباب الملائمة لذلك.²

تعتبر الأسباب أو الحثيات جزء مهم في القرار أو الحكم القضائي، لذا يتعين على المعلق دراستها بتأن وتمعن لأنها تبين توجه القاضي في حكمه أو قراره. وتجدر الإشارة في هذا المجال أن توسيع فقرات الأسباب و تحديدها يختلف بحسب طبيعة الحكم أو القرار القضائي وما إذا كان صادر عن محكمة أولى درجة أو استئناف أو طعن بالنقض.

رابعا: المشكل القانوني

إن المشكل القانوني هو السؤال أو مجموعة التساؤلات التي يطرحها الخصوم على القضاة للفصل فيها وإيجاد الحل القانوني المناسب لها، والتي تتبادر إلى ذهن القاضي عند فصله في النزاع وبعد سماعه إدعاءات الخصوم، فهذه الإدعاءات بحكم تضاربها تكون في ذهن القاضي مشكلا قانونيا يقوم بحله في آخر حثية موجودة في القرار الذي يصدره قبل

¹ علي مراح، المرجع السابق، ص 143.

² حلي محمد الحجار، راني حلي الحجار، المرجع السابق، ص ص 478-479.

وضعه لمنطوق الحكم، وقد يكون المشكل القانوني ظاهرا أو سهلا بحيث لا نجد صعوبة في استخراجها، ويجب أن تحترم مجموعة من القواعد في ذلك.¹

ومن شروط طرح المشكل القانوني:

- _ أن يطرح في شكل سؤال أو عدة أسئلة، أي سؤال رئيسي وأسئلة فرعية.
- _ أن يطرح بأسلوب قانوني.
- _ إعادة طرح الإشكال طرحا تطبيقيا.
- _ لا تطرح نقطة لم يظهر أنه دار حولها نزاع بين الأطراف.
- _ يتعين على الطالب أن يتحرى الدقة، ويحدد الإشكالية بشكل صحيح، إذ يترتب على نجاحه في هذه المرحلة، نجاحه في تحليل المسألة القانونية المعروضة للنقاش.²
- _ أن لا يستشكل ما لا مشكلة فيه: فعلى المعلق أن يبحث عن المشكل القانوني الذي يوصله إلى حل النزاع، أما المسائل التي لم يتنازع عليها الأطراف فلا تطرح كمشكل قانوني.³

إن الدارس للقرار القضائي وهو يحصر موضوع النزاع ويتمعن في حجج كل طرف أو خصم سيجد أن كل خصم يحاول من خلال مذكراته أو كتاباته أن يطرح على هيئة الحكم مجموعة أسئلة أو أسئلة محددة. وعليه فإن إبراز الإشكال القانوني، وطرح الأسئلة بدقة، وبأسلوب قانوني، كفيل بأن يدفع في القائم بالتعليق شغفا لا مثيل له لمعرفة الحل القانوني الذي تبنته هيئة الحكم وجاء متوجا لهذا النزاع أو هذا الإشكال القانوني.⁴

¹ بوسعدية رؤوف، المرجع السابق، ص ص 57-58.

² جودة خليل، المرجع السابق، ص ص 91-92.

³ جيبيري ياسين، المرجع السابق، ص 245.

⁴ عمار بوضياف، المرجع السابق، ص ص 64-65.

بعد إبراز المعلق للنقطة أو النقاط القانونية التي طرحت على المحكمة ينتقل إلى عرض الجواب الذي أعطته المحكمة للنقطة أو النقاط القانونية التي طرحت عليها. وعند تعدد النقاط القانونية المطروحة في القرار، يجب إيراد هذه النقاط تباعا وبشكل متسلسل، والحل الذي أعطته المحكمة لكل نقطة من تلك النقاط. ويراعى في الحل النقاط التالية:¹

- إن الحل في هذا المجال يعني الحل الذي أعطته المحكمة مصدرة القرار موضوع التعليق.

- يجب أن يصاغ الحل القانوني بشكل واضح ومختصر بنقل حيثيات القرار التي تضمنت هذا الحل إلى أرضية قانونية صرفة تعبر عن رأي قانوني محض، وهذا لا يكون باجتزاء مقاطع من القرار بل بصياغة تركز على الأسلوب الشخصي في عرض الحل.

- يجب أن تراعى الأمانة والموضوعية في بيان الحل القانوني الذي أعطته المحكمة، بمعنى أن يعرض الحل كما قالت به المحكمة وكما اعتمدته، بصرف النظر عن رأي المعلق الشخصي أو عن صحة الحل على ضوء القانون الوضعي أو الآراء الفقهية والاجتهادية، لأن مناقشة الحل وتقويمه يأتي في المرحلة التالية.²

وبقدر ما يوضح المعلق الإشكالية بطريقة صحيحة بقدر ما يوفق في تحليل المسألة المعروضة أمامه من خلال الحكم أو القرار القضائي. وبالنتيجة فإن المرحلة التحضيرية هي عبارة عن عمل وصفي بلغة المعلق الشخصية، وعليه أن يتوخى الدقة في وصفه لأن تحليلاته في المرحلة الثانية ستبنى على ما استخلصه في هذه المرحلة.³

¹ حلبي محمد الحجار، راني حلبي الحجار، المرجع السابق، ص 490.

² المرجع نفسه، ص ص 490-491.

³ صالح طليس، المرجع السابق، ص 253.

إن المرحلة التحضيرية هي عبارة عن عمل وصفي من قبل المعلق، وعليه أن يتوخى في وصفه الدقة لأن تحليلاته اللاحقة، سوف تبنى على ما استخلصه في هذه المرحلة.¹

إن تحديد المشكل القانوني الذي يدور حوله النزاع موضوع القرار أو الحكم القضائي مهم جدا، لأنه يتبين من خلاله مدى توفيق القاضي في الفصل في النزاع، وهل نجح فعلا في تكييفه للوقائع وتطبيقه للنص القانوني الذي يحكم المسألة محل النزاع.

الفرع الثاني: المرحلة التحريرية

إن المرحلة التحريرية هي المرحلة التنفيذية، وفيها يتعرض الطالب إلى مناقشة المسألة أو المسائل القانونية المعروضة من خلال الحكم أو القرار القضائي نظريا بالرجوع إلى المعلومات النظرية المتعلقة بهذه المسألة أو المسائل، وتطبيقا بتطبيق تلك المعلومات على قضية الحكم أو القرار القضائي موضوع التعليق، ويتم هذا وفقا لخطة محكمة متكونة من مقدمة وصلب موضوع وخاتمة.²

ويشترط في الخطة أن يراعى فيها ما يلي:

- أن تكون الخطة مصممة في شكل مقدمة، وصلب موضوع يحتوي على مباحث ومطالب وخاتمة.
- أن تكون خطة تطبيقية، أي تتعلق بالقضية وأطراف النزاع من خلال العناوين. فعلى المعلق تجنب الخطة المكونة من مبحث نظري ومبحث تطبيقي لأنها ستؤدي حتما لتكرار المعلومات.
- أن تكون خطة متوازنة ومتسلسلة تسلسلا منطقيا بحيث تكون العناوين من حيث مضمونها متتابعة وفقا لتتابع وقائع القضية، فتظهر بذلك بداية القضية في بداية الخطة.

¹ جودية خليل، المرجع السابق، ص 92.

² عبد المنعم نعيبي، المرجع السابق، ص 212.

- أن توضع خطة تجيب على المشكل القانوني المطروح، فإذا كان ممكناً يتم استخراج

إشكاليتين قانونيتين، وتعالج كل واحدة منهما في مبحث، وهي الخطة المثالية في

معالجة أغلب المسائل القانونية المطروحة من خلال الأحكام والقرارات القضائية.¹

بعد تحديد المعلق لأهم العناصر التي يتكون منها الحكم أو القرار القضائي، يقوم في

المرحلة التحريرية بتحليله وتقييمه، أي بالدراسة النظرية والتطبيقية للحكم أو القرار القضائي،

وذلك من خلال تبني خطة تتكون من مقدمة وعرض وخاتمة.

أولاً: مقدمة

يبدأ فيها المعلق بعرض موضوع المسألة القانونية محل التعليق في جملة وجيزة، بعدها

يلخص قضية الحكم أو القرار في فقرة متماسكة، يسرد فيها بإيجاز كل من الوقائع والإجراءات

والإدعاءات والحججيات، منتهياً بطرح المشكل القانوني بصفة مختصرة.²

فهذه المرحلة يعرف فيها الحكم أو القرار أو النص وموضوعه ومضمونه ووقت صدوره

وأسباب الإصدار والغرض من هذا النص، والربط بين هذه العناصر في موضوع واحد.³

في مقدمة التعليق على الحكم أو القرار القضائي يقوم المعلق بالتعريف به، من خلال

تحديد طبيعته والجهة التي أصدرته وبيان مضمونه، حتى يتسنى له تكوين فكرة حول القرار

أول الحكم محل التعليق تمهيداً لتحليله والتعليق عليه.

ثانياً: العرض

بعد المقدمة يدخل الطالب إلى صلب الموضوع، فيبدأ في تحرير ما جاء في عناوين

الخطة بالترتيب مبتدئاً بالمبحث الأول ومنتهياً بآخره وماراً بذلك على كل نقاط الخطة، وفي

كل نقطة يناقش جزء من المسألة القانونية المطلوب دراستها مناقشة نظرية وتطبيقية مع إعطاء

رأيه في الحل القانوني الملائم لفض النزاع. وحتى يتمكن الطالب من هذه المناقشة، يجب عليه

¹ جبيري ياسين، المرجع السابق، ص ص 246-247.

² جودية خليل، المرجع السابق، ص 93.

³ جبيري ياسين، المرجع السابق، ص 248.

الاستعانة بالمعلومات النظرية المتعلقة بالمسألة القانونية محل التعليق، ثم الرجوع في كل مرة إلى حيثيات الحكم أو القرار محل التعليق لتطبيق تلك المعلومات على القضية المطروحة، ومقارنة الحل القانوني الذي يترتيبه الطالب مع الحل الذي توصل إليه القضاة.¹

ولكي يتمكن الطالب من القيام بكل ذلك، يجب عليه الاستعانة بالمعلومات النظرية المتعلقة بالمسألة القانونية محل التعليق، ثم الرجوع في كل مرة إلى حيثيات الحكم أو القرار محل التعليق لتطبيق تلك المعلومات على القضية ومقارنة الحل الذي اختاره الطالب مع الحل الذي توصل إليه القضاة، ويكون ذلك إما بتأييده أو بمعارضته، أما إذا تم رفض الحكم أو القرار، فيجب على الطالب أن يقدم حلا بديلا.²

وبعد عرض المعلق للوقائع محل النزاع وللإجراءات والحجج والإشكال القانوني والحل المقترح، وبعد بيانه وتفصيله لنطاق الحل المقترح يدخل مرحلة حاسمة هي مرحلة التعليق ليبدأ في تشريح القرار محل التعليق تشريحا قانونيا شاملا. وهذه مرحلة في غاية من الصعوبة وتتطلب جهدا كبيرا من جانب الباحث أو المعلق لإبراز ذاتيته وشخصيته القانونية. ويفضل أن يطرح المعلق أثناء التعليق الإشكالات القانونية التي يدور حولها القرار القضائي دون التطرق للجانب النظري، وعرض الدراسات الفقهية والنظريات، لأن هذه المسائل قد تبعده عن هدفه.³

فلا بد على المعلق من مناقشة مدى انطباق القاعدة القانونية على الوقائع بطريقة مناسبة:
أ- تقييم التكيف القانوني للوقائع.

¹ غناي زكية، المرجع السابق، ص ص 31-32.

² سقلاب فريدة، المرجع السابق، ص 79.

³ عمار بوضياف، المرجع السابق، ص ص 66-67.

ب- مدى انطباق القاعدة القانونية على الوقائع، وموقف هذا الحل بالنسبة للنصوص القانونية، هل استند إلى نص قانوني؟ هل هذا النص واضح أم غامض؟ كيف تم تفسيره؟ ووفق أي اتجاه؟¹

ولابد على المعلق في هذه المرحلة مراعاة ما يلي:

- أنه لا يجوز فصل الموقف القضائي الذي اتخذته المحكمة وبالتالي القرار موضوع التعليق عن وقائع الدعوى ونطاق المحاكمة بالتحديد. فلا نتصور وقائع غير موجودة لكي نبني عليها حلولاً لن تكون حقيقية، كما لا نتجاهل وقائع أساسية في الدعوى لكي نعطي تقييماً للقرار الذي سيكون عند تجاهلها قراراً منتقداً.²
- أنه لا يجوز الانطلاق من قرار المحكمة للانفصال عن الموضوع المطروح، وهو التعليق على قرار قضائي، للغوص كلياً في بحث نظري للموضوع الذي تناوله ذلك القرار، ففي ذلك خروج عن موضوع المعالجة.
- أنه لابد من قراءة القرار بكامله، بوقائعه الأساسية التي اعتبرها الحكم أو القرار مؤثرة، دون تجاهل الوقائع الأخرى التي قد يجد فيها المعلق ما هو مؤثر، إما في تأكيد قرار المحكمة أو مخالفته. ففي عملية فرز الوقائع قد يقع المعلق على واقعة قد تكون جوهرية ومن شأنها أن تؤثر في الحل الذي وضعتة المحكمة سلباً أو إيجاباً.³
- أن يعتمد المعلق إلى إبداء رأيه الشخصي بالبحث، في كل مسألة من المسائل القانونية التي أثرت أمام المحكمة مصدرة القرار، كل ذلك في إطار المبادئ والمعلومات القانونية المتوافرة لديه، إما تلك التي يحتفظ بها في ذهنه وفي فكره، وإما تلك التي يستطيع الحصول عليها من المراجع المختلفة الموجودة في المكتبات الخاصة والعامة، ووفقاً

¹ صالح طليس، المرجع السابق، ص 255.

² عكاشة محمد عبد العال، سامي بديع منصور، المرجع السابق، ص 131.

³ المرجع نفسه، ص ص 131-132.

لذلك نحدد بعدها موقع الحل المقترح من قبل المحكمة، في إطار المبادئ القانونية المقررة أو المعتمدة فقها واجتهادا وتشريعا.¹

- عند الانتهاء من معالجة وتقويم المسائل المثارة، والحل المقرر لها، ينتقل تباعا وعلى نفس النسق، إلى معالجة وتقويم كل المسائل المتبقية وفقا لتدرجها في القرار موضوع التعليق. فتتم المناقشة بالتالي وفقا للقواعد القانونية والنصوص المرعية الإجراء، وكذلك وفقا للمقومات الأساسية التي يقوم عليها المجتمع، وأخيرا بالنسبة لمدى إلزامية الحل المقرر لسائر المحاكم الأخرى.²

يتصدى المعلق في هذه المرحلة إلى مهمتين أساسيتين:

_ الأولى: نقد الحكم أو القرار

_ الثانية: قيمة الحل بالنسبة للنصوص و المبادئ القانونية

ويقصد بنقد الحكم أو القرار بيان صحته من الوجهة القانونية، وبهذا الشأن قد يكون النقد إيجابيا أو سلبيا. وعليه فإن نقد الحكم يعتبر تقييما له، وفي مدى توفيق المحكمة في استخلاص الوقائع محل النزاع وصحة تكييفها القانوني، وبالتالي صحة الإسناد في تعيين القواعد القانونية الواجبة التطبيق على موضوع النزاع. ويضاف إلى ذلك أن المعلق يقدر مدى صحة تفسير المحكمة لقواعد القانون، ومدى صحة انطباق هذه النصوص على وقائع النزاع، بما يبرر الحكم أو القرار الصادر عنها.³

أما بالنسبة لقيمة الحكم أو ما يقصد به الاجتهاد القضائي، الذي تصبح سوابق الشيء المقضي مصدرا تفسيريا لقواعد بعض فروع القانون، للجهات القضائية تراعيه عند إصدار

¹ عيود عبد الله العسكري، المرجع السابق، ص 155.

² المرجع نفسه.

³ فاضلي إدريس، الوجيز في المنهجية والبحث العلمي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2017، ص ص 259-260.

أحكامها في الحالات المشابهة، يكون المطلوب من المعلق في هذه الحالة أن يبين دور الحكم أو القرار القضائي في خلق أولورة أو تأكيد مبدأ قانوني.¹

ففي هذه المرحلة يقوم المعلق بمناقشة الحلول التي اعتمدها القرار وتقييمها، وإذا كانت طرحت في القرار نقطة قانونية واحدة نتناولها بالتحليل والمناقشة. أما إذا طرحت في القرار عدة نقاط قانونية فننتاول، كل نقطة من هذه النقاط تباعا بالمناقشة والتحليل بحيث أنه عند الانتهاء من نقطة معينة ننتقل إلى النقطة التالية، وهكذا حتى الانتهاء من تحليل ومناقشة كل النقاط القانونية التي طرحت على المحكمة. فمناقشة الحلول تتم من خلال تقييم الحل من الوجهة القانونية، ومن الوجهة الاجتماعية والاقتصادية، ومن ثم على ضوء مدى وأبعاد هذا الحل.²

فالدراسة في هذا المجال تقسم إلى قسمين: قسم شخصي: يقوم من خلاله المعلق بإعطاء تقييم للحل الذي جاء به القرار، وهل يرى بأن هناك قرار أفضل له نفس إيجابيات الحل المعطى، دون أن تكون له سيئات. وقسم موضوعي: يتم من خلاله الإجابة عن الأسئلة التالية: ما هو النص القانوني الذي تم الاستناد إليه؟ وكيف تم تفسير النص من طرف القضاة؟ وهل النص واضح أم غامض؟ ما هو موقف الفقه من هذه المسألة؟ وما هو موقف الاجتهاد القضائي منها؟³

فيجب على الباحث الإجابة عن جميع الأسئلة المذكورة أعلاه، حتى يتسنى له ربط ما هو نظري بما هو عملي حيث يقوم بإسقاط للمحاضرات والمعلومات التي سبق وأن تلقاها من خلال قراءة القرار، مما يقتضي من الباحث استظهار جميع المعلومات النظرية المتعلقة

¹ المرجع نفسه، ص ص 260-261.

² حلمي محمد الحجار، المرجع السابق، ص 408.

³ زكرياء خليل، المرجع السابق، ص ص 60-61.

بالإشكال الذي تطرحه القضية محل التعليق، ثم الرجوع في كل مرة إلى حيثيات الحكم أو القرار محل التعليق لتطبيق تلك المعلومات على القضية المطروحة.¹

وفي الواقع هناك صعوبات تواجه الطلاب في التعليق على الأحكام والقرارات القضائية، فمن المعروف أن الحكم أو القرار القضائي يستعمل عادة في صياغته عبارات أو مصطلحات قانونية قد تكون غامضة ويصعب استيعابها أو فهمها من قبل الطلاب. أضف إلى ذلك أن الحكم أو القرار القضائي يخضع لقواعد شكلية وأخرى جوهرية، فكما هو حال النصوص القانونية تتضمن الأحكام والقرارات القضائية بعض المصطلحات والعبارات التي يصعب على الطالب أن يفهمها في كثير من الأحيان.²

وعلى العموم فإذا انتهى الباحث من التعليق على القرار أن يعتمد إلى كتابة خلاصة عن القرار القضائي الذي علق عليه مع ذكر المبدأ القضائي المستخلص منه مع عرض الرأي الشخصي للباحث بشأن القرار ومدى انطباقه مع النظريات الفقهية والأحكام القضائية المقارنة ومدى انسجامه مع التشريع. مع ملاحظة أن التعليق على القرار القضائي لا يقتصر فقط على متن البحث القانوني، إنما يتعداه لأن يكون هذا التعليق بحثاً مستقلاً، فكثيراً ما يعتمد الأساتذة والقضاة والباحثون إلى اختيار قرار قضائي معين والتعليق عليه في شكل بحث في المجالات القانونية المتخصصة أو المشاركة به في المؤتمرات والندوات القانونية.³

بعد العرض لأهم عناصر القرار والحكم القضائي في المقدمة وتحديد مضمونه وطرح الإشكال القانوني الذي يدور حوله النزاع، يقوم المعلق بتحليل مضمون الحكم أو القرار القضائي من خلال المزج بين الدراسة النظرية والتطبيقية باستعمال المكتسبات النظرية له، ثم يقوم بتقييمه من الناحية الموضوعية من خلال مقارنة الحكم أو القرار القضائي بغيره من الأحكام الصادرة في نفس الموضوع أو مقارنته بالنصوص القانونية والاجتهادات القضائية في الموضوع.

¹ المرجع نفسه، ص 61.

² وسام حسين غياض، المرجع السابق، ص 276.

³ عمار عباس الحسيني، المرجع السابق، ص 309.

والتقييم من الناحية الشخصية الذي يعتمد فيه المعلق إلى إبراز رأيه حول مدى تطبيق القاضي للنصوص القانونية التي تتلاءم مع النزاع موضوع الحكم أو القرار القضائي.

رابعاً: الخاتمة

في الخاتمة يخرج الطالب بنتيجة مفادها أن المشكل القانوني الذي يطرحه الحكم أو القرار القضائي محل التعليق، يتعلق بمسألة قانونية معينة لها حل قانوني معين يذكره الطالب معالجا بذلك الحل الذي توصل إليه القضاء إما بالإيجاب أي بموافقته، أو بمعارضته مع عرض البديل.¹

فهذه المرحلة هي خلاصة موجزة لمضمون القرار ودقته، مع بيان رأي المعلق في القرار أو الحكم ومدى سلامته وصوابه واستجابته لمتطلبات الحياة الاجتماعية وذكر عيوبه والتعارض مع غيره أو مع الموضوع نفسه.²

فلا بد على المعلق أن يراعي ما يلي:

- استخراج قيمة الحل من النواحي الاجتماعية والاقتصادية (المصالح التي يحميها القانون).

وهنا على الباحث تقييم القانون الوضعي ذاته أو القاعدة القانونية التي طبقها المحكمة.

- الإضافة التي قدمها الحكم إلى العلم القانوني . وهنا علينا إظهار النتائج التي يمكن

أن تترتب على الحل الذي اعتمدته المحكمة على صعيد تطور القانون الوضعي (مدى

وأبعاد الحل المعتمد في القرار).³

¹ جودية خليل، المرجع السابق، ص 94.

² جبيري ياسين، المرجع السابق، ص 250.

³ صالح طليس، المرجع السابق، ص 256.

يذهب جانب من الفقه إلى التأكيد على أن الخاتمة قد تكون بمثابة تلخيص لأهم النتائج التي يتم التوصل إليها بإيجاز شديد، بالإشارة إلى نطاق القرار القضائي وآثاره على واقع الاجتهاد القضائي.

وذلك من خلال توضيح قيمة الاجتهاد من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وما قد يترتب عنه من تبعات وهل يشكل خروجاً عن باقي الاجتهادات وتأسيساً لتوجه جديد، أم أنه لا يعدو أن يكون عبارة عن مساهمة لما سبقه من اجتهادات وتكريس لها.¹

تعتبر خاتمة التعليق على الحكم أو القرار القضائي كحوصلة، يظهر من خلالها المعلق النتائج التي توصل إليها من خلال ما قام به من عملية التعليق.

المبحث الثاني: منهجية إعداد الاستشارة القانونية والمذكرة الاستخلاصية

إن منهجية حل النزاع بصورة غير قضائية لا يمكن اختصارها فقط بالمسائل العملية، وإنما هناك حالات أو نزاعات قانونية قد تعرض على متخصصين في علم معين من علوم القانون، وهذا ما يعرف بالاستشارة القانونية وكما يعتمد الطالب منهجية معينة في حل المسائل، وكما يلجأ المحامي إلى آلية معينة في مرافعاته ودفاعه عن موكله إن رجل القانون (المستشار) يلجأ إلى طريقة معينة يبدي من خلالها رأيه القانوني وطبعاً لا يمكن أن يتم ذلك إلا إذا اعتمد على منهجية معينة توصله إلى نتيجة واضحة يقدمها إلى طالب الاستشارة.²

من المعلوم أنه إذا قام نزاع قانوني بين طرفين وأراد أحدهما أن يقاضي الآخر، فله قبل أن يلجأ إلى القضاء أن يستشير محامياً لإعطائه رأياً قانونياً يركز عليه لرفع دعواه. وبما أن كل نزاع يعرضه المستشار على المحامي يتعلق بمسألة قانونية معينة، فإن الاستشارة القانونية

¹ زكرياء خليل، المرجع السابق، ص 61.

² وسام حسين غياض، المرجع السابق، ص 153.

هي الأخرى تتعلق حتماً بمسألة من المسائل القانونية النظرية التي يتعلمها الطالب في المحاضرة.¹

وبالإضافة إلى الاستشارة القانونية نجد أيضاً نموذج آخر للبحوث العلمية التطبيقية القصيرة، والذي يتجسد في المذكرة الاستخلاصية التي يكلف طلبة المدرسة العليا للقضاء بإعدادها أثناء فترة تربصهم. لذا سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى منهجية إعداد الاستشارة القانونية في المطلب الأول، ومنهجية إعداد المذكرة الاستخلاصية في المطلب الثاني.

المطلب الأول: منهجية إعداد الاستشارة القانونية:

لا نجانب الصواب عند القول أن كل متخصص في شتى مجالات العلوم والمعرفة هو مستشار في تخصصه. فالمهندس هو مستشار في اختصاصه فيما يتعلق بالتصاميم الهندسية للبناءات والمنشآت المعمارية، ويقدم خدمات في هذا المجال بعنوان الاستشارة، والطبيب المختص مستشار في اختصاصه فيقدم للآخرين معلومات ونصائح طبية. والخبير الاقتصادي والمحلل المالي يستشار في اختصاصه ودائرة معرفته فيقدم حلولاً لمعضلات اقتصادية ومالية، بل إن الاستشارة تمتد للمهن والحرف، فالكهربائي يستشار، والميكانيكي يستشار، والمختص في الترخيص يستشار. فكل عارف بمجاله يستشار فيه.²

والقانوني ليس بعيداً عن ذلك، فهو الآخر يقصده الغير للاستشارة والتزود بالمادة القانونية في شأن محدد هو موضوع الاستشارة. بل نكاد أن نجزم أن القانوني هو أكثر المختصين إجابة على الإشكاليات المطروحة من جانب الطرف الآخر. وهذا نظراً لامتداد علم القانون الواسع كونه يحكم سائر العلاقات والمراكز من الدولة في قمة هرمها ونشاطها الداخلي والخارجي وسائر الأجهزة التابعة لها، إلى نشاطات وروابط الأفراد، من روابط ومعاملات مالية

¹ غنای زکیة، المرجع السابق، ص 53.

² عمار بوضیاف، المرجع السابق، ص ص 56-57.

وشخصية وتجارية وروابط عمل وغيرها. وهذا ما يضيف على الاستشارة القانونية معنى خاص، ودائرة في غاية من السعة، لذلك نجد غالبية الدول رخصت للقانونيين بفتح مكاتب لممارسة العمل الاستشاري.¹

فمنهجية التعليق على الاستشارة القانونية هي الأخرى وسيلة تكسب الطالب القدرة على استيعاب المعلومات القانونية بأسلوب سهل، إذ تسمح له بوضع نفسه مكان المحامي والبحث عن الحل القانوني الأنسب لكل نزاع يعرضه عليه المستشار وفقا للمعلومات التي تعلمها في المحاضرة. وهكذا تترسخ المعلومات النظرية في ذهنه كلما تذكر المثال التطبيقي المتعلق بها مما يسهل عليه فهم واستيعاب الدروس بشكل أفضل.²

تعتبر الاستشارة من أهم التطبيقات المنهجية، والتي لا تقتصر فقط على رجل القانون وإنما كل يعتبر مستشار في مجال تخصصه، ولكن تقتصر في هذا المجال على دراسة الاستشارة القانونية التي تصدر عن مختص في مجال القانون، وقبل التطرق لخطوات إعداد الاستشارة لابد من تعريفها وتحديد أهم الموضوعات التي تكون محلا لها.

الفرع الأول: تعريف الاستشارة القانونية

الاستشارة هي استكشاف رأي القانون في صدد مسألة قد لا تكون محل نزاع، أو هي محله أويحتمل أن تكونه الاستشارة. إذن بالنسبة لطالبا هي طلب معرفة حكم القانون في مسألة معينة، وبالنسبة لمن يقوم بها هي بيان الرأي القانوني في خصوص المسألة المطروحة، وما يقتضيه ذلك من بيان النصوص القانونية المنطبقة وتفسيرها وموقف الاجتهاد بشأنها. وجدير بالإشارة هي طلب الرأي القانوني في خصوص مسألة معينة، فإن مهمة المستشار تنحصر في بيان الحل الذي يكرسه القانون الوضعي-أي كان مصدر القاعدة القانونية- أو تحديد الأوضاع القانونية التي يتعين اعتمادها في ضوء الأحكام القانونية الوضعية. فليس من

¹ المرجع نفسه، ص 57.

² غنای زکیة، المرجع السابق، ص 53.

مهمة المستشار عند إعطاء الاستشارة أن يتصدى لتقويم حكم القانون، ولا أن يعطي آراءه الشخصية أيا كانت قيمتها الأدبية طالما أنها لا تجد مجالا للتطبيق.¹

ويمكن أن تطلب الاستشارة بمناسبة نزاع معين كما قد تطلب قبل نشوء أي نزاع، وهي تهدف في الحالتين لتحديد الوضع القانوني من الجوانب التي يرغب طالب الاستشارة بالوقوف عليها²

__ إن الاستشارة القانونية بالنسبة لطالبها هي طلب معرفة حكم القانون في مسألة معينة. أما بالنسبة لمن يقوم بها، هي بيان الرأي القانوني في خصوص المسألة المطروحة، وما يقتضيه ذلك من بيان النصوص القانونية المنطبقة وتفسيرها وموقف الاجتهاد بشأنها.

__ إن مهمة المستشار تنحصر في بيان الحل الذي يكرسه القانون الوضعي، وليس في التصدي لتقويم حكم قضائي، أو إعطاء آرائه الشخصية أيا كانت قيمتها الأدبية.

__ إن الاستشارة القانونية تفترض أن شخصا معينا أو جهة معينة تريد أن تعرف حكم القانون في مسألة معينة.³

إن الاستشارة قد تكون شفوية ويجب في مقدمها أن يكون فطنا وذكيا، وقد تكون مكتوبة بحيث تشبه الخبرة في المنهج المتبع في إعدادها، إن هذا المنهج يخضع لرغبة صاحبه، إذ لا شكليات تحكمها، والقاعدة أن يلتزم المنهج العلمي بحيث يخضع تحريرها إلى قواعد علمية معينة تسهل للمخاطب بها (مستمعا أو قارئاً) فردا أو إدارة الخروج بفكرة واضحة.⁴

¹ عكاشة محمد عبد العال، سامي بديع منصور، المرجع السابق، ص ص 536-537.

² حلمي محمد الحجار، راني حلمي الحجار، المرجع السابق، ص 386.

³ فاضلي إدريس، المرجع السابق، ص ص 280-281.

⁴ بوحميده عطا الله، إرشادات في منهجية الاستشارة (المنازعات الإدارية)، قسم الكفاءة المهنية للمحاماة، كلية الحقوق-بن عكنون-، جامعة الجزائر، 2000-2001، ص 1.

ويمكن أن تكون الاستشارة اختيارية، بحيث يكون المعني بالأمر مخييراً بين طلب الاستشارة من عدمها، ولا ترتب هذه الأخيرة أي أثر شكلي أو موضوعي في مسار النزاع. كما قد تكون إلزامية، بحيث يلزم الأخذ بالرأي الاستشاري للشخص أو الهيئة طالبي الرأي الاستشاري.¹

يتدرج النزاع القانوني-أي نزاع- ضمن إحدى الحالات التالية:

- الحالة الأولى: النزاع حول العناصر الواقعية التي تنبثق منها الحقوق المتنازع عليها.
 - الحالة الثانية: التوافق حول العناصر الواقعية والاختلاف حول القواعد القانونية التي تنطبق عليها، ومن ثم الاختلاف حول النتائج القانونية التي تنبثق عنها.
- ووضع الاستشارة من قبل رجل القانون يفرض عليه أن يبين الحالة التي تتدرج ضمنها الاستشارة المطلوبة، ويتضح له ذلك من خلال تحديده لإطار النزاع على ضوء ما يعرضه عليه طالب الاستشارة.²

إن تعريف الاستشارة في ميدان العلوم القانونية لابد أن يشتمل على عناصر مهمة في تحديد مجال الاستشارة أي موضوعها، أطرافها والغاية من تقديمها. وهكذا فإن عموم المقصود من الاستشارة القانونية هو: استكشاف رأي القانون وطلب معرفة حكمه في مسألة معينة، قد تكون محل نزاع قائم أو تحتمله أو قد تكونه الاستشارة نفسها، بهدف إيضاح المسألة المستهدفة بالاستشارة، وتحديد الوضع القانوني لمختلف جوانبها التي يرغب طالب الاستشارة في معرفتها والاطلاع والوقوف عليها، وذلك ببيان جميع الأسانيد القانونية المتصلة بها وطرح الحلول المحتملة وموقف الاجتهاد منها.³

¹ بوسعدي رؤوف، المرجع السابق، ص 63.

² حلمي محمد الحجار، راني حلمي الحجار، المرجع السابق، ص ص 386-387.

³ عبد المنعم نعيبي، المرجع السابق، ص 217.

تتمثل أطراف الاستشارة في كل من المستشار والمستشار، أما المستشار فقد يكون شخص طبيعي أو معنوي يريد استيضاح الوضع القانوني والآثار أو النتائج التي قد تترتب على أمر ما أو تتفرع عنه.

وبالنسبة للمستشار فهو رجل قانون دون أن يكون من الضروري له الصفة الرسمية، فقد يكون محاميا أو قاضيا متقاعدا، أو أستاذا جامعا أو مجازا في الحقوق، وملما بالحقل القانوني. كما قد يكون أي واحد من طلبة القانون.¹

إذا كان طالب الاستشارة جهة عرض للإشكال القانوني أو السؤال، فيكتفي بعرض الوقائع، وكذلك عرض المستندات والوثائق، فالمستشار هو من سيتولى الإجابة عن الإشكال المطروح بعد تكييف الوقائع، والإطلاع على الوثائق والمستندات، ومعرفة حكم القانون بشأن الوضعية محل الاستشارة، ليقدم في الأخير رأيه بخصوص الحل الذي يراه مناسبا كإجابة لما طرح عليه، فمهمته تختلف عن مهمة من سيتولى تحليل مادة قانونية والتعليق عليها، فهو لا يحلل المواد ولا يتعمق فيها، ولا يعلق عليها، بل يبين حكم القانون حول مسألة مطروحة لا غير.²

يتعين على المستشار أن يبين كافة العناصر الواقعية المتعلقة بموضوع الاستشارة وأسانيده، وبعبارة أخرى يجب أن يضع طالب الاستشارة أمام مستشاره كافة العناصر التي تمكنه من بيان الرأي القانوني السليم، كما يتعين على المستشار أن يبين الحكم القانوني بوضوح ودقة، أمام زبونه طالب الاستشارة ليحيط علما بحقيقة المسألة حتى يتخذ ما يراه سليما وفقا لما يلزم به القانون.³

¹ صالح طليس، المرجع السابق، ص 228.

² عمار بوضياف، المرجع السابق، ص 58.

³ فاضلي إدريس، المرجع السابق، ص 281.

إن المهمة الأساسية للمستشار لا تتعدى الإجابة عن إشكال مطروح بعد تلقي الوقائع المتعلقة بهذا الإشكال، وبعد فحص الوثائق والتدقيق بشأن المركز القانوني للمسائل أو عارض الاستشارة.

ويتعين على المستشار تبسيط المعلومات بالنسبة لمن عرض الاستشارة، وأن لا يخاطبه بلغة كلها مصطلحات متخصصة خاصة إذا كانت الاستشارة شفوية، وكثيرا ما تحدث، فحتى يستوعب صاحب المصلحة إجابة المستشار على هذا الأخير أن يخاطبه بلغة يفهمها.¹

إن المواضيع التي تثور بشأنها الاستشارة عديدة ومنها:

_ لمعرفة حكم القانون بخصوص مسألة موضع نزاع أو يحتمل أن تكون محله في المستقبل، وما يحتمله ذلك من عرض الأمر على القضاء. ويكون الهدف عندئذ هو معرفة حكم القانون بما يؤدي إليه ذلك من الوقوف على احتمالات صدور حكم لصالحه من عدمه.

_ أو لأن يكون طالب الاستشارة على بصيرة عند تصرفه فلا يعرض نفسه إلى التهلكة أو الخسارة. أو المسائلة أو لسد الثغرات التي يحتمل أن يستفيد منها من يتعاقد أو يتعامل معه.²

_ الرغبة في الوقوف على المواصفات القانونية والنتائج التي تترتب أو تتفرع عن وضع ما، وما يمكن أن يرتد على طالب الاستشارة بسببه، وما يترتب عليه.

_ قد يكون صاحب حق يريد معرفة السند القانوني لحقه والأصول والإجراءات التي يجب إتباعها للحصول على حقه أو المحافظة عليه.

_ كما قد يكون مدعى عليه أو ملاحقا، ويريد معرفة موضوع الإدعاء عليه وسنده القانوني والوسائل التي يجب عليه اعتمادها للحفاظ على حقوقه.

¹ عمار بوضياف، المرجع السابق، ص ص 58-59.

² فاضلي إدريس، المرجع السابق، ص ص 281-282.

__ قد يكون متهما يريد تهيئة الدفاع لرد الإدعاء عنه وإسقاط الملاحقة بحقه، أو التخفيف من وقعها على شخصه وماله.¹

إن إعطاء الرأي القانوني من قبل المستشار يتطلب منه أن يبدأ بتحديد المسألة موضوع الاستشارة وما تثيره من نقاط قانونية، لأن رأي المستشار لا يعدو أن يكون جوابا على هذه النقاط، ولذلك يتعين عليه أن يبدأ بفحص الطلب جيدا لتحديد العناصر الواقعية التي يرتب القانون عليها نتائج محددة، وتأتي بعد ضبط نطاق الوقائع عملية استخلاص النقاط التي تستحق المعالجة، ويبين النتائج المترتبة عليها أو المتفرعة عنها إن وجدت، فيكون على المستشار أن يحدد المسائل القانونية التي يطلب رأي القانون فيها.²

وعليه فإن الاستشارة التي تعطى للطالب تتضمن فقط وقائع وسؤال، ويقوم الطالب باستخراج ومعرفة المسألة القانونية التي يدور حولها النزاع، مما يجعله مستعدا لدراسته نظريا بالرجوع إلى المعلومات النظرية المتعلقة بها، وتطبيقا من خلال تلك المعلومات على القضية المعطاة له من خلال الاستشارة، وذلك للوصول إلى الحل السليم الذي ينتظره منه المستشار.³

ولإعداد استشارة قانونية لابد من توخي مرحلتين الأولى تحضيرية والثانية تحريرية على غرار كل من التعليق على حكم أو قرار قضائي، والتعليق على نص قانوني.

الفرع الثاني: مراحل إعداد الاستشارة القانونية

إن الاستشارة القانونية لا تتمتع بأي قوة إلزامية لطالبتها، إذ قد يعمل بها وأحيانا يعمل بعكسها، كما أن المحاكم التي تنتظر بالنزاع موضوع الاستشارة لا تعتبر مقيدة بها، وبالتالي

¹ صالح طليس، المرجع السابق، ص 229.

² فاضلي إدريس، المرجع السابق، ص 282.

³ بوسعدية رؤوف، المرجع السابق، ص 64.

فإن الاستشارة هي مجرد رأي قانوني غير ملزم يحدد بصورة تقريبية ما هو نصيب النزاع موضوع الاستشارة من الريح والخسارة.¹

تعتبر الاستشارة بحثاً قانونياً (مختصراً) يستهدف تطبيق قاعدة أو قواعد يراها المستشار القانوني مناسبة وملائمة للوضع أو الواقعة أو معرفة رأي القانون بشأنها، لذا فإن إعدادها يتطلب تقديمها في صورة مكتوبة، الأمر الذي يستلزم تحريرها وفق منهجية محددة ومضبوطة.² إن منهجية التعليق على الاستشارة القانونية هي دراسة نظرية وتطبيقية لمسألة قانونية معينة داخلية في نطاق برنامج الدروس التي يتلقاها الطالب في المحاضرة. وهذه الدراسة المزدوجة تتطلب هي الأخرى مرحلتين:

- مرحلة تحضيرية: يستخرج فيها الطالب من الاستشارة المعطاة له الوقائع والمشكل القانوني.

- مرحلة تحريرية: يناقش فيها الطالب مسألة النزاع المطروح في الاستشارة نظرياً، بالاستعانة بالمعلومات النظرية التي تتعلق بالمسألة المذكورة، وتطبيقاً بتطبيق تلك المعلومات على قضية الاستشارة، ويتم ذلك وفق خطة مكونة من مقدمة وعرض وخاتمة.³ كما سبق القول فإن الاستشارة القانونية تستلزم قبل تحريرها الوقوف على أهم العناصر التي تمكن المستشار من فهم عناصرها، والتعمق في فهم مجرياتها حتى يتمكن من إبداء الرأي القانوني السليم.

أولاً: المرحلة التحضيرية:

تتطلب منهجية الاستشارة، كالتعليق على القرارات القضائية، فهم النص فهماً جيداً من خلال القراءة المركزة لمحتواه للتمكن من تشخيصه وحصر المسائل القانونية حصراً كاملاً.⁴

¹ وسام حسين غياض، المرجع السابق، ص 154.

² عبد المنعم نعيبي، المرجع السابق، ص 220.

³ غناي زكية، المرجع السابق، ص ص 54-55.

⁴ بوحميده عطا الله، المرجع السابق، ص 1.

تستلزم المرحلة التحضيرية تحديد عناصر الاستشارة القانونية المجسدة أساسا في حصر الوقائع وتحديدها، وبيان المسائل القانونية التي يقابلها مصطلح الإشكالية في التعليق على النصوص والأحكام والقرارات القضائية، للوصول إلى الحل القانوني المناسب.

1. عرض الوقائع وتكييفها:

يجب على المستشار أن يقرأ المسألة محل الاستشارة عدة مرات لفهمها واستيعابها، كذلك في هذه الحالة يتوجب عليه الاستماع إلى طالب الاستشارة أكثر من مرة، ومطالبته بتوضيح كافة العناصر الواقعية التي يعرفها وكافة الأوراق والمستندات المتعلقة بموضوع الاستشارة، والتي يجب قراءتها أكثر من مرة لتوجيه الأسئلة إلى المستشار لتوضيح بعض الأمور، لأن بعض نقاط النزاع ستخضع لتقدير القاضي. كل هذه القراءة والأسئلة والاستماع تهدف إلى ضبط نطاق الوقائع والإلمام بها، للتمكن من استعراضها وترتيبها بشكل متسلسل.¹

وقبل أن يبادر المستشار بتقديم وجهة نظره في حل الإشكالية المعروضة، يتعين عليه أولاً عرض الوقائع محل الاستشارة. حتى يكون القارئ في الصورة ويعرف أصل الإشكالية وحدودها، ويسرد الوقائع يتمكن الأستاذ في الاستشارة المكتوبة من تقييم طلابه من حيث قدرة كل طالب على التحكم في الوقائع، والالتفاتة لأدق المسائل التي تدور حولها الاستشارة.²

يتعين على المستشار أن يحدد بدقة إطار الاستشارة والنقاط التي تثيرها، ولذلك يتعين عليه أن يبدأ بفحص الطلب جيدا لتحديد العناصر الواقعية التي يرتب القانون عليها نتائج محددة. وقد تكون العناصر الواقعية بسيطة لا تعقيد فيها، ويكون الحكم القانوني بشأنها واضحا لا يثير لبسا.

مثل هذه الاستشارة لا تحتاج جهدا كبيرا من المستشار.³

ويراعى في ذكر الوقائع ما يلي:

¹ صالح طليس، المرجع السابق، ص ص 230-231.

² عمار بوضياف، المرجع السابق، ص 59.

³ عكاشة محمد عبد العال، سامي بديع منصور، المرجع السابق، ص 538.

- صياغتها صياغة جديدة وبجمل كاملة تساعد على الإحاطة بعناصر القضية.
- يجب انتقاء ما يذكر من الوقائع، فلا يتم ذكر الوقائع القانونية التي لم تؤثر في تحريك النزاع.
- مراعاة التسلسل الزمني للأحداث.
- عدم التكرار.¹

والمستشير عادة رجل غير مختص في القانون، فهو بذلك سيسرد وقائع النزاع عموماً بطريقة عامية، على الطالب أن ينقلها كاملة كما هي ثم يعيد صياغتها بأسلوب قانوني. ولا بأس أن يذكر المستشار وقائع الاستشارة في شكل نص فقرة متماسك، فهو غير ملزم باستخراجها في شكل نقاط كما هو الحال في الحكم أو القرار القضائي. وعلى المستشار بعد ذلك مراعاة ما جاء في كيفية استخراج وقائع القرار، حيث عليه أن يستخرج وقائع الاستشارة هي الأخرى متسلسلة ومرتبطة ومكيفة تكييفاً صحيحاً، كما عليه استبعاد الوقائع التي لا علاقة لها بالنزاع ولا تفيد في حله، وأن لا يفترض وقائع لم تذكر في الاستشارة.²

ويمكن للمستشار القانوني أن يفترض ويتوقع بعض الفروض والاحتمالات ذات الصلة بمستجدات متوقعة بخصوص الوقائع والإجراءات، حتى يتمكن من تنوير طالب الاستشارة وإفادته بالحلول الممكنة والسبل المتاحة قانونياً وقضائياً، وجميع الأوضاع المحتملة لموضوع استشارته، بخلاف التعليق على القرارات والأحكام القضائية، فإنه لا يمكن للباحث القائم بالتعليق افتراض وقائع أو إجراءات أو إدعاءات.³

وتذكر الإجراءات في هذا المجال وهي المراحل الإدارية (تظلم إن وجد) والقضائية (رفع دعوى، طعن) التي مر بها النزاع، وترتب بحسب حدوثها زمنياً وبدقة.

¹ بوسعدي رؤوف، المرجع السابق، ص 65.

² غناي زكية، المرجع السابق، ص ص 55-56.

³ عبد المنعم نعيبي، المرجع السابق، ص 221.

وبما أن الاستشارة عادة ما تطلب بداية، أي قبل اللجوء إلى القضاء فإن معطياتها تقتصر على الواقع فقط، فإن اتخذت إجراءات وطلبت ففي مثل هذه الحالة يجب ذكرها مع احترام قواعد ترتيبها.¹

بعد عرض الوقائع والإجراءات يقوم المستشار بالتحليل والتكييف كمرحلة أولى للبحث عن حكم القانون وهنا يشتبه دوره بدور القاضي.²

إن المستشار ملزم بعرض الوقائع المتعلقة بالمسألة محل الاستشارة على المستشار، الذي يقوم بتكييفها من الناحية القانونية، وذلك من أجل إبداء رأي القانون بشأنها.

2. طرح المسائل القانونية:

تقدم التساؤلات في منهجية الاستشارة من خلال مصطلح "طرح المسائل القانونية"، نستخرج هذه المسائل القانونية من عناصر الاستشارة (وقائعها وإجراءاتها إن وجدت)، ويجب حصرها كاملة، بمعنى ضرورة الإلمام بها دون البحث في المسائل المفصول فيها. ويمكن ترقيم المسائل القانونية، أو الاستغناء عن الترقيم واستعمال مطات فقط، كما تعد هذه المسائل في شكل تساؤلات.³

وعليه تطرح المسائل القانونية في شكل أسئلة، ويجب تجزئة المسائل فلا يطرح السؤال في شكل عام، وإنما يجب تجزئته إلى أسئلة فرعية حتى يمكن الإجابة عليه بصورة مرتبة.⁴ وبعد ضبط نطاق الوقائع يستخلص المستشار النقاط التي تستحق المعالجة، ويبين النتائج القانونية المترتبة عليها أو المتفرعة عنها إن وجدت، فيكون عليه أن يحدد المسائل القانونية التي يطلب بيان رأي القانون فيها. ويتقيد المستشار -بطبيعة الحال- عند بيان الحكم القانوني

¹ بوحميده عطا الله، المرجع السابق، ص 2.

² عمار بوضياف، المرجع السابق، ص 59.

³ بوحميده عطا الله، المرجع السابق، ص 2.

⁴ رشيد شمشيم، المرجع السابق، ص 192.

بمصادر القاعدة القانونية، التي يحددها المشرع الذي يبحث عن حكم المسألة المطروحة في ظله.¹

إن طرح المسائل القانونية في الاستشارة ضروري، لأنه يحدد الغرض والهدف منها، والذي يختلف بحسب طبيعتها، سواء كانت المسألة محل الاستشارة مرتبطة بنزاع قائم، أو يحتمل قيامه في المستقبل.

3. عرض الإجابة:

قد يتضمن سؤال طالب الاستشارة مسألة واحدة أو جزءا واحدا، وحينها يركز فقط على هذا السؤال، وقد تأتي الاستشارة في شكل أسئلة جزئية ومحاوّر متعددة، وعندها يلزم المستشار بتفكيك كل محور وإبراز حكم القانون بشأنه، فينقل طالب الاستشارة المستشار من جزئية إلى أخرى بما يدل على عمق المسألة وزواياها المتعددة، وإذا انعدم حكم القانون في المسألة محل الاستشارة تعين على المستشار إتباع تدرج المصادر، وهنا نشير إلى أن المكلف بالاستشارة ستصعب مهمته في حال عدم النص على الإشكالية محل الاستشارة.²

يمكن أن يخلص المستشار في الرأي الذي يعطيه إلى حل واحد، أو عدة حلول محتملة متى كانت العناصر الواقعية متحركة أو متى كانت هناك تفسيرات متعددة أو اختلاف في الاجتهاد بشأن نقطة قانونية معينة، فإذا كانت العناصر الواقعية ثابتة والقاعدة القانونية التي تنطبق عليها واضحة ولا تحتمل تفسيرات متعددة يسهل على المستشار أن يعطي رأيا واحدا بشأن الحل المقترح، وهذا الحل يكون منطبقا على الحكم الذي تتضمنه القاعدة القانونية. أما إذا كانت العناصر الواقعية متحركة، بمعنى أن وسائل إثباتها غير حاسمة، ويمكن أن تفقد قيمتها إذا ظهرت أدلة معاكسة عند الخصم الآخر، أو إذا كانت تلك الوسائل تخضع لسلطة القاضي التقديرية، فعندها يكون على المستشار أن يحفظ الحلول المرتقبة في كلا الاحتمالين.³

¹ عكاشة محمد عبد العال، سامي بديع منصور، المرجع السابق، ص 538.

² عمار بوضياف، المرجع السابق، ص 60.

³ حلي محمد الحجار، راني حلي الحجار، المرجع السابق، ص 388-389.

إن الاستشارة تطلب عادة من أجل أن يقف طالب الاستشارة على الحلول القانونية أو الأوضاع القانونية التي يصح اعتمادها على ضوء القانون الوضعي، وهذا يعني أن على المستشار أن يقترح الحلول أو ترتيب الأوضاع القانونية على ضوء القانون الوضعي، فيضع مقدمات القياس لحلوله بالاستناد إلى قواعد القانون الوضعي المرعية، وبصرف النظر عن نظريته وتقييمه للقانون الوضعي، لأن تقويم الحلول المقررة في القانون الوضعي محله عادة ضمن الدراسات القانونية.¹

إن مضمون الإجابة عن طريق الاستشارة القانونية قد يكون مختصراً، كما قد يعرض بإسهاب وتفصيل مستفيض عن طريق إعداد دراسة متكاملة، وقد يكون الحل المتوصل إليه شفويًا في شكل شرح وتعليق موجز، وقد يحرر في شكل مكتوب وهو المعمول به عادة بالنسبة إلى ما اصطلح على تسميته: "الاستشارة المؤسسية والرسمية" الموجهة إلى طالبيها من المؤسسات أو الهيئات الرسمية.²

فبعد معرفة النقاط القانونية محل الاستشارة نقوم بمراجعة كافة النصوص التشريعية التي تتعلق بها، ونحاول تحديد مضمونها ومفهومها لمعرفة ما إذا كانت هذه النصوص تنطبق على الواقعة أو الوقائع القانونية موضوع الاستشارة. في حال كان النص واضحاً وصريحاً ولا خلاف على تفسيره أو تطبيقه يتم الاكتفاء به، أما في حالات غموض النص أو حالات وجود خلاف في أوساط الفقه حول تفسيره وتطبيقه يجب تقديم المراجع الفقهية والاجتهادية وما ورد فيها بالضبط حول مضمون النص المذكور.³

عندما يكون للمستشار رأياً مستقلاً في القضية يترتب عليه أن يبين بوضوح وبثبات في التعبير (أي دون غموض أو عدم ثقة) الفكرة التي يكرسها مع سندها القانوني، مؤيداً بتعليق منطقي وقانوني سليم بحيث تكتسب هذه الفكرة من الوضوح والقوة ما يقنع بصوابها أو بتفوقها

¹ حلمي محمد الحجار، المرجع السابق، ص 309.

² عبد المنعم نعيبي، المرجع السابق، ص 222.

³ صالح طليس، المرجع السابق، ص 231.

على سائر الأفكار الواردة بشأن النقطة المثارة. وتتميز الفكرة بهذه الصفات عندما تكون الأقرب للنص ومفهومه اللغوي والقانوني ووظيفته الاجتماعية أو الاقتصادية أو الأخلاقية. فالنص وجد ليؤدي دورا وظيفيا راعيا للحقوق والمصالح وضابطا للنشاط والتصرف. وبقدر ما يقترب مفهوم الفكرة من هذا الدور الوظيفي بقدر ما تكون مقبولة ومتوافقة مع المتطلبات الواقعية والقانونية.¹

ويمكن أن ترتبط الاستشارة القانونية وما تتضمنه من حلول بكتابة تقارير تعرف بالتقارير الاستشارية: "وهي تقارير ذات صفة استشارية غير ملزمة، يقدمها خبير أو خبراء مكلفون بدراسة مشكلة محددة واقتراح الحلول أو الحل الناجع لها. أو أن يكلف أحد الموظفين بإجراء دراسة استشارية، وللسلطة الرئاسية حق اعتمادها أو تعديلها أو رفضها وفق قناعتها الإدارية والقيادية."²

يعتبر الحل المتوصل إليه جوهر الاستشارة القانونية، حيث يعتمد من خلاله المستشار إلى استشراف رأي القانون حول المسألة التي طلب منه تقديم استشارة فيها، فهو يتحرى قدر الإمكان الدقة والموضوعية في عرض الحل، حتى يصل إلى الغرض المراد تحقيقه من طلب الاستشارة.

ثانيا: المرحلة التحريرية:

تقتضي هذه المرحلة وضع خطة مناسبة، وذلك لمناقشة المسألة القانونية المعروضة من خلال الاستشارة.³

تعتبر المرحلة التحريرية في الاستشارة القانونية المرحلة التي يحاول من خلالها المستشار، تجسيد ما توصل إليه من خلال المرحلة التحضيرية.

1. الخطة:

¹ وسام حسين غياض، المرجع السابق، ص 156.

² عبد المنعم نعيبي، المرجع السابق، ص 222.

³ غناي زكية، المرجع السابق، ص 58.

إن خطة الاستشارة ولو أنها أبسط من خطة القرار إلا أنها لا تختلف عنها في وجوب كونها تطبيقية دقيقة، متوازنة ومتسلسلة، فهي الأخرى يجب أن تجيب عن المشكل القانوني المطروح، ولهذا نجدها عادة تتكون من مبحثين اثنين.¹

تلتقي خطة الاستشارة القانونية مع خطة التعليق على الحكم أو القرار القضائي في أنها نظرية وتطبيقية في آن واحد، يحاول من خلالها المستشار أن يبرز العناصر التي ساعدته في بناء استشارته، سواء منها العناصر الواقعية أو النصوص القانونية التي اعتمد عليها في وضع الحلول لاستشارته.

2. المناقشة:

يعتبر تقديم الحالة التطبيقية والاستشارة أقل شكلية من الأسئلة الأخرى، مقارنة بالمقالة أو التعليق على القرار، لا توجد خطة تعد مسبقاً لأن الإجابة مرتبطة بمحتوى السؤال.² إن مناقشة موضوع الاستشارة القانونية تتطلب معالجتها في خطة، مكونة من مقدمة وعرض وخاتمة.

- مقدمة: تتم فيها الإحاطة بالموضوع بصورة مختصرة، حيث يبرز المستشار موضوع الاستشارة في إطار المبدأ القانوني المنظم لموضوع النزاع، وبعد ذلك يقوم بإعادة ذكر وقائع النزاع بأسلوب قانوني وتنظيم الوقائع بكيفية متسلسلة ومتراصة مع إظهار أطراف النزاع بكيفية واضحة.³

✓ يجب أن تكون المقدمة قصيرة وتتضمن التذكير بالوقائع الأساسية مرتبة زمنياً.
✓ بعض الوقائع بإمكانها أن تكون محل تكييف قانوني منذ البداية، إذا ما كان هذا التكييف بديهياً، ولكن في أغلب الوقائع يطرح التكييف صعوبة، وعليه ينصح المستشار بعدم التعرض له في المقدمة.

¹ المرجع نفسه.

² دليل توجيبي للمرشحين لمسابقة الالتحاق بسلك القضاء، المرجع السابق، ص 4.

³ سقلاب فريدة، المرجع السابق، ص 63.

✓ في نهاية المقدمة يقوم المستشار بعرض تصوره للإجابة عن الحالة التطبيقية، هناك طريقتان:

• هناك أسئلة يمكن أن ترافق الحالة التطبيقية: يقوم المستشار بالإجابة عنها حسب الترتيب الذي طرحت به.

• في حالة عدم طرح أسئلة يقوم المستشار باختيار الأسئلة المناسبة التي يمكن أن تطرح، ثم يقوم بعد ذلك باستخراج الإشكال القانوني أو الإشكالات القانونية وفقا للترتيب الذي سيدرسها به.¹

إن مقدمة الاستشارة القانونية تكون موجزة تتضمن الإحاطة بموضوعها، من خلال ذكر أهم الوقائع مصاغة بطريقة قانونية، ومذكورة بشكل متسلسل.

- العرض: في هذه المرحلة يحزر المستشار ما جاء في الخطة من مسائل بالتسلسل وبالترتيب، باحثا عن الحل الملائم للمشكل القانوني المطروح. وللوصول إلى ذلك يعود الطالب إلى الوقائع لينظر في النزاع المطروح فيها، ثم يستخرج المسألة القانونية التي تتعلق بالنزاع ويبحث عن النص القانوني المنظم لها مع تبريره، ويضع كل الإمكانيات التي تمكنه من الوصول إلى الحل المطلوب.²

ويتم في هذا الجزء من الخطة تطبيق حكم القواعد القانونية على الوقائع المعروضة أو المفترضة لتحديد الحلول أو الآراء الممكن إعطاءها، إذ يكون هناك تأويلات محتملة تؤدي إلى أكثر من رأي، فلا بد في هذا المجال من الربط بين الواقعة والقاعدة القانونية وتعليل ذلك. كما نعد إلى استعراض النظريات التي كرسها كل من الفقه والاجتهاد، دون أن ننسى التوقف عند أحدث الاجتهادات وأحدث الآراء الفقهية لمقارنتها مع سابقتها لفهم التطور الحاصل فيها.³

¹ المرجع نفسه، ص 65.

² غناي زكية، المرجع السابق، ص 59.

³ صالح طليس، المرجع السابق، ص 232.

وإذا ما كان هناك عناصر قابلة للتغيير فعلى استعراض مختلف الفروض للوصول إلى الحكم القانوني لكل منها، كما أنه في حال وجود عدة آراء حول فرضية ما، فعلى ذكر هذه الآراء وملاحظاتنا حولها، فإذا انتقدنا أحدها علينا أن نظهر أسباب هذا الانتقاد أو سبب استبعادنا لرأي ما، وما إذا ما تشكل لدينا رأي مستقل، فعلى تدعيمه بتعليل منطقي وقانوني سليم بشكل يكسب هذا الرأي الوضوح والقوة التي تجعله مقنعا بصوابه، وتفوقه على سائر الآراء المستعرضة.¹

يقوم المستشار في العرض بمناقشة موضوع الاستشارة، مع إبداء الوجهة القانونية الخاصة به، وهنا تتم المعالجة النظرية والتطبيقية للموضوع في نفس الوقت، مع عرض الحلول المقترحة والتي يمكن للمستشير الأخذ بها.

- الخاتمة: وفيها يضع المستشار خلاصة ما توصل إليه مجيباً عن سؤال المستشير باختصار وبوضوح، مبيناً موقف القانون من النزاع وما دامت الخاتمة تجيب عن سؤال المستشير فهي إذن إجبارية.²

فبعد دراسة كافة النقاط القانونية وإعطاء الآراء المقترحة حول كل منها، لابد على المستشار من أن يضع خلاصة رأيه بأسلوب موجز وواضح، ليشكل دليلاً لطالب الاستشارة، ليكون على بينة من أمره فيما ينوي اتخاذه من مسلك. ولكون طالب الاستشارة غير معني بالآراء الفقهية ولا باجتهادات المحاكم، بل يريد الرأي والنصيحة، لهذا يجب أن تتضمن الخلاصة التي يعدها المستشار الاحتمالات الممكنة لكل منها، وتقديمها له مع إبداء الرأي الشخصي الذي يبرز الرأي الراجح أو النصيحة المطلوبة.³

¹ المرجع نفسه.

² غناي زكية، المرجع السابق، ص 60.

³ صالح طليس، المرجع السابق، ص 233.

تعتبر الخاتمة في الاستشارة القانونية كحوصلة لما تم التوصل إليه من نتيجة من طرف المستشار الذي قام بتكييف الوقائع محل الاستشارة، وإبداء الرأي القانوني حولها، مع العرض للحلول الممكنة في هذا المجال.

المطلب الثاني: منهجية إعداد المذكرة الاستخلاصية:

لم يتعود الطالب خلال دراسته الجامعية في كليات الحقوق على هذا النوع من الأبحاث القانونية الهامة، إذ أن المذكرة الاستخلاصية تمكن الطالب من القدرة على استخلاص المسائل القانونية وتلخيصها، واستنتاج الحلول واختبار معارفه ومعلوماته وتوظيفها في ميدان البحث العلمي والعمل¹.

كما تهدف المذكرة الاستخلاصية إلى تقدير ما إذا كان المترشح يمتلك القدرة على القيام بتقديم واضح وموضوعي وتلخيصي انطلاقاً من وثائق تسلم له عند الاختبار. ويتكون الملف الذي يسلم للمترشح من وثائق عامة مثل القوانين والتنظيمات أو الاجتهاد القضائي، وأخرى ذات طابع تحليلي مثل الدراسات الفقهية والمقالات الصحفية... إلخ، وعليه فإنه ليس من الضروري أن تكون للمترشح معارف حول المسألة موضوع الاختبار. ويتطلب من المترشح أن يتحكم بكيفية جيدة في التوقيت المخصص للاختبار، وأن يوزعه على مراحل مختلفة، والهدف الأساسي منه هو الاستخلاص².

سنحاول من خلال هذا المطلب معالجة موضوع المذكرة الاستخلاصية، أين ارتأينا تقسيمه إلى فرعين نتطرق في الأول لتعريف المذكرة الاستخلاصية، أما الفرع الثاني فخصصناه لمراحل إعداد المذكرة الاستخلاصية.

¹ عبد المنعم نعيبي، المرجع السابق، 222.

² دليل توجيهي للمترشحين لمسابقة الالتحاق بسلك القضاء، المرجع السابق، ص 1.

الفرع الأول: تعريف المذكرة الاستخلاصية:

إن أول ما يتبادر إلى الذهن أن المذكرة الاستخلاصية في ميدان البحث العلمي القانوني تستهدف التوصل إلى الاستخلاص والاستنتاج والاستنباط والتلخيص بمفهومه العلمي، أي بطريقة علمية منظمة تستوعب الأفكار والمسائل والحلول.¹

ذلك أن مصطلح المذكرة يشير إلى أن الطالب وهو بصدد إعداد مذكرة استخلاصية سينجز بحثاً بمواصفات علمية، وهو علمياً ما يجعل المذكرة الاستخلاصية شكلاً من أشكال البحث العلمي المختصر، ومن خلال هذه المذكرة يتعين على الطالب أن يتعامل مع عدة وثائق قانونية و/أو فقهية و/أو قضائية يقوم بتحليلها واستخراج أفكارها، واستخلاص مسائلها والحلول الممكنة استناداً إلى خطة محكمة يسترشد بها عند تحرير المذكرة.²

وتعد صياغة المذكرة الاستخلاصية من الأعمال التطبيقية المهمة والصعبة في نفس الوقت بالنسبة للطالب، لأن موضوعها لا يكون معروفاً بالضرورة بالنسبة له من قبل، وإنما يطلب منه فهم الموضوع أولاً من خلال الوثائق المتوفرة، ثم محاولة الربط بين تلك المعلومات بطريقة منهجية، وإيجاد الحلول المناسبة وتحليل وجهات النظر والاتجاهات الفكرية الموجودة في الوثائق المقدمة.³

إن الهدف من إعداد المذكرة الاستخلاصية هو اختبار قدرة الطالب على التلخيص لمضمون الوثائق القانونية المطلوب منه تلخيصها، ومقارنة مضمون هذه الوثائق مع بعضها البعض.

¹ عبد المنعم نعيبي، المرجع السابق، ص 224.

² المرجع نفسه.

³ بوسعدية رؤوف، المرجع السابق، ص 67.

أولاً: التعريف الشكلي للمذكرة الاستخلاصية:

إن المذكرة الاستخلاصية هي عبارة عن مجموعة وثائق تتضمن فكرة معينة أو موضوعاً معيناً، حيث تتكون غالباً من نص تشريعي (مجموعة من النصوص القانونية)، ونص فقهي (مقتطف من كتاب قانوني معين) أو مجموعة قرارات قضائية مع دراسات خاصة بالتعليق على تلك القرارات، فهي إذن هي مجموعة من الوثائق تحمل ارتباطاً منطقياً معيناً، وتدور حول فكرة أو مجموعة أفكار معينة قد تكون متناغمة أو متناقضة.¹

وعلى هذا الأساس لا تعن المذكرة الاستخلاصية:

- جمع وثائق وإعداد حوصلة لكل وثيقة.
- نتيجة أفكار مقدمة بالتتالي بدون أساس منهجي.
- عرض حال عن قراءة الوثائق وموجز مقتضب لمختلف النصوص.
- شرح النصوص الموجودة في الملف.
- التعبير عن رأي شخصي يتعلق بالنصوص أو الأفكار التي تعرضها أو اتخاذ موقف تجاه المناقشة التي أثارها الموضوع المطلوب استخلاصه.²

إن التعريف الشكلي للمذكرة الاستخلاصية ركز على مجموع الوثائق التي تتكون منها، والتي تتنوع بين نصوص قانونية واجتهادات قضائية وآراء فقهية، تعالج كلها موضوعاً واحداً سواء بطريقة متناسقة أو متباينة.

ثانياً: التعريف المنهجي للمذكرة الاستخلاصية:

إن المذكرة الاستخلاصية عمل علمي غاية في الدقة يشبه معالجة النصوص القانونية والأحكام والقرارات القضائية مع تلخيصها، إذ يتطلب من الطالب بذل مزيد من الجهد من أجل

¹ بوسعدية رؤوف، المرجع السابق، ص 67.

² دليل توجيهي للمرشحين لمسابقة الالتحاق بسلك القضاء، المرجع السابق، ص 1.

الخروج بمذكرة تلخص موضوع الوثائق القانونية والفقهية والقضائية، وتستعرض ما تضمنته من أفكار ومسائل تتطلب قدرا من التحليل العلمي والوافي والكافي، بعيدا عن التطويل المخل والاختصار الممل.¹

يقصد بالمذكرة الإستخلاصية من الناحية المنهجية هي معالجة مجموعة من الوثائق القانونية والفقهية والقضائية بطريقة علمية، بهدف استخلاص ما تضمنته من أفكار أساسية وثانوية وعرضها عرضا متسلسلا، يكشف عن قدرة الطالب على استيعاب مضامين تلك الوثائق وتلخيصها، واستخلاص ما اشتملت عليه وتضمنته من مسائل قانونية تتطلب التحليل، وانتهاء بتقييمها وربما تقويمها عبر ما يسجله من نتائج ويعرضه من حلول.

إذن وثائق المذكرة الإستخلاصية تختلف شكلا وتتقارب أو تتفق موضوعا، وتتفرد منها من خلال طريقة إعدادها، إضافة إلى اعتمادها مناهج مختلفة مثل: المنهج التحليلي، الاستقرائي، الاستنباطي وإضافة إلى التلخيص.²

وتهدف المذكرة الاستخلاصية عموما إلى ما يلي:

- _ تهيئة الطالب علميا وعمليا للترشح لوظيفة القضاء، باعتبار أن هذا النوع من البحوث يندرج ضمن عمل القاضي.
- _ تلقين الطالب مهارات البحث العلمي المختصر من خلال استيعاب القواعد الصحيحة لمنهج التحليل والاستقراء والاستنتاج.
- _ تدريب الطالب على الطريقة العلمية الصحيحة في التعامل مع الوثائق القانونية وغيرها من الوثائق الفقهية والقضائية.³

¹ عبد المنعم نعيبي، المرجع السابق، ص 224.

² عبد المنعم نعيبي، المرجع السابق، ص 224.

³ المرجع نفسه، ص 225.

إن التعريف المنهجي للمذكرة الاستخلاصية يركز على الدور الذي يقوم بها الطالب المكلف بإعدادها، من خلال تمحيص الوثائق المعروضة عليه والمطلوب منه تلخيصها، لاستخراج أهم الأفكار التي تتضمنها، والمقارنة بين مضامينها.

الفرع الثاني: مراحل إعداد المذكرة الاستخلاصية:

إن تحرير المذكرة الإستخلاصية لا يختلف عن الاختبار الذي يتعلق بتحرير مقالة وتعتبر أبسط منها، ذلك أن الخطة لا تعتمد أساساً على الأفكار الشخصية للطالب، وإنما على تبسيط ما احتوته الوثائق المختلفة، وتهدف الخطة عموماً في المذكرة الاستخلاصية إلى ضمان تقديم كامل وواضح وموضوعي لمحتوى الملف.¹

إن كانت المذكرة الاستخلاصية والمقالة تتشابهان كثيراً في القواعد الشكلية فإنهما يختلفان في الموضوع، بحيث أن المقالة تعتمد أساساً على قدرة الطالب في الاستدلال وتوظيف معلوماته، بينما يركز الطالب قدرته في المذكرة الاستخلاصية على تقديم صورة وفيّة وموضوعية لمحتوى الملف دون الإدلاء برأيه الشخصي أو إضافة معلومات من عنده ولو بصفة ضمنية.²

إن اشتغال الطالب بدراسة موضوع المذكرة الاستخلاصية ومحاولة إعدادها ليس بهين، لأنه لا يكون في الأصل موضوعاً معروفاً أو حتى مدروساً من قبل خلال سنوات التدرج، وهو ما قد يسبب لديه صعوبة في إعداد مذكرة وفق مقتضياتها البحثية، بل قد يحدث لديه ارتباكاً إذا كان بصدد مسابقة التحاق بالتكوين في ميدان القضاء، وقد ينتهي به المطاف للخروج عن الموضوع والابتعاد عنه.³

¹ سقلاب فريدة، المرجع السابق، ص 80.

² سقلاب فريدة، المرجع السابق، ص 80.

³ عبد المنعم نعيبي، المرجع السابق، ص 226.

إن إعداد المذكرة الاستخلاصية على غرار كل من التعليق على النصوص والأحكام والقرارات القضائية، وإعداد الاستشارة القانونية يحتاج إلى مرحلة تحضيرية ومرحلة تحريرية.

أولاً: المرحلة التحضيرية:

تتطلب هذه المرحلة من الطالب معالجة المسألة القانونية التي تتضمنها الوثائق المرفقة بطريقة منهجية دقيقة وذلك بإتباع ما يلي: ¹

ـ قراءة الوثائق المقدمة: ذلك أن نجاح الطالب في إعداد مذكرة استخلاصية سليمة شكلاً وموضوعاً مرتبط بالقراءة السليمة للوثائق موضوع الدراسة على اختلافها وتنوعها، فالطالب يجري نظرة سريعة على مضامين الوثائق تحقيقاً للأهداف التالية:

✓ تحديد طبيعة الوثائق المستهدفة بالدراسة، مع الحرص على ترتيبها وتصنيفها في قائمة بحسب طبيعتها (نصوص قانونية، نصوص وآراء فقهية، اجتهادات قضائية).

✓ تمكين الطالب من فهم موضوع وثائق المذكرة الاستخلاصية التي هو بصدد دراستها، حتى يسهل عليه بعد ذلك تحليلها والتعمق فيها أكثر، واستخلاص مسائلها وتلخيصها.

✓ بيان الارتباط الموضوعي بين مضامين الوثائق المستهدفة بالدراسة وإعداد مذكرة استخلاصية. ²

خلال مرحلة القراءة يركز المترشح على فهم كل وثيقة، ويحاول الاحتفاظ في ذهنه بالمعلومات التي يرى أنها أكثر ملائمة للمسألة المعروضة وأكثر أهمية لها، يمكن خلال هذه المرحلة تسطير الجمل أو الفقرات، وبالتوازي مع ذلك تسجيل الأفكار الهامة التي تحتويها الوثيقة

¹ سقلاب فريدة، المرجع السابق، ص 81.

² عبد المنعم نعيبي، المرجع السابق، ص 228.

في المسودة قصد تسهيل إعداد خطة المذكرة لاحقاً، وينصح المترشح بكتابة ما استخلصه من كل وثيقة بطريقة تجنبه العودة إليها في كل مرة ربحاً للوقت.¹

وفي حالة وجود آراء متناقضة يجب تسجيل الملاحظات حول وجود اختلاف للآراء من أجل مناقشتها فيما بعد.²

إن المكلف بإعداد المذكرة الاستخلاصية لا يمكنه دراسة مضمون الوثائق التي تتضمنها إلا بعد قراءتها قراءة معمقة ومركزة، والوقوف على الأفكار الأساسية والثانوية التي تتضمنها الوثائق.

_ تحليل الوثائق: يتعين على الطالب أن يفهم الوثيقة فهماً دقيقاً وعميقاً، حتى يتمكن من استخراج الأفكار الرئيسية التي تشتمل عليها الوثائق المدروسة، واستخلاص المسائل القانونية وتلخيصها، لأن الطالب في هذه الخطوة يستحب قراءة الوثائق دائماً لكن بصورة متأنية حتى مع قيامه بعملية التحليل.³

ويجب على الطالب استبعاد المعلومات التي لا تهم في تحرير المذكرة الاستخلاصية، حيث يقوم بتحليل المعلومات المتحصل عليها من الوثائق ويقارنها ببعضها حتى يصل إلى الأفكار الرئيسية لتلك الوثائق، لكي يتمكن من وضع خطة ملائمة.⁴

وتحقق هذه الخطوة النتائج التالية:

✓ استخراج الأفكار الرئيسية والأفكار الثانوية المتفرعة عنها، وتحقيقاً لذلك ينصح الطالب عند قراءة الوثائق بتسطير الجمل أو الفقرات، حتى يسهل عليه تسجيل

¹ دليل توجيهي للمترشحين لمسابقة الالتحاق بسلك القضاء، المرجع السابق، ص 1.

² سقلاب فريدة، المرجع السابق، ص 81.

³ عبد المنعم نعيبي، المرجع السابق، ص 228.

⁴ سقلاب فريدة، المرجع السابق، ص 81.

الأفكار الهامة في مسودة استعدادا لتصنيفها وترتيبها بعد ذلك، واستثمارا للجهد والوقت وهذا يفيد لاحقا في ضبط خطة المذكرة.¹

✓ استخلاص المسائل القانونية والفقهية التي تشتمل عليها مضامين الوثائق المدروسة، ويراعي في ذلك درجة أهميتها بالنسبة لموضوع الوثائق، مع ضرورة ترتيبها أيضا، وهنا ينصح الطالب بتسجيل هذه المسائل المستخلصة من كل وثيقة، ويلخصها بكيفية يتفادى بها العودة إليها في كل مرة ربحا للوقت.²

وعند نهاية قراءة الوثائق وتحليلها يتعين على الطالب أن يقوم بترتيبها، بحيث يمكن من خلال ذلك التعرف مثلا على تطور الاجتهاد القضائي، مع مراعاة إمكانية تكامل الوثائق أو تعارضها حسب محتواها، وهو ما يؤدي إلى استخلاص الخطوط العريضة للمسألة المعروضة، والشروع بعد ذلك في إعداد الخطة المناسبة وتحرير المذكرة.³

بعد قراءة الوثائق التي تتكون منها المذكرة الاستخلاصية يستطيع الطالب استخراج الأفكار التي تتكون منها، ومن ثم وضع الخطة الملائمة التي يتم من خلالها تحليل هذه الوثائق ومقارنتها.

_ وضع الخطة: بعد أن يتمكن الطالب من فهم موضوع كل وثيقة والتوصل إلى استخراج أفكارها ومسائلها، يتعين عليه إعداد خطة مناسبة، تتمثل شروطها فيما يلي:

- ✓ أن تعالج الخطة الوثائق معالجة منطقية وتسلسلية.
- ✓ أن تكون عناوين الخطة منسجمة ومتناغمة ومتلائمة مع الأفكار الرئيسية لكل وثيقة، وما تطرحه أو تتضمنه من مسائل.

¹ عبد المنعم نعيبي، المرجع السابق، ص 229.

² المرجع نفسه.

³ بوسعدية رؤوف، المرجع السابق، ص 68.

✓ أن تكون متوازنة من ناحية الموضوع والشكل.¹

✓ بما أن الاختصار والتلخيص من خصائص المذكرة الاستخلاصية فإن تقسيمها إلى مطالب يعد كافيا.

✓ لا مانع من تحليل وثيقتين أو أكثر في مطلب واحد، لكن من الخطأ أن تكون المذكرة الاستخلاصية بأكملها عبارة عن مطلب واحد، فهذا لا يستقيم منهجيا، كما أن تخصيص كل مطلب بوثيقة لا مانع منه من الناحية المنهجية، ولو أدرج كل مطلبين ضمن مبحث واحد.²

إن وضع خطة للمذكرة الاستخلاصية يعد خطوة مهمة ناتجة عن القراءة الجيدة والمتأنية للوثائق التي تتكون منها المذكرة الاستخلاصية.

ثانيا: المرحلة التحريرية:

يعتبر تحرير المذكرة الاستخلاصية أقل تعقيدا مقارنة بالقرارات القضائية والاستشارات القانونية، ذلك أن الخطة لا تعتمد أساسا على الأفكار الشخصية للطالب، وإنما تعتمد أساسا على ما تحتويه الوثائق المختلفة.³

وتعتبر المرحلة التحريرية مرحلة هامة وحاسمة، إذ يتعين على الطالب تنفيذ الخطة وتحرير المذكرة على ضوء ما جمعه من معطيات، وانتهى إليه من أفكار مستخرجة ومساءل مستخلصة.⁴

¹ عبد المنعم نعيبي، المرجع السابق، ص 229.

² عبد المنعم نعيبي، المرجع السابق، ص 230.

³ بوسعدية رؤوف، المرجع السابق، ص 68.

⁴ عبد المنعم نعيبي، المرجع السابق، ص 230.

يتم في هذه المرحلة تحرير المذكرة الاستخلاصية وفقا لعناصر الخطة التي تم تحديدها سابقا، فتبدأ مهمة الطالب في التمهيد والتلخيص للأفكار المجسدة في الوثائق التي تتضمنها المذكرة الاستخلاصية.

__ المقدمة: يجب أن تكون المقدمة مختصرة وقصيرة، تتضمن التعريف بالموضوع الذي استخلصه الطالب من الوثائق المقدمة، وتنتهي بطرح الإشكالية وبالتقسيم الذي اعتمده الطالب للإجابة عن هذه الإشكالية.¹

ويقتصر فيها عمل الطالب في المقدمة على التعريف بالوثائق المقدمة للدراسة، أي تقديم الموضوع عن طريق إيضاح طبيعة ومحتوى الوثائق المختلفة، وتصنيفها وترتيبها باختصار، ثم التمهيد للموضوع الرئيسي الذي تتقاطع فيه جميع الوثائق مع إيضاح كيفية توصله إلى ذلك، ولا مانع أن يطرح الإشكالية في صورة تساؤل واحد أو تساؤل رئيسي مع تساؤلات فرعية.²

إذن تشمل مقدمة المذكرة الاستخلاصية التعريف بالوثائق التي تتكون منها، أين يتم فيها التمهيد لموضوعها، وتنتهي بطرح الإشكالية التي يدور حولها الموضوع المعالج في الوثائق.

__ العرض: يقوم الطالب في هذا المجال بدراسة المسألة القانونية المعروضة عليه وفقا لخطة متسلسلة تجمع العناصر المشتركة التي تتضمنها الوثائق الملحقة، ويمنع على الطالب تخصيص مطلب لكل وثيقة لأن هذا يتعارض تماما مع المبدأ الذي تقوم عليه المذكرة الاستخلاصية، ويجب على الطالب عدم الاعتماد على النقل الحرفي للجمل وفقراتها وإنما على الأفكار الرئيسية التي تحتويها، ويمكن للطالب كذلك الإشارة إلى الوثيقة المرجعية أثناء التحليل، كذكر رقم المادة القانونية ورقم القانون وتاريخ صدوره،

¹ سقلاب فريدة، المرجع السابق، ص 82.

² عبد المنعم نعيبي، المرجع السابق، ص 230.

وأيضاً رقم وتاريخ الحكم أو القرار القضائي، أو الإشارة إلى رأي فقيه معين من خلال ذكر عنوان المرجع المنسوب إليه أو المقال المنشور.¹

وتحدد عدد صفحات المذكرة الاستخلاصية ب3 إلى 4 على الأكثر، ومن الضروري أن يتمكن القارئ بسهولة من الرجوع للوثيقة التي اعتمد عليها، وهو ما يسمح له أيضاً من التحقق من استعمال الوثائق والمعلومات المطلوبة فيها.²

وبتعيين على الطالب مراعاة ما يلي:

✓ أن يكون عرضاً مؤطراً ومبرراً.

✓ يجب على الطالب تقديم صورة وافية وموضوعية لمحتوى الوثائق، دون الإدلاء برأيه الشخصي في الموضوع، أو إضافة معلومات من عنده ولو بصفة ضمنية.

✓ يجب الاكتفاء بتحليل وجهات النظر والاتجاهات الفكرية الموجودة في الوثائق المقدمة.³

في العرض يقوم الطالب بتحليل مضمون الوثائق التي تتكون منها المذكرة الاستخلاصية، حيث يعتمد إلى تحليل الأفكار الموجودة فيها دون إضافة أفكار أو معلومات لم تتضمنها تلك الوثائق، لأن الهدف من المذكرة الاستخلاصية هو تدريب الطلاب على التلخيص واستخلاص أهم الأفكار التي تتضمنها الوثائق التي تتضمنها، ثم القيام بالدراسة المقارنة لما ورد فيها من أفكار ومعلومات.

__ الخاتمة: إن خاتمة المذكرة الاستخلاصية ليست مثل خاتمة البحث العلمي، ففي هذا

الآخر يتم التحليل والمناقشة وصولاً إلى صياغة النتائج والاقتراحات في الخاتمة، أما

خاتمة المذكرة الاستخلاصية فهي مجرد استخلاص للأفكار والمعلومات الواردة في

¹ سقلاب فريدة، المرجع السابق، ص 81.

² دليل توجيهي للمتدربين لمسابقة الالتحاق بسلك القضاء، المرجع السابق، ص 2.

³ عبد المنعم نعيبي، المرجع السابق، ص 231.

الوثائق المقدمة للطالب، وعليه فهي خلاصة لما بحوزة الطالب من معلومات ومعطيات تحصل عليها من خلال الوثائق التي هو بصدد دراستها.¹

وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى أن المذكرة الاستخلاصية لا تتطلب خاتمة كما هو الحال في كتابة المقالات والأبحاث العلمية، وأيضاً فيما تقدم عرضه من تحليل النصوص والأحكام والقرارات القضائية، لأن طريقة المذكرة الاستخلاصية تعتبر تمريناً عملياً، أي يقوم به الموظفون في مختلف الشركات والهيئات الرسمية حين يطلب منهم إعداد تقرير في موضوع ما، وبالتالي لا فائدة من الخاتمة لأن المغزى هو إطلاع القارئ على الموضوع لا أكثر.²

لكن ذلك لا يمنع من تسجيل الحلول التي يراها القائم بإعداد المذكرة الاستخلاصية مناسبة للإشكالات المطروحة أو التي توصل إليها عند معالجة الوثائق المختلفة، والتي طلب إليه دراستها ومعالجتها ومطالعة الجهة المعنية بالنتائج، وهذا قد يضطره إلى التقويم والتقييم في ظل المعطيات المستخلصة كما في المذكرات الموجهة للمؤسسات، أو المذكرة التي يعدها القاضي فإنها تنتهي بالحل وهو النتيجة التي توصل إليها وأعلنها من خلال منطوق حكمه.³

من خلال ما سبق التطرق له يتجلى لنا بأن المذكرة الاستخلاصية تعتبر من أهم الدراسات التطبيقية، التي يتدرب من خلالها الطلاب على التلخيص لمضامين النصوص القانونية على اختلاف طبيعتها ومصدرها.

¹ سقلاب فريدة، المرجع السابق، ص 82.

² عبد المنعم نعيبي، المرجع السابق، ص 232.

³ المرجع نفسه.

الخاتمة:

يكتسي مقياس كيفية إعداد مذكرة بحث علمي بأهمية بالغة في الدراسات الاجتماعية والإنسانية، والتي يعتبر علم القانون فرع من فروعها، فهي الأساس لإعداد أي بحث علمي، ولهذا خصصت لهذا المقياس محاضرات تضم الجوانب التطبيقية منه، أي ما يتعلق بالبحوث القصيرة أو منهجية البحوث التطبيقية القصيرة.

فقد تم التطرق في هذه المحاضرات لكيفية التعليق على مختلف النصوص القانونية والفقهية، وكذلك طريقة التحليل والتعليق على الأحكام والقرارات القضائية، والهدف من هذا كله هو تمكين الطالب من توظيف معلوماته التي اكتسبها في المحاضرات وتلقينه كيفية الاستفادة منها في المسائل القانونية التي تعترضه في حياته، وتمكينه من القيام بالدراسة النقدية لمختلف الوثائق القانونية وعدم الاكتفاء بالدراسة النظرية التحليلية.

وتم التطرق أيضا في هذا المجال لمنهجية صياغة إعداد استشارة قانونية وصياغة المذكرة الاستخلاصية، وتعتبر هذه الأخيرة من التطبيقات الهامة بالنسبة للطلبة تصادفهم كمقياس يدخل في مسابقة الدخول للمدرسة الوطنية للقضاء.

ففي كل البحوث التطبيقية السابق الإشارة إليها يوظف فيها الطالب معارفه النظرية السابقة حول المواضيع التي تشملها تلك البحوث، مع القيام بالدراسة التحليلية والنقدية أي دراسة نظرية وتطبيقية.

قائمة المراجع:

أولاً: الكتب:

1. جبير ياسين، المنهجية العلمية للبحث في العلوم القانونية والإدارية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2017.
2. حلمي محمد الحجار، راني حلمي الحجار، المنهجية في حل النزاعات ووضع الدراسات القانونية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، الطبعة الثانية، 2013.
3. حلمي محمد الحجار، المنهجية في القانون، مؤسسة عبد الحفيظ البساط لتجليد وتصنيع الكتاب، لبنان، الطبعة الثانية، 2002.
4. رشيد شمشيم، مناهج العلوم القانونية، دار الخلدونية، للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.
5. صالح طليس، المنهجية في دراسة القانون، منشورات زين الحقوقية، لبنان، 2010.
6. صلاح الدين شروخ، الوجيز في المنهجية القانونية التطبيقية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2010.
7. عبد المنعم نعيم، تقنيات إعداد الأبحاث العلمية القانونية المطولة والمختصرة، دار بلقيس للنشر، الجزائر، 2018.
8. عبود عبد الله العسكري، منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، المكتب المصري للمطبوعات، القاهرة، 2011.
9. عكاشة محمد عبد العال، سامي بديع منصور، المنهجية القانونية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2009.
10. علي مراح، منهجية التفكير القانوني نظريا وتطبيقيا، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الرابعة، 2010.

11. عمار بوضياف، المرجع في كتابة البحوث القانونية (أطروحة دكتوراه، مذكرة ماجستير، مذكرة ماستر، المقالات القانونية)، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2018.
12. عمار عباس الحسيني، منهج البحث القانوني (أصول إعداد البحوث والرسائل القانونية)، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2012.
13. غناي زكية، منهجية الأعمال الموجهة في القانون المدني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2008.
14. فاضلي إدريس، الوجيز في المنهجية والبحث العلمي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2017.
15. وسام حسين غياض، المنهجية في علم القانون، دار المواسم للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2007.

ثانيا: المطبوعات:

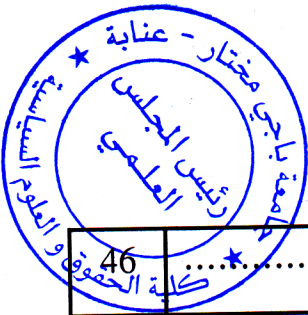
1. بوحميده عطا الله، إرشادات في منهجية الاستشارة (المنازعات الإدارية)، قسم الكفاءة المهنية للمحاماة، كلية الحقوق-بن عكنون-، جامعة الجزائر، 2000-2001.
2. بوسعدية رؤوف، محاضرات في منهجية العلوم القانونية، محاضرات أقيمت على طلبه الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الأمين دباغين، 2014-2015.
3. جودية خليل، محاضرات في المنهجية الجامعية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة القاضي عياض، مراكش، المملكة المغربية، 2016.
4. دليل توجيهي للمرشحين لمسابقة الالتحاق بسلك القضاء، المدرسة العليا للقضاء، الميزان، 2013.

5. زكرياء خليل، محاضرات في مادة مناهج العلوم القانونية والاجتماعية (الفصل الأول قانون عربي مجموعة 3)، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة القاضي عياض، مراكش، المملكة المغربية، 2014-2015
6. سقلاب فريدة، محاضرات في منهجية العلوم القانونية، موجهة لطلبة السنة الثانية حقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2017-2018.

الفهرس:

	مقدمة
02	الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للبحث العلمي.....
02	المبحث الأول : ماهية البحث العلمي
02	المطلب الأول : مفهوم البحث العلمي وخصائصه وأنواعه.....
02	الفرع الأول : الدلالة اللغوية
06	الفرع الثاني : تعريف البحث العلمي.....
06	المطلب الثاني : أهداف البحث العلمي و أهميته
07	الفرع الأول : أهمية البحث العلمي.....
08	الفرع الثاني : أهداف البحث العلمي.....
09	المبحث الثاني : خصائص و أنواع البحث العلمي.....
10	المطلب الأول : خصائص البحث العلمي.....
11	المطلب الثاني : أنواع البحث العلمي.....
10	الفرع الأول : حسب طريقة التنفيذ.....
12	الفرع الثاني : تصنيف البحوث كميا وكيفيا.....
13	الفرع الثالث : تصنيف البحوث حسب غرض ونطاق البحث.....
13	أولا : تصنيف البحوث حسب غرض البحث العلمي
14	ثانيا : تصنيف البحوث حسب نطاق البحث العلمي.....

14	الفرع الرابع : الباحث إلى إعداد البحث العلمي.....
17	الفصل الثاني: منهجية إعداد مذكرة ماستر.....
17	المبحث الأول : مرحلة الاعداد والتحضير.....
17	المطلب الأول : مرحلة اجراء بحث مكتبي أولي.....
18	الفرع الأول : المراجع المتعلقة بالموضوع.....
19	الفرع الثاني : اختيار الموضوع.....
20	أولا : طرق اختيار الموضوع.....
22	ثانيا- ضبط عنوان الأطروحة أو المذكرة.....
24	ثالثا : معايير اختيار الموضوع.....
27	رابعا : مرحلة جمع الوثائق العلمية.....
29	خامسا : مرحلة القراءة والتفكير.....
31	سادسا : إعداد الخطة.....
34	سابعا : إعداد البطاقات أو الملفات.....
38	ثامنا : الاتصال المستمر بالمشرف.....
38	المبحث الثاني : مرحلة التحرير.....
45	الفصل الثالث : منهجية التعليق على السندات ومنهجية إعداد الاستشارة القانونية والمذكرة الاستخلاصية.....
45	المبحث الأول: منهجية التعليق على النصوص القانونية والأحكام والقرارات القضائية.....



46	المطلب الأول: منهجية التعليق على النصوص القانونية.....
48	الفرع الأول: المرحلة التحضيرية.....
57	الفرع الثاني: المرحلة التحريرية.....
67	المطلب الثاني: منهجية التعليق على حكم أو قرار قضائي.....
69	الفرع الأول: المرحلة التحضيرية.....
75	الفرع الثاني: المرحلة التحريرية.....
83	المبحث الثاني: منهجية إعداد الاستشارة القانونية والمذكرة الاستخلاصية.....
84	المطلب الأول: منهجية إعداد الاستشارة القانونية.....
85	الفرع الأول: تعريف الاستشارة القانونية.....
90	الفرع الثاني: مراحل إعداد الاستشارة القانونية.....
101	المطلب الثاني: منهجية إعداد المذكرة الاستخلاصية.....
102	الفرع الأول: تعريف المذكرة الاستخلاصية.....
105	الفرع الثاني: مراحل إعداد المذكرة الاستخلاصية.....
113	الخاتمة.....
114	قائمة المراجع.....
117	الفهرس.....

